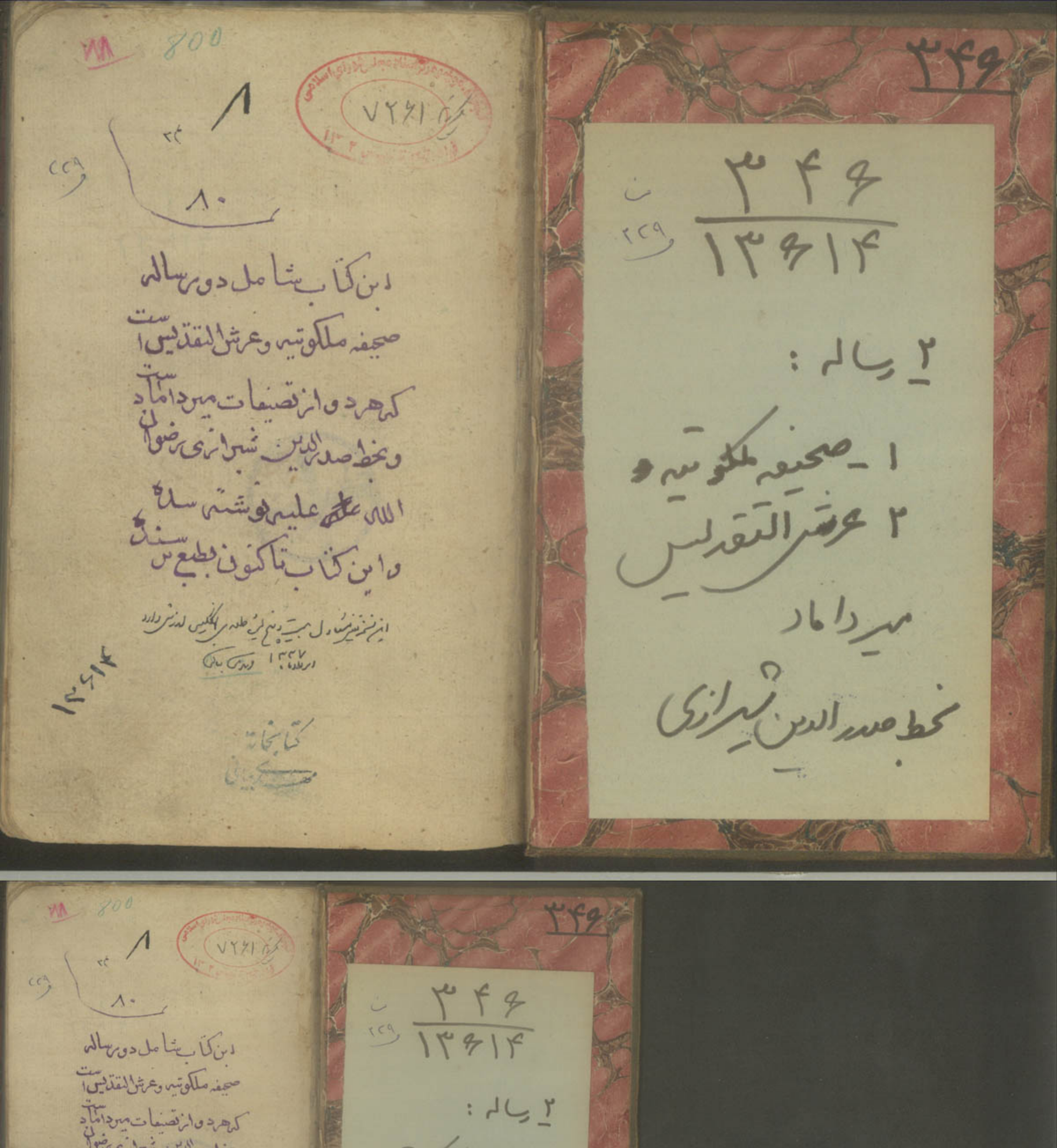




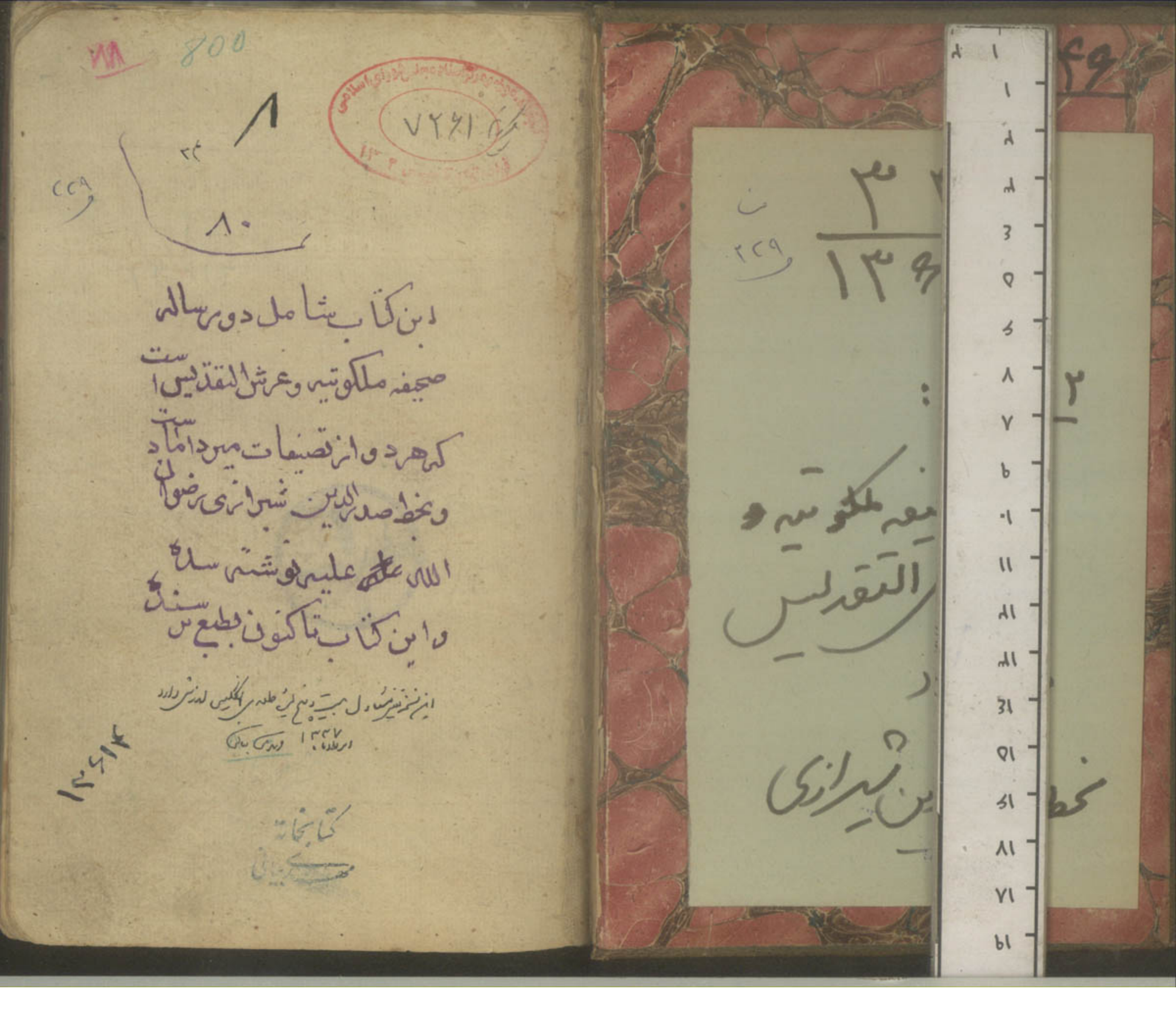
این کتاب شامل دو رساله
صحیفه ملکوتیه و عرش التقدیس است
که هر دو از تصنیفات میرداماد است
و بخط صدر الدین شیرازی رضوان
الله علیه نوشته شده
و این کتاب تاکنون بطبع نرسیده

۳۴۶
۱۳۶۱۴

۲ رساله:
۱ـ صحیفه ملکوتیه و
۲ عرش التقدیس
میرداماد
بخط صدر الدین شیرازی

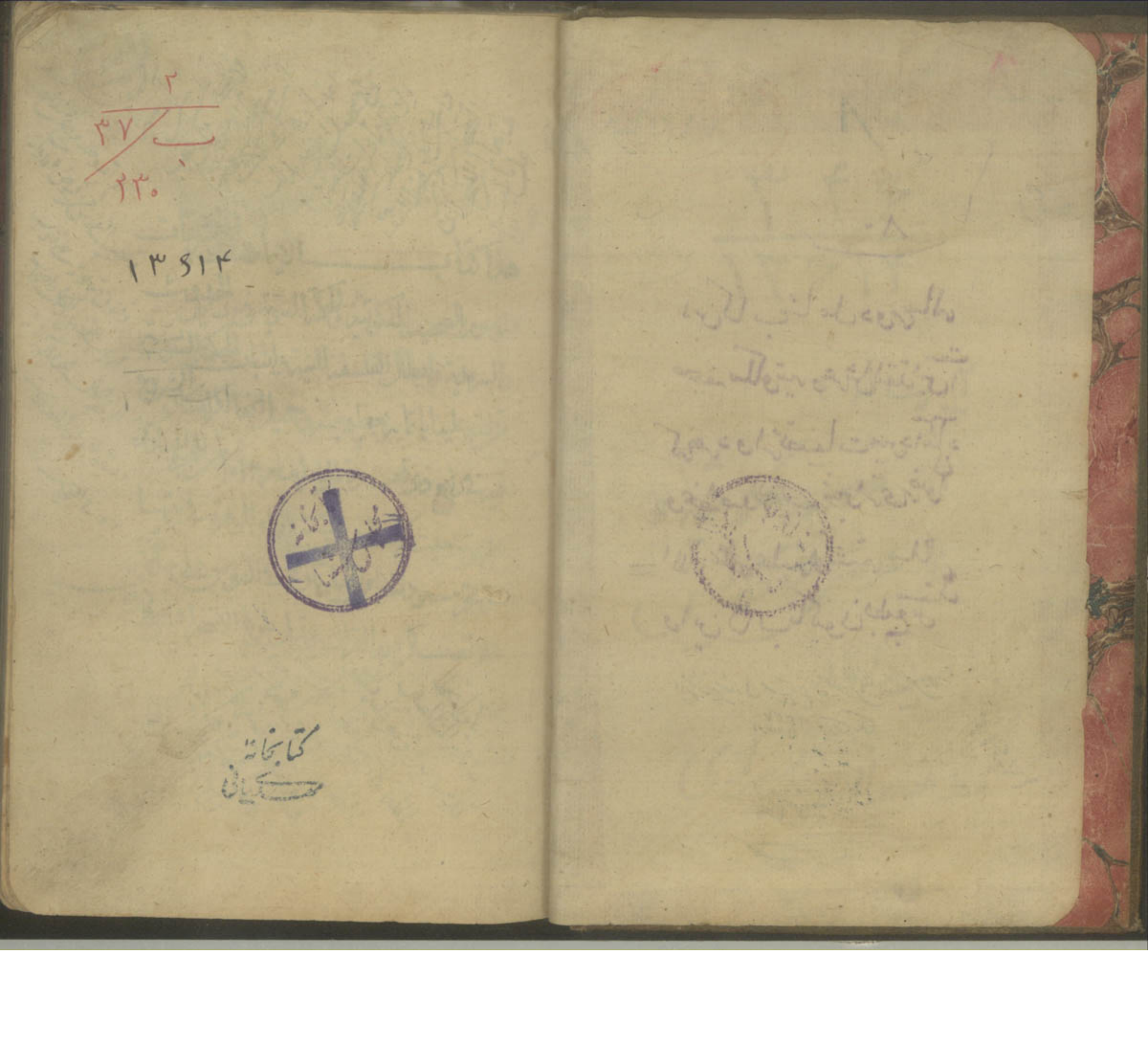
این کتاب شامل دو رساله
صحیفه ملکوتیه و عرش التقدیس است
که هر دو از تصنیفات میرداماد است
و بخط صدر الدین شیرازی رضوان

۳۴۶
۱۳۶۱۴
۲ رساله:
۱ـ صحیفه ملکوتیه و
بخط صدر الدین شیرازی



این کتاب شامل دو رساله
صحیفه ملکوتیه و عرش التقدیس است
که هر دو از تصنیفات میرداماد است
و بخط صدرالدین شیرازی رضوان
الله تعالی علیه نوشته شده
و این کتاب تاکنون بطبع نرسیده

۱۳۲۷



۲
۳۷ / ب
۲۳۰
۱۳۶۱۴
کتابخانه



هذا كتاب الايماضات والتشريقات

الموسوم بالصحيفة الملكوتية والحكمة السوية في مسائل الحدوث

والسرمدية وابطال الفلسفة السيئة واثبات الحكمة السوية

من الله علينا باتمامه بعظيم منه وجميل انعامه وكرمه كان الشروع

فيه في رابع ذي قعدة الحرام لعام ١٠١٢ من الهجرة المباركة

النبوية حيث كانت الشمس في شرفها والزهرة في بيتها

والقمر مسعود الحال والعلويان في القوس على حد قوة

الاتصال بعد القران وقبل بلوغ الانصراف بتسع درجات

[بسم الله الرحمن] الرحيم والاستيعاذ من العليم الحكيم

سبحانك اللهم رب الخلق والامر لك الملك ولك الحمد ومنك
البدو واليك العود. وانت بكل شئ عليم. فاطر الملك والملكوت
عالم الغيب والشهادة. يسبح لك ما في السموات وما في الارض وانت
العزيز الحكيم. خصص اكرم مصطفيك من النفوس القادسات
واعلم الهداة اليك بالباقيات الصالحات سيدنا ونبينا
محمدا وعترته الانجبين وحامته الاقربين باتم صلواتك واعظم
بركاتك انك انت ذو الفضل العظيم والطول القديم وبعد
فان احوج المربوبين الى الرب الغني محمد بن محمد يلقب باقر الداماد
الحسيني ختم الله له بالحسنى يقول ان هذه صحيفة ملكوتية سطيعة
من عبق العلم في ارض القدس منها يجري نهر من الحكمة الالهية على شط
القوة النظرية علمناها للاخلاء الروعية والاولياء العقلية مصفاة
للبيان في مرقاة التبيان ومراة للعيان في ميقات البرهان
بهم بهاحق اليقين في مسائل الحدوث والسرمدية والضاج

القول في طبخ الفلسفة النية وتقويم الحكمة [illegible] معقود الطوية
على معشوق القول الناصع ومروق الفحص البالغ اذ قد ضم النظر
السابغ والبحث البالغ كتابا الافق المبين والصراط المستقيم لبسط
التفصيل له والرم والتحصيل عن ذمتهما ففي منتهما صانها
الله عن فتق الفطر العامية وظلمات المدارك السوداوية وصرف عنها
كيد الافهام المأوفة وشر الاذهان العسوفة واوهام اتباع الظنون
واماني اصحاب الميون واقر بها عين الامة الوسطى من حزب الحق وجند
العقل ورجال الحكمة وكفاها جور الجدليين من الفئة اللاانسلمية واللاادريين
من الفرقة اللم لايكونية انه سميع مجيب فستر كيها انشاء الله وقد
استنامت اليها العقول الموزونة وان تجافت عنها النفوس الملحونة
واستعذبتها القرائح اللطيفة وان اشمازت عنها الاذواق السخيفة
واستعظمتها البصائر العقلانية وان استهزأت بها السلائق الوهمانية
فالعقل سموح رغوج والوهم جموح لجوج والمروم ذكره يوعى في
تقدمة وسياقات وتخمة وبالله الاعتصام ومنه العصمة
التقدمة في تحديد حريم النزاع في حدوث عالم الجواز

اليانع آ

اما علمناك في حكمة ما فوق الطبيعة ان تخصص التقرر بآن ما
او بزمان ما منقطع من جهة البداية يوقع له الحدوث الزماني
وموضوعه وهو الحادث الزماني يكون لا محالة مسبوق الوجود
في افق التقضي والتجدد بالزمان القبل وباستمرار عدمه الواقع فيه
سبقا زمانيا ويقابله القدم الزماني وهو ان يستوعب استمرار
الوجود مطرا افق التقضي والتجدد فيتحقق في جميع الازمنة والآنات
وليس الاتصاف بهما الا للزمانيات ووقوع التقرر عقيب العدم
الصريح في وعاء الدهر يوقع له الحدوث الدهري وموضوعه وهو
الحادث الدهري مسبوق الوجود في الدهر سبقا دهريا بعدم
صرف في الاعيان لا بزمان او آن ولا باستمرار للعدم او لا استمرار
يتصف به الحادث الزماني بما هو موجود متقرر في وعاء الدهر
لا بما هو زماني واقع في افق الزمان ويقابله القدم الدهري وهو
السرمدية اي تسرمد الوجود في وعاء الدهر لا في افق الزمان وقبلية
التقرر بعد بطلان الحقيقة وهلاك الذات في لحاظ العقل يوقع
له الحدوث الذاتي وموضوعه وهو الحادث الذاتي في حد نفسه
مسبوق الذات والوجود وهو موجود ما دام موجودا بالبطلان والعدم

ابدا ولكن سبقا بالذات وفي لحاظ العقل لا سبقا دهريا وفي الاعيان
وهو يستوعب عمود عالم الامكان على الاستغراق ويقابله القدم
الذاتي المساوق للوجوب بالذات فاعلمن انه ليس يعقل التنازع في
المعنى الاول فكيف يدعى للمفارقات المحضة وللزمان نفسه ولساير
المبدعات ولا في الثالث فانه لا احد ان يحك رقبة الامكان من
اسره فالثاني بحقيقة هو محل حريم الخلاف لا غير حيث ان جماهير
المتهوسة بتسرمد المبدعات قد زعموا في جاهلية الفلسفة ان الحدوث
الدهري والحدوث الزماني وان لم يكونا متساوقين بحسب المفهوم
الا انهما متساوقان بحسب التحقق ولا يوصف بالحدوث الدهري الا
الحادث الزماني ولم اعتبارا ان يعرضه بحسبها المعنيان فالكائنات مسبوقة
الوجود بحسب الوقوع في وعاء الدهر بصرف العدم مسبوقية دهرية
وبحسب الوقوع في وعاء افق التغير باستمراره وبالمدة والمادة مسبوقية
زمانية واما المبدعات ففي سرمدية الوجود في وعاء الدهر وليست
مسبوقة الابتات الجاعل فقط مسبوقية بالذات لا غير واذ قد آن
للعقل ان يتم لوزه بالبرهان فقد استبان في اسفار الحكمة ان الحدوث
الدهري وان باين الحدوث الذاتي بحسب المعنى لكنه يساوقه بحسب

التحقق في الموضوعات وتضاهيه في استيعاب عمود عالم الجواز
على الاستغراق والحدوث الزماني مباين لها بحسب المعنى واخص منهما
بحسب العروض للموضوعات وليس ان كل حادث ذاتي فانه حادث
دهري بتة والكاين والمبدع متضاهيان في المسبوقية بوجود العدم
الفرد وبصرف العدم الصريح في وعاء الدهر وانما الاختلاف بحسب
التعلق بالمادة بالطبع وفي المسبوقية باستمرار العدم وبالمدة والمادة
في افق التقضي والتجدد والعدم الدهري وكهو السرمدية في الوجود قد استاثر
به الجاعل المبدع الحق تعالى كبرياؤه كما استاثر بالعدم الذاتي فهو
الذي استوى على عرش السرمد ولم يكن له شريك في الملك وسبحان
الله عما يشركون

المقالة الاولى

فيها فرقان شؤون الموجود بحسب اطوار اوعية الوجود ثم سياق
التبيان على نمط ايماض لم يتبين لك في حكمة ما فوق
الطبيعة ان الامتداد من خواص المتصلات ليس يصح ان يوصف به
الا الكميات القارة والكمية الغير القارة هو بمقابله الامتداد بهما اللهم الا
بالعرض بحسب المقارنة لما هو الموصوف حقيقة فالايس بما هو ايس
والليس بما هو ليس خارجان عن جنس الامتداد واللاامتداد و

دهري فهو حادث زماني البتة بل ان كل حادث صح

والاستمرار واللااستمرار كما لنا الكيف خارج عن القسمة واللاقسمة
والفلك لا خفيف ولا ثقيل والصوت لا مرئي ولا متستر اي غير داخل
في الجنس لا كقولنا هذا الماء لا حار ولا بارد اي فاتر خارج عن الطرفين
بالمتوسط فاذا كان الموضوع من الزمانيات او الآنيات وصف
الوجود والعدم بالاستمرار او اللااستمرار لا بما هما وجود وعدم بل بحسب المقارنة
لامتداد الزمان او لا امتداد الآن وان كان من الدهريات المحضة
لم يكن يعقل هناك شيء من ذلك اصلا والزمان متى المتزمنات وليس لنفسه
متى بل هو موجود في الاعيان لا في زمان كما ليس لنفس المكان اين وهو
اين المتمكنات والدهر وعاء وجود الزمان والقوى الشامخة من الانوار
القدسية والمفارقات النورية لتجردها عن المادة وغواشيها وعلايقها
وسلاسلها واغلالها متقدسة عن الاين والمتى وموجودة في
وعاء الدهر لا في زمان او آن او مكان وحد ولا في جميع الازمنة
والآنات او جملة الامكنة والحدود والباري الفاطر وهو نور الانوار
جل مجده مستقر على عرش السرمد ومحيط بالدهر والزمان وما فيهما جميعا
وكبرياؤه متعال عن ذلك كله والدهر محاط بالسرمد وكظل له ومعلول له
ومن سبيل آخر من المنصرح ان محل الشيء وحامله وعلته ومبدعه يستحيل وكحلول له من

ان يكون فيه وشموله لم فاذا كان الزمان نفسه موجوداً الا في زمان اصلا
فمحله وحامل محله يمتنع عليهما ذلك والقوى العالية والانوار العقلية
اولى بهذا الامتناع فما ظنك بفاطر الكل ومبدع الجميع فاذن ليس
في الدهر والسرمد امتداد لا في الوهم ولا في الاعيان وليس يتصور
فيه حد وحد ولا مضي واستقبال اذ لا يعقل تغير وسيلان
بل انما ذلك كله من خواص افق الزمان ووجود الشيء في الاعيان اما
في زمان ما او في جميع الازمنة او لا في زمان ما ولا في جميع الازمنة
وبالجملة الشيء يكون في المكان بما هو جسم او جسماني لا بما هو موجود وفي
الزمان بما هو متحرك او متغير لا بما هو موجود والموجود بما هو موجود لا يلزمه ان
يعتوره المكان والزمان بل قد يلحقه ان يوصف بالكون فيهما بحسب كونه
جسما او متحركا لا بحسب طبيعة الوجود الا ان الوهم لا يألف الا هنا او هناك
وكان او يكون او كائن فيعسر على النفوس الوهمانية ان تؤمن بوجود
يتقدس عن ذلك ويفارق جملة الابعاد والامتدادات ولكن لا يعبأ
بوسوسة الوهم بعد حكم البرهان ايماض ما يعطي الحكم
بوجود الزمان هو سبق استمرار العدم على بعض الوجودات
وترتب القبليات والبعديات والمعيات المتقدرة الامتدادية وتصرمها

والامكنة والحدود والازمنة والآنات صح صح

وتجددها على الاتصال وبالجملة مسبوقية بعض المتقررات باستمرار البطلان
ثم التقرر على الاستمرار خاص ثم انبتات التقرر وكذلك امكان اختلاف
الحركات او تساويها او تشابهها وما يوجب الاذعان بوعاء الدهر هو وجود
المتقررات الثابتة على صرف الثبات بحيث لا يعقل تغير واستحالة من حال
الى حال فلا يتصور امتداد ولا انبتات وان كان ذلك مسبوقا بصريح
البطلان البات لا باستمراره او لا استمراره وما يهدي الى الايقان بعرش
السرمد هو وجوب الوجود للحق القيوم المتعالي عن التبدل والاستحالة
بحسب جميع الشؤون والاحوال المحيط بالدهر والزمان بجملة ما فيهما في الآباد
والآزال فالسرمد لا يحتمل الدوام الامتدادي واللاامتدادي ولا طرو العدم ولا
سبق الليس اصلا والدهر لا يصح فيه الامتداد واللاامتداد ولا طرو البطلان
بعد التقرر ولا سبق استمرار الليس او لا استمراره وان صح فيه سبق اصل
الليس الخارج عن حد الوصفين والزمان يقع فيه التغيرات والتبدلات
وحصول الوجودات بعد العدمات المستمرة ثم انبتات الاستمرارات وافق
الزمان امر زايد على معنى الوجود وعلى المتى اي نفس النسبة المعبر عنها بالكون
في الزمان كما المكان على الاين فالمقدار المتقضي المتجدد بنفس ذاته لا يكون نفس
الوجود ولا نفس النسبة واما وعاء الدهر فليس هو شيئا وراء صرف الوجود
ونسبة الموجود الثابت الى الموجودات بالقبلية او المعية وان كان ذلك

ربما يكون بعد العدم الصرف وكذلك عرش السرمد هو نفس محوضة الوجودية
والنسبة التي هي للوجود المحض الى بعد العدم الى الموجودات الثابتة
بالقبلية والمعية وكما يقال الخارج ظرف من ظروف الوجود ولا يعنى ان هناك
شيئاً غير الوجود العيني بل انما ان تعين الشيء وجوده اصيلا لا في لحاظ
الذهن فقط بل خارج الاذهان ايضا فكذلك يقال وعاء الدهر وعرش الرحمن
السرمد نوعان من ظروف الوجود واوعيته ويعنى الحصول الاصيل للشيء
في الاعيان خارجا عن افق الزمان وما يعتريه اما مع صدق سبق العدم
الصرف او بحيث يتعالى بكل وجه عن احتمال العدم ايماض
لعلك قد تحدست الآن ان الوجود في زمان ما فقط او في جميع الازمنة
اخص من الوجود في وعاء الدهر ومستلزم له بخلاف العدم في زمان ما
او في جملة الازمنة فانه غير مستلزم للعدم في وعاء الدهر اليس العدم
في وعاء الدهر انما يصدق بارتفاع جملة انحاء الوجود في الاعيان
ومن جملتها الوجود لا في زمان بخصوصه ولا في جميع الازمنة الم يقرع
سمعك في طبقات الصناعة ان الطبيعة تتحقق بتحقق فرد ما ولا
ترتفع الا بارتفاع جميع الافراد وهكذا يقال ارتفاع النقيضين في بعض
انحاء نفس الامر من لحاظ العقل اي لحاظ مرتبة الماهية من حيث هي هي
ليس فيه استيجاب لارتفاعهما في نفس الامر لانها اوسع منه كما ليس

حصولاً ب

الخروج من دار من دور البلاد مستوجب للخروج منه لكونه اوسع منها فهذا
القول ليس يتعدى الحق من هذا النمط ولكني انما استوغ ايراده على
سنة التشطير ولست انص عليه نص المستصح ايراده اياه لكونه
لتجاوزه الصحة من سبيل آخر ايماض وحق واذ افق الزمان
منقسم ووعاء الدهر متقدس عن توهم الانقسام واللاانقسام فيه فالايجاب
والسلب على نسبة عقدية بعينها لا يتناقضان بحسب افق الزمان الا
بوحدة الوقت واما بحسب وعاء الدهر فلا يعتبر في التناقض وحدة الحد اذ
لا يعقل هناك اختلاف حقيقي ولذلك لا يصدقان معا بالاطلاق العام
الدهري وكثيرا ما يتفقان في الصدق معا بالاطلاق العام الزماني واذ
يصدق الموجب الدهري بالاطلاق العام يبطل صدق السالب الدهري ومع
ذلك فليس يصدق الايجاب بالدوام الدهري الا اذا كان الموضوع سرمديا
غير مسبوق بالليس اصلا لا باستمراره ولا بنسخه فالدوام الدهري هو السرمدية
والوجود بعد العدم في وعاء الدهر هو حصوله في حيزه بدلا عنه كوقوع جسم
بعينه بعد جسم بعينه في مكان بعينه واما الوجود بعد العدم في افق الزمان
فليس يطلبه ليقع في حيزه بل انما يطلب استمراره وذلك كحصول جسمين
في مكانين في زمان واحد ايماض ومن هناك
يستبين حكمهم ان عدم الحادث في افق الزمان من المبادي العرضية لوجوده

ولا يلزم ان يكون نقيض الشيء مبدا له ولعلنا نتلوه عليك ان شاء الله تعالى

ايماض السبق الزماني هو ان تخلف عن شيء في افق الزمان

لتخصص حصولهما بحدين منه فلامحة يتوهم مرور امتداد بهما وليس يصادم

ذلك حصولهما معا في وعاء الدهر المعبر عنه بالواقع كما ليس يصادم السبق

المكاني الحصول في زمان واحد والمعية الزمانية هي ان تخصصا في الحصول

بحد واحد منه والمعية الزمانية وهي نفس القبلية او منتهية اليها السبق الدهري

السرمدي كسبق القيوم الواجب بالذات جل ذكره على الحوادث الزمانية

مثلا هو ان يحدث يوجد شيء في وعاء الدهر وليس آخر فيه ليس صرفا

لا مستمرا او غير مستمر فيبطل ليسه من سنخه ويقع الوجود في حيزه فلا محالة

جرم لا يتوهم تخلل امتداد او طرف امتداد بينهما وينقلب السبق عند وجود

المسبوق معية دهرية وهي اجتماع شيئين في صدق عقد الوجود عليهما بالايجاب

بحسب الواقع لا بحسب الحصول في جزء او حد بعينه من افق الزمان كمعية

المفارقات بعضها لبعض وهي مباينة للقبلية وغير منتهية اليها

ايماض اعلم انه ليس يمكن في السبق الدهري ان يترتب

قبليتان وبعديتان على التعاقب فضلا من قبليات وبعديات

متعاقبة الحصول انما احتمال ذلك شان السبق الزماني ويتبين ذلك بسبيلين

احدهما النظر في طباع وعاء الدهر اذ ليس يتصور فيه امتداد وحد ودون الآخر

لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما ياباه طباع وعاء الدهر اليس

مقتضاه

مقتضاه انه كان المسبوق معدوما عدما باتا ساذجا لا يوصف باستمرار

وتقدر مع وجود السابق وجودا صرفا لا يشوبه تماد وتقدر وكان

الصادق عقدان دهريان سالب وموجب فوجد فكذب السالب وصدق

عقد الايجاب عليهما معا بالاطلاق فاذا فرض آ سابقا على ب سبقا بالدهر

وهو على ج كذلك كانا معا معدومين مع وجود آ ثم اذا ث قد بطل عدمه عدم

ج بعد محوظ فلا محالة يقع تقدر في عدم ج وفي وجود آ جميعا فاذا لكون

سبق الاول على الثالث بحسب الاستمرار الوجود وتمادي العدم لا بحسب سنخهما

وهو خرق الفرض وهذا الاصل مما تواطأت عليه الفلسفة اليونانية

والحكمة السوية اليمانية لكن الاختلاف في نحو التاسيس عليه فالفلاسفة

المتهوسة بتسرمد المبدعات تجعلها جميعا مع مبدعها الباري تعالى شانه

في السبق السرمدي وقاطبة الحوادث الكونية معا في الآخر الدهري والحكيم

القائم بالقسط لا يشرك بربه احدا في القبلية السرمدية ويجعل زمرة قطان عالم

الجواز من المبدعات والكائنات كنفس واحدة **وهم**

وازاحة ولعل الوهم ينزع بتشكك ان لا خلف في ما مضى هناك في قبلية

واحدة فان آ يوجد مع عدم ب ثم يخلط وجوده مع وجوده فيعتريه لزوم

الامتداد وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده فيزاح بانه انما يكون

كذلك لو وقع وجوده في حدين ووجود ب في الاخير منها فقط فيكون

معاني البعدية الدهرية م

القبلية في الاول والمعية في الاخير كما هو سنة القبلية والمعية الزمانيتين
وقد دريت ان الامر هناك على طور آخر والمعية تقع في حيز القبلية وعند
ترحل بي عن ساهرة الواقع من اشهبا لا عن حد المعية فقط وليس العدم
شيئا تعتبر المعية بالقياس اليه فهو اشقاء شئ لا شئ يعبر عنه بالاشقاء
فلذلك ليس يصح ان نحكم عليه ولو بالسلبية وامتناع الوجود بل انما يؤخذ
مفهومه المتمثل في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم ما يضع الذهن
انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فينعقد الحكم عليه بالسلبية وبالامتناع مثلا حكما على
التقدير لا حملا على البت فكان آ وليس ب لا على التقدير فوجدوا صارا
معا في الدهر خارجين عن حبل التقدير واللاتقدير وعن توهم الحدود والامتداد
اذ الوجود بما هو وجود لا يتصور فيه حد وحد ولا يحتمل اين ومتى ثم هذا التقدم
من صفات الجاعل الحق تمجد قدسه وليس للعقول النفية النورية والانوار
المفارقة العقلية الى اكتناه شئ منها سبيل فاني للاذهان التربة الانسانية
والقرايح الغبرة البشرانية تكنهه وتحديده وانما ضيور ما الفحص والبرهان
بوجدانه ان هناك تقدما مجهول الكنه مباين الحقيقة ومخالف الاحكام
للتقدم الزماني وساير التقدمات ضرورة ان الحادث اليومي متخلف في الوجود
عنه سبحانه بتة ويتعالى كبرياؤه عن التقدم الزماني اذ معروضه بالذات
ليس الا اجزاء الزمان ولا يوصف به بالعرض الا المتزمنات فاذا علم البرهان

الساهرة وجه الارض ٥

تحققه وانه لا سبيل الى تعرفه بالكنه كان ذلك ساق اسد المعرفة بالمجهول المعلوم
بالبرهان قصيا درجات مراتب العرفان وهو العلم المأمور به في كتاب
الله الاعظم وناموسه الاقوم والفارق بين الراسخين في العلم من
زمرة العاقلين وبين النفوس المعطلة من غاغة الغافلين وكذلك الشأن
في ساير صفات البارئ الفاطر تعالى عزه وتعاظم مجده فهذا اسنى الحكمة النضيجة
السوية واما المتهوسون بالفلسفة اليونانية فيقولون هذا السبق شأن
البارئ الاول ومفطوراته المبدعة من الجواهر العقلية والمفارقات النورية
جميعا والوهم حيث انه الف الابعاد وصحب الجهات ورأى كل شئ في زمان
وكل سبق ولحوق على حدي امتداد بصرف العقل ما دامت النفس في دار
غربتها من عالم الحس عن اكتناه الامر فيه فيقاس بالسبق الزماني ويوهم
الامتداد كما يقاس مطلق الوجود بالجسمانيات فيستعسر التصديق
بان الاله الحق سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه

إيماض

فاذا تعرفت ذلك فقد آن لك ان تتحدس انه لا يصح في وعاء الدهر
بطلان طارئ على التقرر بل الحوادث الدهرية تتبع بقاء دهريا لازمانيا
بافاضة الجاعل اياها ابدا على الثبات الصرف اذ لو عدم الشئ بعد حدوثه
لزم اما الحدود والامتداد في الدهر او كون عدمه الطارئ هو بعينه عدمه
السابق لا يغايره الا بحسب اللفظ والتعبير الوهمي واما في افق التقضي والتجدد
فكثيرا ما يعدم الشئ بعد زمان الوجود لكنه ليس طاريا بحسب الواقع الذي ليس طرف

العدم في الواقع انما يصح بارتفاع جميع انحاء الوجود والوجود في زمان الوجود
لا يرتفع عن زمانه والا اقترن النقيضان بل هو ثابت في الدهر ابدا
متخصصا بذلك الزمان وارتفاعه عن الزمان البعد غير معقول اذ لم يكن
متحققا فيه قط فامن طرو العدم هنا كليس الا ابانات استمرار الوجود
لانقطاع فيضانه عن الجاعل لا لارتفاع ما قد فاض والعدم في الزمان
البعد حق في الآزال والآباد فاذن انما الطاري هو الوجود وكل عدم ازلي

ايماض كل ما يحدث من الزمانيات يبطل سنخ عدمه
الطاري ليست اعني ان له عدمين بل ان لعدمه السابق اعتبارين فاذ
هو يوجد يبطل ذلك العدم بما هو واقع في وعاء الدهر لا بما هو واقع في زمان
هو قبل زمان الوجود وانما يبطل استمراره في ساير الازمنة وكل ما ينعدم من
الحوادث الزمانية يبقى سنخ وجوده الدهري ويبطل استمرار وجوده الزماني
ليست اعني ان له وجودين بل ان لوجوده اعتبارين وهو يبقى بما هو واقع
في وعاء الدهر ابدا ولا يرتفع بحسب افق الزمان عن زمانه قطعا وانما يبطل
استمراره الزماني في ساير الازمنة

الزماني ث

ايماض نسبة الوجود
المعين الى ساير الموجودات اى جملة ما قد دخل في الوجود بالاطلاق العام
اما نسبة متقدرة امتدادية تختلف بحسبها حاله في الوجود بالقياس الى
تلك بالمعية واللامعية فيكون اذ هو مع البعض لا مع ساير الابعاض
ولا مع الجملة فيقع فيها امتداد غير قار لا محالة واما نسبة دهرية وسرمدية
غير متقدرة يمتنع ان يكون بحسبها هو مع البعض في الوجود وليس هو

مع ساير الابعاض ولا مع الجملة فيكون الجميع سواسية في الوجود بالنظر اليه فلا
يقع تقدر وامتداد في نفس النسبة اصلا وان كان بعض المنسوب اليه
في نفسه موصوفا بالامتداد كما ان نسبة الشيء الى الاشياء في الوجود
اما نسبة متقدرة مسافية تختلف بحسبها المسافات والاينون بالقرب
والبعد من تلك الاشياء او نسبة احاطية خارجة عن جنس التقدر واللاتقدر
تكون بحسبها جملة الامكنة والمتمكنات والاينون والمسافات بالقياس اليه
على نسبة واحدة فهي في انفسها موصوفة بالتقدر والامتداد والجهات
والابعاد ولا يعقل شيء من ذلك فيه ولا في نفس النسبة **تشريق**
مفارقات عالم الربوبية كالكليات من الاحكام التصديقية واطرافها
التصورية والحقايق التي قبلنا بطبايعها المرسلات فحظ والانوار القدسية
التي يعم بطبايعها وتخصيصاتها جميعا لتنزهها عن الاين والمتى تأبى ان
تعرضها النسبة المتقدرة المسافية او النسبة المتقدرة الزمانية وان
فاطر السموات والارض مبدع المكان والزمان وجاعل المهيات والانيات
وخالق الكل ومن ورائهم محيط فهو بمجده وقدسه بالتقدس عنها احرى
واحق وهذا الاصل مما الحكمة السوية والفلسفة اليمنية قد تواطأتا
على تأصيله والحكماء الراسخون والفلاسفة المتهوسون في مسلك اثباته
على موطئ واحد والقرآن العزيز ناص عليه بقوله جل ذكره وهو معكم
اينما كنتم فانما كينونته في التقدر المسافي وبحسب جميع الامكنة والمتمكنات بالنسبة
اليه تعالى على سبيل واحد وضمير خطاب الجمع اذ ليس

يختص بابناء عصر بخصوصه بل يجمع قاطبة اصحاب العصور الخالية
والباقية معا بنفي التقدر الزماني ويحصل جملة الازمنة والزمانيات
بالقياس اليه سبحانه على نسبة واحدة فالمعية المثبتة لاهي مكانية ولا
هي زمانية بل هي نسبة احاطية غير متقدرة ومعية دهرية غير بايدة
وزهر قاطبة سواد الامكان في هذه النسبة كموجود واحد محتشد الاجزاء
وبارئها ليس يفارقها ابدا ولا يقارنها مقارنة مكانية او زمانية كما قال
مولانا امير المؤمنين وسيد المسلمين عليه صلوات الله وتسليماته ليس في
الاشياء ولا عنها بخارج **سياقة** بل انت ذو قريحة نقية
فيعطيك ما تلقينه الحكم على جملة عوالم الجواز بالحدوث حدوثا دهريا
اليس اذا كان بعض الجائزات متسرمد التقرر وبعضها مسبوقا بالبطلان
الدهري كان القيوم الواجب بالذات جل ذكره مع المتسرمد وهذا
المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه ايضا
اذ وجد فيه فقد تحققت المعية الاولى في الدهر مفترقة عن الثانية
ثم استمرت معها فيه فقد لزم حصول امتداد في الدهر وعروض نسبة متقدرة
امتدادية للقدوس الحق وهما محالان فاذن تعين اما ان يكون كل على بكرة
عالم الامكان سرمديا وهو فطري السفسطية واما ان يكون قاطبتها
قاطبتها من المفارقات العقلية والذوات النورية الى المتزمنات
الكيانية والهويات الهيولانية سواسية في الوجود بعد العدم
في الدهر فهذا هو الحكمة الحقة فالجاعل الحق قد اخرج جملة المعلولات من

والمتزمنات آ

بدايع د

وقال صلوات الله عليه في خطبة اخرى لم يحط به الاوهام بل تجلى لها بها ... بالصدق ... فتراق ... سعيد ... دائم ...

منن الليس الصريح وكتم العدم البات المعبر عنه بالاخلاء والاملاء الزمانية
الى صرحة التقرر والوجود في وعاء الدهر مرة واحدة دهرية فبطل عقد العدم
عليها بالاطلاق العام الدهري فنسبته عز مجده الى هذا الجزء من الزمان مثلا
بالقبلية فالمعية الدهرية ليس كنسبته بها الى نفس الزمان جملة وكذلك الى
هذا الحادث اليومي كالى المجعول الاول بل زمر المعلولات كافة وعلى
هذا ينص القرآن الكريم ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة وفي السنة
النبوية واحاديث الاوصياء الطاهرين صلى الله عليهم نصوص واشارات
ليس يسعها طور هذه الصحيفة احصاء وذكرا **حكومة**
كانه اذن قد نزغ ان الفلاسفة المنهوسين من الفئة المشائية لم يصدقوا
دعواهم تعرف الامر في استحالة تصور الامتداد في وعاء الوجود الذي
هو الدهر والسرمد وبطلان توهم النسبة المتقدرة للباري الحق الاول وان اصروا
واطنبوا بل انما ذلك قولهم بافواههم والائمة من الرواقية والحكماء السبعة الاصول
والاساطين افلاطن وسقراط وفيثاغورس وانباذقلس واكسيمانس
وثاليس وانكساغورس وعمود الحكمة اغاثاذيمون وهرمس فاولئك
في هذه المسألة اخواننا الذاهبون نحو ما لنا ان نطأ اليهم ونغض الايدي
على فراقهم لكنهم وان صادفوا سمت الوجهة وولوا الوجوه شطر السبيل
الا انهم لم يكونوا يورثون الاخلاف بمرموزات كلماتهم ما يستنام اليه
السر في حل عويصات الشكوك وعقد الاعضالات ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **استشراق**

من قبل قوله تعالى صدقوا ما عاهدوا الله عليه وقوله سبحانه لقد صدق الله رسوله الرؤيا ... ايم ... اخرى

وبعضهم عد الحكماء الاصول ... من الاساطين ... السبعة ...



الا فرع سمعك من العلم الاعلى ما سنوتيك برهانه من ذى قبل انشاء الله تعالى

وهو ان واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات واجب

وما يصح عليه بالامكان يجب عليه واجب له بذاته حاصل له بالفعل على السرمدية

والابدية وليس يتصور له حركة وتغير واستحالة من صفة الى صفة او حال او شأن

الى صفة او حال او شأن اصلا فنسبته الى كافة مجعولاته ومعلولاته بالتأثير

والافاضة واحدة ابدا ولا تجدد وتعاقب فى جنبة الفاعل الحق بل انما

التجدد والتسابق والتعاقب فى جنبة المعلولات والمتجدد هو نفس المع

لا حال او شأن لصانعه القديم الاول سبحانه وعلى جملة ذلك اجماع الفلاسفة

فهل انت ذو سريرة وقريحة مستضيئة فتستشعر ان هذا الاصل

الكريم انما يستوى لو كانت المعلولات بشعبها وشعوبها متضاهية فى

الحدوث الدهرى فيكون فاعلها الحق قد فعلها فى الدهر مرة واحدة

دهرية اما مبدعاتها فلا فى زمان بوجه ما اصلا واما كائناتها فكلا فى

وقته والافاضة على هذا المرصاد باقية لا تدثر ولا تبيد ابدا واما

المعلولات المفاضة فمنها زمانيات دائرة فى افق التقضى والتجدد لا

فى الوعاء الذى هو الدهر بل هناك متخصص الوجود كل منها بوقت بعينه لا يتعداه

ومنها مفارقات غير زمانية ولا دائرة اليس انه اذا اتسرمد بعض المجعولات

دون بعض كان الجاعل الحق افاضة ذاك اذ ليست له افاضة ذا والافضة

تخلف المفاض عن الافاضة ثم قد لحقته افاضة ذا ايضا فاذن انما يجمع فيه

افاضتان متقررتان على السبق او اللحوق فيكون تقرر الافاضة

على السابق واللاحق فيلزم انفصام تلك الاحكام بل انهدامها

قوله ثم قد لحقته افاضة ذا ايضا اى لو كانت افاضة ذاك وحدها حاصلة له اولا فقد حصلت له افاضة

ذا ايضا اخيرا فالافاضتان المجتمعتان اخيرا المحكوم عليهما بالسبق واللحوق بحسب الواقع فيكون حصول

الافاضة له وتقررها فيه على سبيل السابق واللاحق بحسب الواقع وهى من الصفات الثبوتية المتقررة

فى ذات الموصوف فاذن يلزم تجدد وتعاقب ولاحق فى صفاته الثبوتية المتقررة فيه سبحانه

وتعالى عن ذلك علوا كبيرا او نقول انه على تقدير استيعاب الحدوث الدهرى لجملة المجعولات

ايضا يحصل له افاضة الجميع بعد ان لم يكن حاصلا له فلا محيص عن التجدد اصلا ازيح اولا بان السلب

حقيقة الانتفاء لا شئ يعبر عنه بالانتفاء فكيف سلب الافاضة هناك شيئا يعتبر تجدد الافاضة ولحوقها

بعده وثانيا بان سلب شئ عن شئ يفتقر الى ثبوت مسلوب ومسلوب عنه تقدما او ترتيبا

يكفى فيه ثبوت المسلوب ومسلوب عنه تقدما او ليس يكفى فيه ثبوت المسلوب عنه فقط وكذلك

اضافة شئ الى شئ واتصاف شئ بشئ فهذه امور لا يتحقق عند وجود شئ واحد

لا غير بل تستدعى وجود اشياء فوق واحد تقدمها وسيتلى عليك فى مسئلة الواحد لا يصدر

عنه الا الواحد ان شاء الله تعالى فاذ كان الجاعل الحق سبحانه موجودا لا غير لم يتحقق سلب شئ

عنه اصلا ثم انه جعل جملة المجعولات وافاضها فى وعاء الدهر مرة واحدة دهرية فصدق

عند الوجود عليها جملة بالاطلاق العام الدهرى فاين هناك وصفان يحكم عليهما بالسبق واللحوق

وعلى القدر المشترك بينهما بالحصول على السابق واللاحق وذلك هو الذى يعبر عنه بعدم

التغير والتبدل وثالثا بان وجود المجعولات قاطبة فى ذلك التقدير بتعينه فى وعاء الدهر بدلا

عن العدم المطلق وهو فى حيزه لا فى حد متاخر عن حده على ما قد تعرفت سالفا فحينئذ مع صدق

الحكم بالافاضة ليس فيه الحكم بالافاضة اصلا ولا بالاطلاق العام حتى يتصور هناك تجدد وتلاحق والا لكان

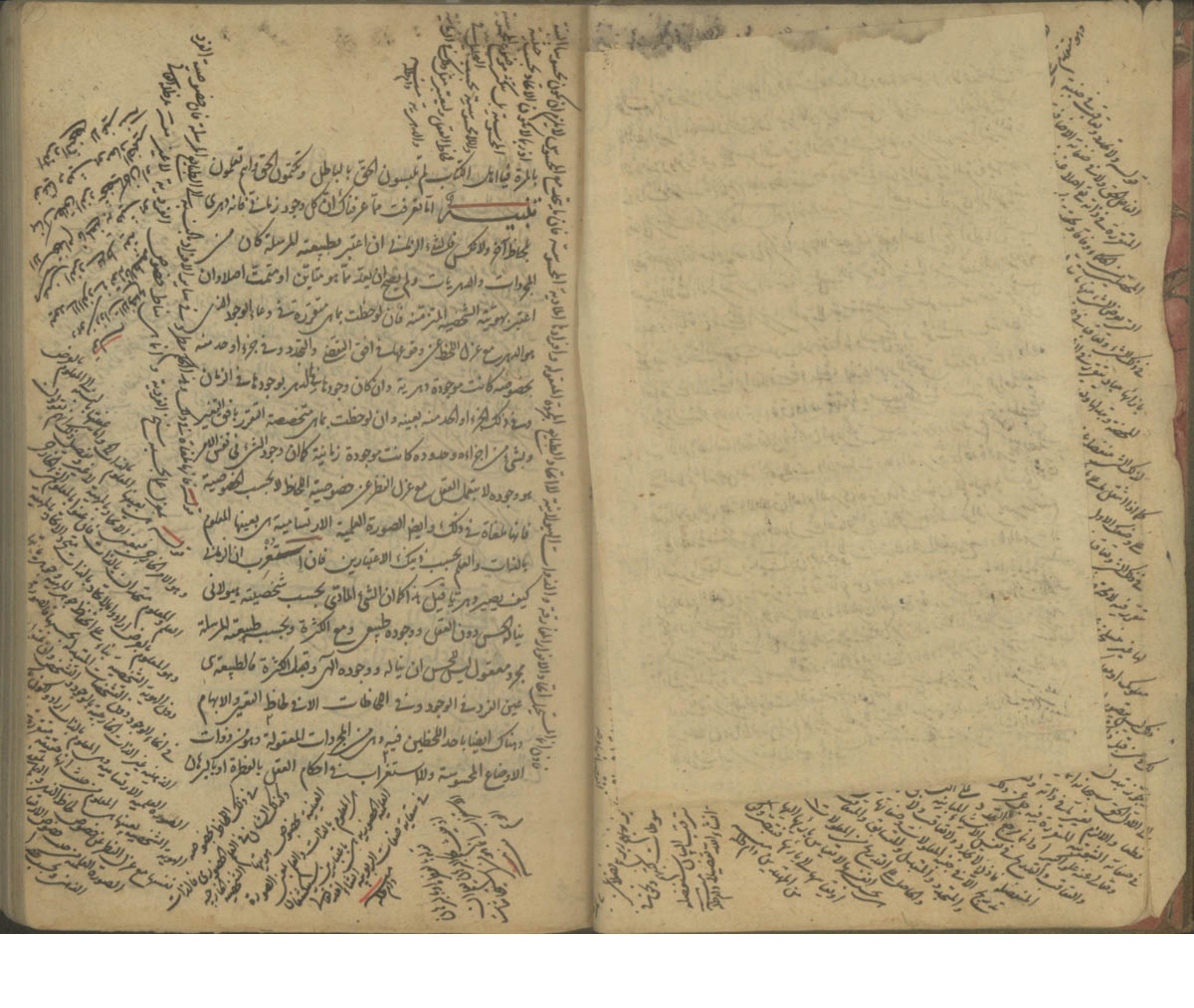
تسرمد بعض المجعولات دون بعض فانه يستوجب ان يكون تقرر الافاضة فى ذات المفيض الحق وهى من صفاته

الثبوتية المتقررة فيه على سبيل التجدد واللاحق لو هو خلف فى وفاقه وبالجملة الفرق بين صورتى استيعاب

الحدوث الدهرى لجملة الجائزات واختصاصه بالبعض قد استبان بسبيل غير مرة وانما الذى قد بقى للوهم

عليه سلطان هو ان يسأل انه لم لم يفض المجعولات على السرمدية فيجاب بان ذلك ليس بلغا

الكامل بل انه نقصان من هوية المجعول وسينكشف عليك من ذى قبل انشاء الله تعالى



بالمرة فيا اهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون

تنبيه الم تعرف مما عرفناك ان كل وجود زماني فانه دهري

بلحاظ آخر ولا عكس فكذلك الزماني ان اعتبر بطبيعته المرسلة كان من

المجردات والدهريات ولم يصح ان يعد مما هو متاتن او متمت اصلا وان

اعتبر بهويته الشخصية المتزمنة فان لوحظت بما هي متقررة في وعاء الوجود الذي

هو الدهر مع عزل اللحاظ عن وقوعها في افق التقضي والتجدد وفي جزء او حد منه

بخصوصه كانت موجودة دهرية وان كان وجودها في الدهر بوجودها في الزمان

وفي ذلك الجزء او الحد منه بعينه وان لوحظت بما هي متخصصة التقرر بافق التغير

وبشيء من اجزائه وحدوده كانت موجودة زمانية كما ان وجود الشيء في نفس الامر

هو وجوده لا بتعمل العقل مع عزل النظر عن خصوصية اللحاظ لا بحسب الخصوصية

فانها ملغاة في ذلك وايضا الصورة العلمية الارتسامية اي بعينها المعلوم

بالذات والعلم بحسب ذينك الاعتبارين فان استغرب ان الزماني

كيف يصير دهريا قيل له اكان الشيء المادي بحسب شخصيته هيولاني

ينال الحس دون العقل ووجوده طبيعي ومع الكثرة وبحسب طبيعته المرسلة

مجرد معقول ليس للحس ان يناله ووجوده الهي وقبل الكثرة فالطبيعة ي

عين الفرد في الوجود وفي اللحاظات الاثنين لحاظ التعري والابهام

وهناك ايضا باحد اللحظين فيه وهي من المجردات المعقولة وهو من ذوات

الاوضاع المحسوسة ولا استغراب في احكام العقل بالفطرة او بالبرهان

تذنيب من المنصرح ان علاقة المفارق المحض مع
الهوية المتزمنة بالمعية في التحقق انما مناطها ان وعاء صرف النور والوجود
يجمعهما لا ان تلك الهوية المتزمنة واقعة في زمان وفي زمان ما بعينه اذ
ليس بذلك الاعتبار بينها وبين النور المفارق معية ولا تقدم ولا تأخر
اذ ليس يتصور ان يجمعهما افق الزمان اصلا فاذن مهما حكم على شيء من المتزمنات
والمفارق المطلق بالمعية او القبلية وجب ان يعتبر وجود المتزمن بما هو
وجود واقع في الدهر لا بما هو وجود زماني متمتد متغير في افق الزمان
اي بحسب خصوصية هويته باعتبار الزمن وهذا كما اذا اتفق لاحد ما
ان يكون مع متمكن ما في دار فانه كان مع كل جزء من اجزاء ذلك المتمكن في
تلك الدار من حيث ان تلك الدار تجمعه وذلك الجزء لا من حيث ان ذلك
الجزء بخصوص هويته متخصص بحد ما بعينه من حدود ذلك المتمكن ومن حدود
مكانه فبحسب هذه الحيثية بخصوصها ليس يتعقل ان يحكم بالاجتماع في تلك الدار
او بالافتراق في دارين فهي بخصوصيتها ملغاة في الحكمين جميعا ه

السقاية الثانية

فيها طائفة من شؤون شعوب الحوادث بحسب احكام انحاء الحدوث ثم سياق البنيان على نمط اخر ه

ايماض قد اسلفنا اثنين من انواع السبق السبعة
والخمسة الباقية منها في الرتبة باعتبار كون الشيء هو المبدأ المحدود او اقرب اليه
في النسبة ويكون في العقليات وفي الوضعيات وبحسب الطبع

وبحسب

وبحسب الاتفاق وبحسب الاحرى ومنه في الفضل والشرف وما فيه السبق
هو نفس المعنى المجعول كالمبدأ المحدود لا الترتب بحسب القرب والبعد منه وهذه
الانواع الاربعة ليست بحسب علاقة التوقف والافتقار وما بالماهية
وهو الذي في مرتبة التقرر وبحسب قوام سنخ جوهر الماهية مع عزل النظر
عن مرتبة الوجود العارض المنتزع اخيرا وما بالطبع في مرتبة الوجود المنتزع
عن نفس ذات الماهية وهو من حيز الجعل المؤلف التابع وما بالعلية وهو الذي
في استحقاق حصول التجوهر والوجود ووجوبها بالفعل وهذه الانواع
الثلثة من جهة التوقف والافتقار ويجمعها السبق بالذات فما بالماهية
وما بالطبع انما يلزمهما الترتب العقلي لاحدى الذاتين على الاخرى في قوام
جوهر الماهية وفي الوجود واما التعاكس او اللاتعاكس في اللزوم فخارج
عما يستوجبه طباعهما بل ربما يعرض لخصوصيات زائدة كما في الفصل
والعلة الصورية او في الطبيعة الجنسية والعلة المادية فاما العلي فاذ
هو تقدم الموجب التام على ما يمتنع ان يتخلف عنه في الوجود فهو تقدم
في وجوب الوجود وحصوله الذي هو بالفعل بتة وهذا شرح قولهم ان المعنى
الذي فيه السبق فيه هو الوجود بحسب وصفه الذي هو الوجوب لا بحسب
نفسه ففي طباعه استيجاب ان يتكافأ المتقدم والمتأخر في اللزوم
فلا محالة يجب ان يكونا معا اما في الزمان اذا كانا زمانيين او في الدهر
اذا كان المتقدم غير زماني فهذا التقدم انما مع المعية الزمانية او مع المعية
الدهرية والمتأخر مع المتقدم وبه في الزمان او في الدهر اذ منه

وهو من حيز الجعل البسيط المستتبع

يصل الحصول الذي هو بالفعل اليه والمتقدم معه لابه اذ ليس ذلك منه بل الى
وكذلك الامر في رفعه بالنسبة الى رفعه ايماض
سبق مرتبة التقرر اعني قوام جوهر المهية على الوجود المنتزع العارض
سبق بالمهية فقط ولجوهريات المهية عليها سبقان بالمهية وبالطبع
من تلقاء حكم الجزئية في ظرف الخلط والعري الذي هو لحاظ التقرر والابهام
والمحض هناك غامض وللجاعل التام سبق بالمهية وسبق بالعلية
والوجود ولوازم المهية على الاصطلاح الصناعي وساير العوارض بحسب
مرتبة التقرر كالامكان والوجوب السابق بالنسبة الى اللواحق بحسب
الوجود من حيز السبق بالمهية فحال الشيء بحسب جوهر ذاته اقدم مما يلحقه بعيره
وما عرضه لمرتبة الذات مما لحوقه في مرتبة متاخرة ايماض
بل يلفتك ما بيناه في الافق المبين ان الامكان اعتبار سلبي في نفس
المهية المتقررة فهو بالقوة اشبه منه بالعدم وحقيقته سلب بسيط للضرورة
طرفي تقرر الذات المتقررة ولاتقررها بحسب نفس جوهر الذات
لا ايجاب لذلك السلب فهو يصدق في مرتبة الذات بما هي هي
ومطابق الحكم ومصداقه ليس حيثية نفس الذات بما هي ولا اقتضاء من
تلقائها لذلك بل مصداق السلب التحصيلي في تلك المرتبة عدم اقتضاء
من تلقاء جوهر الذات الضرورية المسلوبة فالتقرر والبطلان بالفعل كلاهما
مسلوبان في تلك المرتبة وانما الصادق سلب كل منهما سلبا بسيطا
وليس في ذلك استيجاب كذب النقيضين في تلك المرتبة اليس نقيض

والتقررية به

اي لوازم المهية بكون نفس الذات علة مقتضية لها منه

وحقيقته سلب بسيط اي لا ايساوي الى الرفع فيه والسلب العقدي ولا ايجاب نقيض السلب كما هو شان الموجب السالب المحمول منه دام ظله

قوله ولجاعلها التام سبق بالمهية واما ساير العلل غير العلة الفاعلة فانما السبق
بالطبع فانه في المطارحات انه اذا تبين ان الوجود من الامور الاعتبارية فلا تقدم العلة على
المعلول الا بجوهريتها لجوهر المعلول فلطهر العلة والعلة جوهريتها اقدم من جوهرية المعلول والوجود
امر ذهني فليس التقدم الا بالمهية فتتقدم جوهرية العلة على جوهرية المعلول وهو مذهب
افلاطن والاقدمين انما يصح في الفاعل دون ساير العلل فالمعلول ظل ما هو فاعل ذاته وجاعل
مهيته وليس ظل الشروط والمعدات مثلا لكون الوجود من الاعتباريات الانتزاعية
لا يجعل تقدم الذات بحسب مرتبة موجوديتها المنتزعة المتاخرة عن مرتبة جوهر الذات
وهي المرتبة المتقدمة على الوجود المنتزع فالحصر في التقدم بالمهية ليس كما ينبغي بل انما اللازم
تحقق نحوين من التقدم بالمهية بحسب مرتبة جوهر الذات وبالطبع بحسب مرتبة الوجود
المنتزع اخيرا واما مذهب افلاطن والاقدمين من اثبات التقدم بالمهية ايضا لا
ارجاع التقدم بالطبع الى التقدم بالمهية ورؤسا والمشائية ايضا مساعدون على اثبات
التقدم بالمهية ولكن لا في العلة الفاعلة بالقياس الى المعلول بل في مرتبة فعلية للمهية بالقياس الى
مرتبة الوجود وفي جوهريات المهية بالقياس اليها وفيما يلحق المهية بذاتها في مرتبة
جوهرها بالقياس الى ما يلحقها بغيرها منه دام ظله العالي

قوله ومطابق الحكم ومصداقه ليس الحيثية وهذا ستر قول شريكنا السالف الذكر اي السيد
الى على ابي سينا ومن في طبقته من شركائنا السالفين فلو سئل هل الانسان من حيث
هو انسان واحد او كثير مثلا كان الجواب السلب لكل شيء على ان يكون حرف السلب قبل
من حيث لا بعد من حيث وبيانه انه لواخذ السلب عن الحيثية كان مفاد العقد ان
سلب العارض عن جوهر ذات الموضوع من حيث نفس الذات على ان مطابق السلب
ومصداقه نفس حيثية الذات وهو غير صحيح اذ السلب امر وراء جوهر الذات وكل ما ليس
نفس الذات ولا من جوهرياتها فان مطابقه ومصداقه لا يكون نفس حيثية الذات بتة

حقيقة الجلائية منه

فانما مصداق سلب العارض هو ان العارض المسلوب غير جوهر الذات وغير جوهرها
لا نفس جوهر الذات بما هي واما اذا اخذت الحيثية كان السلب واردا على
الثبوت من تلك الحيثية فكان العقد انما يفيد سلب العارض عن نفس الذات المحيثة بنفسها
لا بغيره وهو صحيح فاما ما دار على السنة اقشاب المعلمين من ان تقديم الحيثية موهم
للايجاب العدولي فمن فاسد القول اذ مناط السلب والعدول ليس الا تقديم كلمة
ليس على الرابطة وتاخيرها عنها لا التقديم على الحيثية والتاخير عنها والكلام في التاخير
عن الحيثية مع التقديم على الرابطة فلا مساغ لايهام الايجاب اصلا فاذن يصدق
الامكان في مرتبة الذات ومصداقه كون الضرورة المسلوبة غير داخلة في قوام
جوهر الذات وغير مقتضاة للذات فتعرف وكن من المتبصرين منه دام ظله

قوله فهو بالقوة اشبه الخ الامكان الذاتي سلب طرفي الذات
المتقررة بلحاظ نفس جوهر الذات حين هي متقررة بافاضة الجاعل والعدم مطلقا انتفاء
الذات او انتفاء الوصف ولو بانتفاء الذات فهو ليس بسبيل بل بملاك للحقيقة المتقررة
حين التقرر كالقوة فانها تكون للمادة الموجودة بالقياس الى ما ليس لها والمان لحقها
ولا هو ايضا بقوة حقيقية اذ القوة انما هي للذات بالاضافة الى ما وراء جوهرها
ما يصح ان يلحقها وهو قوة الذات بالقياس الى نفس جوهرها فهو بالقوة اشبه منه
بالعدم ولو عد قسما من القوة تخالف التشاكل لساير الاقسام اذ بحسبه للشي معنى ما بالقوة
وبحسب ساير الاقسام معنى ما بالقوة لم يكن شططا وبالجملة الامكان الذاتي
ليسية نفس جوهر الذات في قوام لا ليسية نفسه وانتفاؤه فلذلك لا يصح ان يوصف
به المعدوم بما هو معدوم بالحقيقة بل بمعنى امكان المعدوم انه لو وجد كان الامكان
من اوصافه العقلية الانتزاعية بخلاف المعدوم الممتنع منه دام ظله

قوله فهو يصدق في مرتبة الذات وبذلك يحل اعضال مستصعب هو ان المهية بما هي هي لا يحل ان
توصف بالامكان لان شاكلة المهيات لا تكون عروا عن الوجوب والامتناع والامكان
جميعا اذ قسمة عنصر العقد اليها مستوعبة لكافة المهيات قاطبة الاعتبارات مع ان الامكان
من العوارض ومن الاصول المحكمة ان المهية من حيث هي ليست الا هي والعرضيات بسرها
مسلوبة عن مرتبة الذات والحل ان الضرورة من عوارض الذات والامكان سلب الضرورة
سلبا بسيطا وسلب العارض سلبا بسيطا صادق في مرتبة الذات وانما الكاذب الكاذب
السلب في تلك المرتبة بمقتضى الاصل عدم ثبوت العوارض مطلقا في مرتبة جوهر الذات
بما هي هي فيكذب ايجاب العارض وايجاب سلبه جميعا في تلك المرتبة لا سلب ثبوت كل
منهما سلبا بسيطا فسوالب الموجبات بجملتها صادقة والموجبات باسرها كاذبة وكذلك
سوالب السوالب منه دام ظله العالي

حقيقة الجائزية صح

يمكن عود الضمير في الآية الكريمة اليه سبحانه والى الشيء فعلى الاول الوجه بمعنى الذات كما في
قولهم اكرم الله وجهك واذ تحقق الحدوث الذاتي لكل شيء فذلك الوجه باطل الذات
في حد ذاته ازلا وابدا الا وجهه الكريم الذي هو بحت الوجود الحق القيوم الواجب بالذات
فالعارف يسمع نداء البطلان عالم الامكان من قوله عز من قائل لمن الملك اليوم لله الواحد
القهار في الآنات ولا يؤجله بقيام الساعة ولا يؤخره الى وقت من تعب واملد
اي التفات منتظر بل للفارق ذلك بسمعه ابدا وكل معلول بلسان ماهيته يشهد بليسيته وعنت
الوجوه للحي القيوم وعلى الثاني يحتمل ان يعنى بوجه الشيء جهة استناده الى بارئه
اي كل شيء هالك في ذاته من كل وجه في الآزال والآباد الا من وجهه الذي هو جهة
استناده الى جاعله ويحتمل ان يقصد به ما هو حقيقة الحقائق وذات الذوات
الذي هو مذوت كل ذات ومصور كل صورة وفاعل كل حقيقة فيصير التفسير على هذا
ايضا الى الوجه الاول وانما التعبير عن ذاته سبحانه بوجه كل شيء لان الوجه اول ما ينظر
من الشيء ويواجه به وينال بالادراك والراسخون في العلم بعقولهم يدركون الجاعل الحق
اولا فينتقلون منه الى العلم بمراتب المجهولات على ما هو سنة العقل في البراهين
اللمية فهم يستشهدون بالحق على الخلق لا بالخلق عليه ما رايت شيئا الا ورايت الله
قبله فهو الظاهر الحق والوجه المطلق منه البدؤ وبه البقاء واليه المصير والله سبحانه
اعلم باسرار كلامه ورموز خطابه وبطون وحيه وحقايق تنزيله من ادام الله عزه

التقرر في تلك المرتبة سلب التقرر في تلك المرتبة على ان يكون القيد للسلب
المسلوب على سبيل نفي المقيد لا السلب على سنة النفي المقيد فاذن
للشيء في نفسه ان يكون ليس ليسا مطلقا وله عن علته ان يكون ايسا فسلب
الطرفين سلبا بسيطا هو حال الذات في حد جوهرها والايس بالفعل حالها
بحسب الاستناد الى الغير فهو لا محالة سابق عليه ما دامت الذات متقررة سبقا
بالذات فتلك المسبوقية بالذات هي الحدوث الذاتي وبحسبه الذات
المتقررة ما دام تقررها من تلقاء افاضة الجاعل لا يستطيع العقل ان يحيطها لا محققة
بالهلاك والبطلان اي السلب الصرف والليس المطلق باعتبار نفس جوهرها
ابدا اذ ليس الا حيز القوة المحضة ووطن الفاقة المطلقة كل شيء هالك
الا وجهه ايماض فاذن ما مع مرتبة ذات العلة
المتقدمة هي ذات الشيء بما هي هالكة اي هي بما هي وما متاخر عنها تاخرا ذاتيا
ومعها معية زمانية او دهرية هي ذاته بما لها الفعلية فكل موجود عن غيره
لو انفرد لا يكون له وجود لا بمعنى العدول البتة بل بمعنى السلب فالانفراد بحسب
لحاظ العقل اما بان يلحظ عدم الغير فيكون له ايضا بذلك الاعتبار العدم بتة او
بان يكون الملحوظ هو بما هو هو مع عدم اعتبار الانفراد واللاانفراد اصلا فيقتضي
ذلك بتجريده عن الوجود والعدم وعن استحقاقهما جميعا فكما يصدق لا استحقاق
الوجود بحسب ذلك الاعتبار يصدق اللاوجود بمعنى السلب البسيط بتة واما
بحسب الخارج فلا يتصور الانفراد الا بعدم الغير ولا يكون له بحسب ذلك
الا استحقاق العدم بخصوصه ايماض الحدوث الزماني

الحقيقة الجائزة صح

بين الثبوت لمشابهة الحوادث الكونية في افق التقضي والتجدد من بعد لا لكونها
بعدية زمانية وانواعه ثلاثة تدريجي وهو وجود الشيء بتمامه في زمان ما محدود
من جهة البداية على سبيل الانطباق عليه ولا يوصف به الا الحركة القطعية
الحادثة وحصولها بها على الجهة الانطباقية ودفعي وهو ان تخصص اول وجود الشيء
بتمامه بآن ما بعينه فان استمر بعده كان من الزمانيات المستمرة والا كان
من الآنيات كحاقاة الحدود المفروضة في المسافة ما دامت الحركة وزماني
لا على التدريج ولا على الدفعية بل في نفس الزمان على غير الجهة الانطباقية و
حقيقته ان يوجد الشيء بتمامه في زمان بعينه مقطوع من جهة البداية متخصصا به
لا على سبيل الانطباق عليه بل على ان لا يمكن ان يوجد او يفرض في ذلك الزمان
جزء او آن الا وذلك الشيء بتمامه حاصل فيه ولا يصح ان يتوهم آن لابتداء الحصول اصلا
لا الطرف ولا من الآن التي تفرض بعد الطرف وموصوفه الحركات التوسطية
الحادثة وما حصوله وحدوثه بها لا بتقدير ما معين من الحركة القطعية اصلا كالزاوية
الخطين المنطبق احدهما على الآخر اذا افترقا مع التقاء الطرفين اذ الحركة
التوسطية موجودة ولا حصول لها في الآن الذي هو نهاية زمان السكون
وبداية زمان الحركة القطعية ثبتة فالشيء فيه على مبدا المسافة لا متوسط بين
المبدا والمنتهى ولا في آن يتشافعه لمشافعة الاطراف مستبينة الامتناع
باثبات الاتصال وابطال جزء لا يتجزى وبانه لو تشافع طرفان استوجبا ان
ينتهي كل منهما فلو تصور لها اول آنات الحصول كان لا محة بعد الآن الطرف
بزمان ما فيكون هو ذيل زمان السكون لا صدر زمان الحركة قطعا وذلك خرق

الفرض فاذن قد تحققت الواسطة واستبان تثليث القسمة **ايماض**
بمثل البيان المذكور ذا يستبين ان الحركة التوسطية وكذلك ما يستتب حصوله
كما ليس يتصور لها آن ابتداء الحصول فكذلك ليس يصح ان يتوهم لها آخر آنات
الحصول الفرضي لانها مختصة الوجود بزمان الحركة القطعية الذي هو بين الآنين الطرفين
البداية والنهاية على ان تحصل في كل جزء من اجزائه وآن من آناته الموهومة ما
عدا الطرفين حصولا فاذا ما فلا جرم ليس يمكن ان يتوهم فيه آن ما الا ويكون تمام ذاتها
حاصلة في ذلك الآن وقبله وبعده ايضا بتة واول آنات عدمها آن النهاية
المنطبق على منتهى المسافة كما كان آخر آنات عدمها السابق آن البداية المنطبق
على مبدئها **تنظير** لعلك قولهم ازلية النوع تحفظ بتعاقب
اشخاصه لا الى البداية ولا الى نهاية فكل من الافراد المتعاقبة الى لا نهاية
حادث والنوع المرسل منحفظ القدم في تعاقبها وتعاقبها ابدا فكذلك
امر هذه الواسطة بالقياس الى زمان حصولها فقط فهي منحفظة الحصول في ذلك
الزمان بعينه بتسابق الآنات الممكنة الافتراض فيه وتعاقبها في التوهم
لا الى نهاية اخيرة وفعلية حصولها بتمامها في كل آن آن فكل ما يتعلق
في الحصول بشيء من تلك الآنات بخصوصه كموافاة الحدود الموهومة في المسافة
فلحصوله اول وآخر في ذلك الزمان واما ليس كذلك فانه محفوظ الحصول في جملة
امتداد ذلك الزمان وآناته الوهمية وليس لحصوله اول وآخر فيه اصلا
ايماض ان القسمة متأتية ايضا في مقابل الحدوث
الزماني اعني الاستيعاب وجود الشيء الزماني جملة افق التقضي والتجدد اليس ما
يستوعب وجوده جملة الازمنة منه ما له هوية اتصالية يمتنع بالنظر الى ذاته

ان يكون ظرف وجوده الا الزمان الممتد على الجهة الانطباقية كالحركات القطعية
للافلاك فهي انما توجد في جملة امتداد الزمان على تلك الجهة ومنها ما ليس في ا
هوية اتصالية بحسب نفسه ولكنه بحسب في نفسه بحيث لا يمكنها ان
يعرى عن ملابسة الحركة المتصلة ومقارنتها في الوجود وعن عروض نسبة متجددة
غير مستقرة لها الى امور غيره فيجب بالنظر اليه ان يكون ظرف وجوده الزمان
ولكن لا على النحو الانطباقي بل على شاكلة عرفتها كالحركات التوسطية الافلاكية
فهي انما توجد في جميع الازمنة على تلك الشاكلة ومنها ما هو خارج عن السبيلين
وهو من الموجودات الزمانية الحاصلة في كل آن وزمان فبالجملة انما القسمة في
الموجود الزماني في الوحداني التشخص والوجود بحسب كونه ذا هوية اتصالية
بحسب نفسه اولا ولكنه غير ممكن بحسب ذاته ان يكون عروا عن مقارنة ما لم
تكن في الوجود وظرف حصوله بشيء هو الزمان ولكن على ضربين مختلفين او
خارجا عن ذلك مطلقا ويصح ان يقع ظرف حصوله الآن والزمان جميعا اذ كان
مستمر الحصول او الآن فقط اذا كان من الآنيات ولا مدخل لكون الحصول
متخصصا بطائفة من الازمنة والآنات او مستوعبا للجميع في التقسيم بل هو
جار فيها والحدوث الزماني ليس يستوجب ان يكون لاول الحصول آن بل
هو اعم من ذلك. **ايماض** ان من العدميات الزمانية التي
هي قبل زمان الوجود ما له آخر الآنات ومنها ما ليس له آخر آن اصلا وكذلك من
العدميات التي هي بعد زمان الوجود ما له آن الابتداء ومنها ما ليس له اول آن اصلا
فكل ما ليس له اول آنات الحصول وهو حادث زماني فله آخر آنات العدم
السابق وكل ما له آنات حصوله اول فليس له آنات عدمه السابق آخر بل انه منتف

في كل آن هو قبل اول آنات الحصول بتة وكذلك كل ما ليس له آخر آنات الحصول
وهو منبت الوجود فله اول آنات العدم اللاحق وكل ما له آنات حصوله آخر
فليس له آنات عدمه اللاحق اول بل انه منتف في جميع الزمان الذي بعد آخر
آنات الحصول وفي كل آن من آناته ثم والآن نفسه فصل مشترك
بين زماني عدمه السابق واللاحق وليس لعدمه السابق آخر آن ولا لعدمه اللاحق
اول كذلك بل انما عدمه في جميع الزمان الذي بعده وفي كل جزء وحد منه وليس
يستوجب الا عبور زمان ما غير متعين الامتداد وليعتبر من النقطة فانها
موجودة طرفا للخط وليس لها وجود في نفس الخط المتصل ولا تليها نقطة
منها يبتدأ عدمها فالحكم بوجود النقطة هناك يصدق على طرف الخط المتصل
لا على نفسه والحكم بعدمها هناك يصدق على نفسه لا على طرفه وليس يلزم
ان يكون له طرف آخر غير النقطة يصدق عليه الحكم بانها ليست بموجودة
هناك وكذلك شاكلة الامور الآنية الوجود من غير استمرار واما الحركة القطعية
المتصلة فمختصة الحصول بزمان وجودها منطبقة عليه ومنتفية التحقق في ساير
الازمنة واما حصولها في الآن فغير متصور اصلا. **احصاء**
يقع في النوع الاول الحركات القطعية ومقادير ما من الازمنة وما يضاهيها من
الهيئات الغير القارة وبالجملة كل ما حصوله بالانطباق على الحركة المتصلة وفي
الثاني الآنيات كالوصولات الى حدود المسافة والوصول الى ما اليه الحركة
والتربيع والتماس وانطباق احدى الدائرتين على الاخرى او احد الخطين على
الآخر والكون وكل ما له آن ابتداء الحصول وان استمر زمانا وعدم الحركة التوسطية
بل كل ما ليس له آخر آنات الوجود فهذه امور تتحقق بانقضاء الحركة المتصلة لا

بالانطباق عليها وفي اثالث الحركات التوسطية وحدوث الزاوية بالحركة
كزاوية المماسة وما في مضاهاتها وافتراق الخطين او السطحين المنطبق احدهما
على الآخر او تقاطعهما واللاوصول واللامماسة والتماس واشباهها لكونه
آخر آنات الفعلية وعدم الآن والآنيات وبالجملة كل ما حصوله بالحركة
التوسطية وليس يتعين قدر ما حينئذ من الحركة المتصلة اصلا بل انما مطلق الحركة
على اي قدر كان ليحصل في كل جزء وحد من زمانها **تذنيب**
لعل هذه الاصول بما استعرفتها تنبهك على حل العقدة في الاشياء عدة
شكوك واعضالات مستصعبة منها شك الحركة في اثبات جزء
لا يتجزى ومنها التشكيكات في وجود الحركة القطعية ومنها اعضال
طلوع نصف منطقة البروج مع منطقة معدل النهار في افق يساوي عرضه
تمام الميل الاعظم مع انه لا يكون الا بالحركة ومنها اعضال طفرة الزاوية
بطلوع المنفرجة قبل القائمة ومنها اعضال الدرجة ومنها اعضال المماسة
في برهان تناهي الابعاد ومنها شك زوال انطباق السطحين دفعة في اثبات
الخلاء وفي مباحث غامضة تفصيلات عويصة يستعان في فكها بتلك
الاصول **ايقاظ** كانه قد آن لك ان تشعر ان
الحدوث الزماني ليس اما هو حدوث زماني مبدأه استيجاب سبق العدم
بحسب الواقع ليس مفهومه اختصاص الوجود بزمان ما او آن ما وذلك ليس
يصادم الوجود في الدهر والواقع بل يخص منه حلا وتحققا فانما العدم في الدهر
ببطلان التقرر مطلقا في اي وعاء فرض لا باختصاصه ببعض الازمنة اذ من
المستبين ان التقرر المختص بشيء من الازمنة تقرر في الواقع وان اتفق ان

وقع في ذلك الزمان بخصوصه فليس يتصور اختصاص الدهر والواقع بزمان
دون زمان او بجملة الازمنة على ما قد عرفت من قبل فاختصاص الوجود بزمان
انما في طباعه استيجاب العدم في سائر الازمنة غير زمان الوجود وهو اعم
من العدم في الدهر والواقع فاذن لو لم يكن للحادث الزماني حدوث دهري
ايضا لم يكن حادثا بحسب الواقع بل كان سرمدي التقرر في وعاء الدهر وان كان ذلك
بوجوده في زمان ما بخصوصه كان العدم الطاري على المنبجس الوجود في افق
الزمان متاخرا من الوجود بالزمان ومتخصص بالزمان الذي بعد زمان الوجود
وليس يصادم ذلك ازليته بحسب الواقع وفي وعاء الدهر بما هو عدم وانتفاء
ولعل من الفطريات ان الحوادث الزمانية انما يكون بعد ان لم يكن بحسب الواقع ومن
هي سنة الطباع الانساني يابى ان يستصح وجودها لا على المسبوقية
بالعدم في الواقع فاذن قد ثبت الحدوث الدهري وبزغ ان كل حادث
زماني فانه حادث دهري ايضا بتة والا لم يكن حادثا اصلا **تشريق**
المعنى المعبر عنه بالحدوث الزماني يحلل عند العقل الى مفهومين الحدوث والزمانية
فالحدوث هو كون الوجود مسبوقا بالعدم في الواقع والزمانية هو كونه
متخصصا بالوقوع في شيء من الزمان لمن ذلك لان حريف طباع الحدوث
يلزم ان يكون الوجود المسبوق بالعدم في وعاء الدهر والواقع مختصا بزمان
ما فاذن للحادث الزماني مسبوقية بالعدم الصريح بحسب الواقع وعدم مستمر
في سائر الازمنة الا زمان الوجود ووجود في وعاء الدهر بعد العدم الدهري
ووجود في افق الزمان بعد الازمنة السابقة على زمان الوجود فهذان
معنيان مختلفان يعبر عن احدهما بالحدوث الدهري وعن الآخر بالحدوث الزماني

والوجود الذي للحادث في زمان وجوده وجود في وعاء الدهر وفي افق
الزمان باعتبارين **تشريق** اني اظنك الآن
مستشعرا ان الحدوث الزماني بما هو حدوث زماني ليس البتة يستوجب
تخلف موصوفه وتأخره تأخرا زمانيا الا عما قد حقه افق الزمان حقا اليس
هو انما يستوجب التخلف في الوجود عما قد تخلل بينه وبينه زمان ما او آن ما
واما من يتعالى عن غواشي الزمن ويستحيل نسبة اليه ذلك فليس تخلف عنه
الشيء بحسب كونه حادثا زمانيا اذ هو متخصص الوجود بزمان ما بخصوصه وقاطبة
الازمنة بالقياس الى حضرته على سنة متفقة وفي موطن واحد فالحادث
بما هو الحدوث الزماني لا تخلف عن القيوم الواجب بالذات عز اسمه بل ان
ما يستوجب التأخر عنه في الوجود ليس الا الحدوث الدهري فالاول الحق والحادث
الهالك الفايض منه داخلان في الوجود فاذا كان الحادث داخلا في الوجود
بعد لا دخوله فيه والاول الحق يتعالى عن ذلك علوا كبيرا اذ هو صرف الوجود
بعد لا دخوله السرمدي كان لا محة متأخرا عنه بالوجود في الاعيان
وحيث انه سبحانه وتعالى يتقدس عن الدخول في الزمان والمكان ليس
وقوع الشيء في زمان ما او مكان ما مناط تأخره عنه سبحانه اصلا فاذن لو لم
يكن الحادث الزماني حادثا دهريا ايضا لم يكن في الوجود متأخرا عنه تعالى بتة وذلك
خلف باطل فاذن قد استقر ثبوت الحدوث الدهري واقترت مقرره
تتمة تواطأت الفلاسفة في الفرق بين الكاين والمبدع
بان المبدع انما يتأخر عن ذات المبدع الحق في لحاظ العقل تأخرا بالذات لا غير
والكاين يتأخر عنه في الاعيان بالوجود بعد وجوده بعدية تخلف بحسبها البعدية

القبل في الاعيان وقد ادريناك ان الحدوث الزماني ليس يوجب التخلف في الوجود الا
عن متزمن آخر لا عمن يرتفع عن افق الزمان والمكان فاذن لو كان الكاين
حادثا زمانيا فحسب لا دهريا ايضا لم يكن ينفصل في ذلك الحكم عن المبدع بان
يكون تأخره كالمبدع عن نفس ذات الجاعل الحق في لحاظ العقل تأخرا بالذات
فقط لا عن وجوده في الاعيان من جهة التخلف وتقدمه جل ذكره عليه كهو على المبدع
تقدما بالذات مع المعية في الوجود لا غير وفي ذلك فوق بطلانه في نفسه
شق عصاهم وخرق اجماعهم **ايماض** اما انت ممن يتفقه
ان وجوب التقرر او امتناعه بالنظر الى الذات المجعول بالذات مقتض تام
للاستغناء عن العلة رأسا وكل علة لشيء فانما هي موجب تام لا نفاه
فاذن لا ضرورة طرفي التقرر واللاتقرر بالنظر الى نفس الذات بالذات
تستبد بالعلية للافتقار الى العلة في فعلية احد الطرفين فالامكان
علة تامة للفاقة ولا حظ للحدوث شرطية ولا شرطية اصلا **ايماض**
اعلم ان كون المحدث مسبوقا البتة وجوده بالعدم ليس الا من لوازم ذاته
المستندة الى نفس هويته لا غير على شاكلة لوازم الماهية المقتضاة لنفس جوهرها
المتقررة لا بجعل جاعل وراء نفس الماهية اصلا اللهم الا بالعرض فهناك بطلان
قبل وتقرر بعد وصفة محمولة على الذات وهي كونها بعد البطلان فالبطلان
القبل عدم العلة والتقرر البعدي من افاضة الجاعل وكون الذات المتقررة من بعد
البطلان انما هو من تلقاء جوهر الذات بنفس هويتها ويتبين من انه ليس من
الاوصاف الجائزة بالنظر الى الذات بما هي تلك الذات بل هو وصف واجب لها

بأسرها تلك فی نفس الامر بتة الی الوصف الجائز انما يصح ان يلحق الذات
الفائضة عن جاعلها بعلة اخرى غير الذات وغير علة الذات فهی فی
ذاتها خلو منه عند الفيضان وبعده الی قيام العلة المتأخرة فاذا
كان من الاوصاف الجائزة لما فی نفس الذات اعنی بما هی تلك وليست
يلزمها ان يعتريها ذلك الوصف هوية جوازية غير ضرورية التقرر و
اللاتقرر وذلك بحسب مناط التعلق بالعلة فتكون بما هی تلك صادرة عن
علتها وليس يكشفها الحدوث ولا يتعلق هوية واحدة الا بعلة واحدة
بعينها لا غير اصلا فاذا تحققت تحققت غير مخلوطة بالحدوث بل دائمة التقرر
لانتفاء الواسطة ثم الحدوث يلحقها بعلة اخرى وجودها فتارة هی بحسب
نفسها ضرورية احد الطرفين وانما جوازها بحسب الاتصاف بذلك الوصف
فلا يصح استناد نفس ذاتها الی العلة فی فعلية احد الطرفين بل انما فی
حصول الوصف فقط فتكون واجبة الوجود او العدم بذاتها واقعة بعد العدم
بعلة وهو فاسد ثم انها بحسب ذاتها جائزة الانسلاخ عن الوصف فی نفس الامر
وهی بعينها فيصح ان تدوم مستمرة بنفسها ثم يلحقها الحدوث بعلة فيعود
التهافت ايضا وايضا من المستبين انه لو تسرمد الحادث لم يكن وجوده
الازلی هو بعينه هذا الكائن بعد العدم فاذن قد امتنع بالنظر الی هذا
الوجود بعينه الا ان يكون بعد العدم فكان هذا الوصف له بنفسه لا بعلة
وانما من تلقاء العلة نفسه لا حصول هذا الوصف له فاذن قد انفسح
ان صنع الفاعل نفس الذات ثم هی بنفسها موصوفة بهذا الوصف كما

ثبوت له

الجسم بالقياس الی لزوم الانقطاع وزور ان يقی ان شيئا ما جعل الذات
بحيث لا يجوز الا بعد البطلان فهذا غير مقدور عليه لانه واجب بالضرورة
الذاتية ولكانت الحوادث تامة القوة على قبول التأييس دائما لفاضت
عن فاعلها على الدوام لكن التقرر لا بعد البطلان ممتنع بالقياس الی الاستحقاق
جوهر ثابتة وهذا الاصل مستغرق الشمول لانحاء الحدوث الزمانی والدهری
والذاتی جميعا والعامة من الجماهير يخالفون ابناء الحقيقة ويسندون الاتصاف
بوصف الحدوث ايضا الی علة الذات المحدثة لا الی اقتضاء نفس الذات
وان ذلك لما قد عضل الامر عليهم فی حدوث العالم بل حدوث شیء ما منه
ای شیء كان

ايماض

فاذن ليس من
شرط تعلق الشیء بالعلة ان يكون وجوده من بعد العدم بل ان لا يكون هو مما لم
ضروريا له بذاته وكل الممكن الموقت بزمان ما يستند الی الفاعل فكذلك المستوعب
لقاطبة الازمنة وكل الحادث الدهری صنع الجاعل فكذلك الممكن لو صح ان
يتسرمد ازلا على ما قد اختلقته متهوسة الفلاسفة لكن الفحص الغائر قد
احاله وكل المعلول يتعلق فی حدوثه بالعلة فكذلك فی بقائه فی الدهر
او فی الزمان الی الواجب لا بذاته بل بالغير اعم فی نفسه بحسب المفهوم من
الواجب بالغير بعد العدم او لا بعده ومن الواجب بالغير فی ابتداء الحصول
فقط او فی البقاء ايضا بقاء دهريا او استمراريا والتعلق بالغير يحمل عليه وعلى
كل منهما جميعا وما يحمل على معنيين مترتبين بالاعمية والاخصية مفهوما فانه
يلحق الاعم بذاته اولا ثم الاخص بعده وبسببه اذ هو ليس يلحق الاخص الا وقد
لحق الاعم وربما يلحق الاعم من دون الاخص ولو كان لحوقه للاخص بذاته بحيث
يكون لخصوصية تعينها حظ من مصححية اللحوق ومدخل فی مناطيته لما

صح ان يلحق عدمه اصلا فينخرق الفرض فاذن ليس لحوقه بالذات الا للقدر المشترك
ومن البجان مستنكرة بهذه القوانين ليساعدون على اسناد العدم الى العلة
من غير اشتراط الحدوث مع ان نسبة الطرفين الى المهيات الجائزة على
شاكلة الاستواء **ايماض** كما ان طباع المجعولية لا يستوجب
ان يكون بعد اللامجعولية وعلى التوقيت لشطر بعينه من الزمان فكذلك
طباع الجعل ليس يستدعى ان يكون بعد اللاجعل وعلى التاقيت وكما الذات
المجعولة غير حدوث الذات فكذلك الجعل غير ابتداء الجعل والاسم كالفعل
والجعل والصنع للطباع المشترك بل كلما كان التاثير ادوم وابقى كان الفاعل افعل
واصنع وكون الفاعل مختارا ليس يستوجب السبق الزمانى او الدهرى البتة بل انما
تقدم الارادة تقدما بالذات والايجاد انما هو حال الوجود وكذا للذات
المرسلة لا بشرط الوجود والعدم وانما تحصيل الحاصل البتة بمعنى التحصيل الاول
لا تحصيل مستانف ولو استغنى البتة لانسلخ عن طباع الامكان وهو محال
ايماض فاذن ليس يتزن بميزان الحقيقة الا
ان التاثير فى نفس الذات لا فى وصفى الحدوث والبقاء بل الحدوث لازم
جوهر الذات بما هى الذات والبقاء لاحق يلزم الذات المستفادة من جهة
دوام الافاضة واتصال التاثير واذ الزمان كم متصل فالزمانى المستمر انما
يستبقيه الفاعل بان يفعل ذاته فى جملة زمانه التشخصى المتصل مرة واحدة بافاضة
واحدة ثم اذا حلله الذهن الى ازمنة او اشرع منه آنات كانت تلك
الافاضة الواحدة بعينها مستمرة الذات التشخصية متكثرة النسب العارضة
بحسب الاضافات الى تلك الاحيان المتكثرة فهذا سبيل استحفاظ

البقاء الزمانى واما عامة الجمهور من المتمسكة بحديث البناء والبناء والمنزور المنزور
فغير فارقة بين جاعل الذات وفاعل الانية وبين ما يجرى مجرى المعدات
وسائر الروابط **تشريق** فقد التمع لك وانى اتصال
البارى الفعال شيئا الشئ على الاستدامة ويذوت الذات على الاتصال
فلو جذ الفيض وامسك عن الجعل لانقض جدار العالم وصارت الذوات الجائزة
والمهيات الامكانية الى هلاكها الذاتى وبطلانها الازلى فعادت دار
الايس بلقعة الليس وارتحت ديار الامكان قفار البطلان واسترد
السلب من الثبوت واسترجع العدم من الوجود فسبحان من يمسك السماء
ان تقع على الارض الا باذنه ويمسك السموات والارض ان تزولا و
لئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده وربما استوضح الامر باستضاءة الشمس
بالمقابلة اذ كلما حجب عنها زال ضوؤه لكن النور الحق لا قياس بغيره فالانوار المفارقة
العقلية ظلم صريحة بالقياس اليه كالسواد الصرف عند البياض الحق اذا فرض غير متناهى
البياضية فانى للنور المحسوس القائم بالجسم الدائر والجرم الداثر ان يكون لهما
مثل سائر وذكر سائب **سياقة** الم يان لك بعد طول
على سمعك ان يخشع قلبك لذكر الحق فيلج سرك بالوجود البحت الواجب
الاستيثار بالقدم السرمدى ويلزم المهيات بعضها وقضيضها الاستيعاب
بالحدوث الدهرى اما استبان لديك ان كل حادث زمانى فان له حدوثا
دهريا ايضا اليستحيل العقل لا قريحته سقيمة وفطرة ماوفة ان يكون موقت الحصول
بسويعات بعد قرون غير محصورة وادوار غير محصاة مع مبدع الازمنة
والاوقات فى ازلية النور وسرمدية الوجود وقد دريت ايضا ان طباع

استيعاب ارزاق ... صح

الحدوث الزماني ليستوجب سبق العدم الصريح في وعاء الدهر ولا التعلق بالمادة
المسبوق فيه باستعداد تام تماما هو مبدأ ايه الاستيجاب الليس الكل انما يستمد عن
سبق المادة والاستعداد بالزمان ولا ايضا دم وجود المادة وذي المادة معا
في الدهر في الدوام الدهري دون الزماني وان كان بينهما تقدم وتاخر بالطبع فان
ليس يصلح لاستيجاب الحدوث الدهري الا اعتبار الامكان وهو الطباع المشترك
بين جملة الجايزات فهو كما يوجب الحدوث الذاتي كذلك يستوجب الحدوث الدهري
والذي غشيا منه الحدوث الزماني هو التعلق بالمادة وحركتها الاستعدادية فاذن
كل حادث ذاتي فانه حادث دهري ايض وانما الفصل بين الحوادث الزمانية
وبين ساير الجايزات بحسب الحدوث الزماني وعدمه لا بحسب شيء من ذينك الحدوثين

تشريق فاذ قد تعرفت ان كل ما يلحق عدة خصوصيات
فانما لحوقه بالذات للطباع المشترك الخصوصية مامنها لخصوصياتها المدخلية في
ذلك اصلا بل الخصوصيات باسرها ملغاة في اقتضاء اللحوق بالذات وان
اتفق ان وقعت لحوقها بها فاحكم ان الحدوث الدهري من لوازم طباع الجواز
ولكن شبهة في الحوادث الزمانية من الفطريات ثم تفتش لسبوغ
الفحص ودقة النظر ان ما ينشأ منه استيجابه انما هو طباع جواز الذات لا
خصوصية الزمانية والهيولانية فقد فهمت ان التخصص بزمان ما يستدعي
سبق العدم في الازمنة السابقة لا سبق العدم الدهري ولا خصوصيات
الحقايق كالانسانية والبياضية او خصوصيات الشخصيات منها فانه قد
لحقها جميعا الاشياء منها بعينه فقط فليس لحوقه بالذات الا بالطباع المشترك
الذي هو الجواز فهناك يستبين استغراقه لجملة الجايزات في اقطاع عوالم

وليس ظ

اللحظ ب

الامكان

عوالم الامكان واقطارها من الطبايع المرسلة والماهيات الكلية والهويات
الشخصية قاطبة فاذن قد استوى عرش الحكمة السوية وانقض جدار الفلسفة
اليونانية والحمد لله رب العالمين

تشريق
قد انصرح ان الله سبحانه على نفس الزمان الممتد الشخصي وعلى كل من
اجزائه المقطوعة البداية الممكنة الافتراض بالتوهم تقدما بالذات
وتقدما بالسرمد من غير تفاوت والفلاسفة المتهوسة يحسبون ان
ذلك بالنسبة الى تلك الاجزاء فقط واما بالنسبة الى نفس الزمان المتصل
الشخصي في الاعيان فليس الا التقدم بالذات وهذا من معاقد
التفصيل عليهم اذ يلزم اختلاف نسبته الى الكل والجزء وكذلك الى الجزء
المقطوع البداية والجزء الممتد لا الى بداية فيثلم قولهم ان نسبته الى
جميع الاجزاء وجملة الاحيان واحدة ثم كيف يصلح ذلك في الكم المتصل واجزائه
المتقاربة دهرا والكل متحدة بالوجود متشابهة بالماهية

ايماض
الم تسمعهم يقولون كل حادث فانه مسبوق الوجود في الاعيان بالمادة
فاشعر ان ذلك ليس الا في الحوادث الزمانية بما هي حوادث زمانية
لا بما لها الحدوث الدهري فضلا عن الحدوث الذاتي فتعاقبها في الوجود
وتخصصاتها بالاوقات اذ لم يكن في جنبة الفاعل تغير لا يكاد يتصور
الا وهناك مادة تعرضها انفعالات وتقوم بها استعدادات بالقياس
الى حصول الحادث في وقته متفاوتة بالشدة والضعف والقرب والبعد
فاذا قويت القوة الانفعالية وتم نصاب الاستعداد حان حين فيضان

لكن ح

الاوقات أ

فيضان الحادث عليها من تلقاء الفاعل الحكيم الجواد فاذن كل حادث زماني
يسبق وجوده في افق الزمان قوة ومادة او موضوع يتقوم بها ويوجد
فيها او يتقوم بها او يحصل منها او يتعلق بها ويدبرها و يستكمل ٥

ايماض امكان الشيء يقع باشتراك اللفظ على معنيين
احديهما الامكان الذاتي وهو صفة عقلية يوصف بها ما عدا الواجب والممتنع
من المتصورات وينتزعها العقل من موصوفاتها بعد الفعلية ويحكم بتقدمها
على الوجود والايجاد تقدما بالذات لا غير ولا يستوجب اتصاف الماهية بها
كونها مادية والثاني الاستعداد وهو عرض موجود معدود من انواع جنس
الكيف غير باق بعد خروج الشيء الى الفعل فلا محالة يحتاج قبل الخروج الى محل وهو
المادة

ايماض ان وجود الشيء المادي في نفسه نوعيا
كان او شخصيا هو تلبس المادة به بالنوع او بالتشخص فهو وجود رابطي للمادة
باعتبار آخر وكل امكان فهو في تقرر وبالقياس الى وجود والوجود اما بالذات
كوجود البياض في نفسه او بالعرض كوجود الجسم ابيض فالامكان اما بالقياس
الى تقرر الشيء في نفسه واما بالقياس الى وجود شيء آخر له او وجوده لشيء آخر
او صيرورته موجودا آخر فاذا كان الشيء حادث الوجود في افق الزمان وهو
مما يوجد في مادة او موضوع او من مادة او مع مادة كان امكانه بحسب وجوده
في نفسه من لوازم ماهيته وغير متعلق الابتداء وبحسب ارتباطه في الوجود
بالمادة متعلقا ايضا لا محالة بتلك المادة العينية وان كان هو من الاعتبارات
الذهنية كما القبلية والبعدية صفتان عقليتان ومتعلقتان بالاشياء
العينية من جهة ما هي واقعة في الاعيان فاذن امكانات الاشياء الحادثة

بحسب التعلق بالمواد يتوهم انها تقارن عدمها قبل وجودها ويعبر عنها بالقوة
ولا يرتاب في ان ذلك ليس الا بحسب استعدادات متعاقبة مختلفة بالبعد
والقرب زايلة مع خروج الموجودات من القوة الى الفعل الا من حيث هي
امكانات بالذات وبهذا الاعتبار يقع اسم الامكان عليها بالتشكيك فاما بحسب
ما هي امكان الموجودات الممكنة في انفسها بالذات فامور لازمة لماهياتها بالكلية
مع عزل اللحاظ عن الفعلية واللافعلية وهي سواسية في استحقاق الوقوع
تحت اسم الامكان بل الامكان مفهوم واحد سلبي متخصص بنفس الاضافة
الى الماهيات لا قبل للاضافة

ايماض ان الامور الابداعية
لا يتصور فيها استعداد يتقدم وجودها وامكانها انما يعقل عند تقررها وهو صفة
لماهيتها التي لا تتحقق قبل تقررها فامكان وجودها ليس الا في ذاتها لا في شيء آخر
والماديات منها وجوده في المادة او عنها كالصور الجوهرية والانواع الجسمانية
وكذلك الاعراض وهناك الافتقار الى المادة لتقوم الموجود وليترجح وجوده
المتخصص بوقته جميعا اذ قوته على الفعلية واللافعلية سواء وليس للتهيؤ
الامكان الذاتي بقبول الفيض كما في المبدعات ومنها ما وجوده مع المادة
كالنفوس المجردة الانسانية وافتقارها الى المادة ليس للتقوم بل انما
للترجح الوجود بحسب الحدوث فقط دون البقاء ثم للاستكمال فالنفس لو لم
تكن مفتقرة الى الاستكمال لم تكن تتعلق بعالم الطبيعة بخلاف ما تتقوم به
بالمادة وتحصل عنها

ايماض فما قال راس المشائية و
رؤساؤها الحادث ممكن قبل الوجود وليس امكانه هو اقتدار الفاعل عليه لصحة
التعليل ولا ما يقوم بنفسه والا لاستوت نسبته اليه والى غيره ولم يصح

التوصيف او بمنفصل اذ صفة الشي لا يتقوم بمباينه فاذن هو قائم بمادته يصح ان يعين بالاستعداد وهو عرض كوجود موجود او بامكان الوجود اذا اخذ رابطيا وهو صفة عقلية ولكن للشي الصفة بحسب الوقوع في الاعيان فالمادة حامل امكان الوجود بالمعنيين وما في المطارحات والتلويحات على الاخير ساقط واما موضوع امكان الوجود اذا اخذ محمولا لا رابطيا فنفس الماهية لا غير والمفارقات المحضة انما امكانها وقوتها على قبول النور والوجود من الجاعل المبدع لا على ان يصير بالفعل شيئا فانها فعل مطلق بافاضة الجاعل وليس لها معنى ما بالقوة بل معناها بالقوة فقط

ايماض كما الوجود الحادث ليس له بد من سبق استعداد المادة فكذلك العدم الطاري والفحص يحقق ان معناه انعدام الوجود فيرجع الامر حقيقة الى سبق الاستعداد على الوجود بما هو متخصص بزمان محدود محدود من جهتي البداية والنهاية جميعا وايضا الصور المتجددة الوجود مسترده صورة اخرى ترد على المادة مع انعدام الاولى فورود الاخيرة الحادثة يقارن طرو العدم على المردوفة المتجددة وهو مسبوق بالاستعداد لا محالة فنسبة ذلك الى طرو العدم بالعرض فاذن انما مسبوقية العدم بعد ما زمان الوجود باستعداد المادة بالعرض من سبيلين لا بالذات وعلى سبيل الحقيقة فليس ذلك بصادم ازليته بما هو عدم وليسية اصلا

تنبيه انما المسبوقية بالمادة واستعدادها هناك زمانية لا بحسب الدهرية ايضا فهي ليست تدافع الازلية الدهرية على ما تلونا عليك فيما سلف كما قد برهنا على الحدوث الدهري في جانب الوجود من مسالك حكمية قويمة

ايماض المسبوق بالمادة في الوجود يجب ان يكون مسبوقا بالمدة ايضا في الاعيان

اليس قد كان عدمه قبل وجوده قبلية يتخلف بحسبها البعد عن القبل في الوجود ويصح تصور وقوعهما في حدين بينهما امتداد فالقبلية والبعدية على هذه السنة وان كانتا عقليتين لكنهما بحسب وقوع الاشياء في الاعيان فليس لهما بد من معروض بالذات متحقق في الاعيان البتة وليس الجاعل والمجعول بما هما ذاتان وبما هما جاعل ومجعول فهما ليسا من تلك الحيثية بالاقتران في الوجود وبقاء الاول بعد الاخير حتى يكون بالاضافة اليه تارة قبل وتارة مع وتارة بعد ولا المعدوم والموجود بما هما العدم والوجود فالعدم والوجود بما هما عدم ووجود ليسا يابيان الانعكاس بالقبلية والبعدية على التعاقب اولى بدو الامر فاذن ليس المعروض بالذات الا الكمية المتصلة على سبيل التقضي والتجدد بذاتها فاجزاؤها المكممة الافتراض متعينة القبلية والبعدية بهوياتها وكل منها قبل وقبلية او بعد وبعدية بنفس ذاتها وما عداها من الاشياء انما تنسب اليها تلك النحو من القبلية والبعدية بالعرض بحسب المقارنة للقبل والبعد بالذات فتلك الكمية المتصلة هي التي نسميها الزمان والمدة وبالجملة فطبيعة الامور التي هي غير الكم الغير المستقر بنفس ذاته حتى الحركات لا تكون قبلا وبعدا الا بحسب الوقوع في جزئين او حدين منه فالحركتان المعينتان المتعاقبتان لا يمتنع بالنظر الى نفس هويتيهما ان تكونا معا في وقت واحد او ان تتعاكسا في التعاقب باستبدال الوقتين بل انما ذلك الامتناع بحسب هويتي زمانيهما لا غير فاذن قد استبان وجود الزمان الممتد قبل الحادث ومعه واتصاله بالذات ايضا اذ مناط القبلية على تلك الشاكلة انما هو كون القبل والبعد اجزاء هوية متصلة على التصرم والتجدد بالذات فالامور المتفاصلة كالآنات لا تعرضها

شركا وانما الصناعة معينون لواهب الصور الجوهر المفارق الذي هو الفعال وقد عبر عنه لسان الوحي بروح القدس واما انا فلست استحق ان يطلق واهب الصور على غير الوهاب الحق الا ان يقيد باذن الله فحيث اذكر واهب الصور على الاطلاق فانما اعني به البارئ الخلاق واذا رمت العقل المفارق قلت الذي يهب الصور باذن ربه اقتداء بالتنزيل الكريم انما انا رسول ربك لاهب لك غلاما زكيا منه دام ظله العالي

لا بعرضها القبلية والبعدية الا اذا كان هناك كم متصل السيال على قرار الذات
البتة **ايماض** وهناك تبيان من مسلك آخر فان
تعاقبات الحوادث وتخصصاتها باوقاتها المتعاقبة المتلاحقة مع كون الفعال
المختار الذي هو فاعل الحقائق وواهب الصور حكيما في جوده مريدا لحكمته
منكبر المجد عن مضلوعاته مستوي النسبة الى مجعولاته ممتنع التغير في ذاته
وصفاته سرمدي الفعلية من جميع جهاته ومن المستحيل ان يرجح المختار بارادته
لا لمرجح ويخصص لا لمخصص والا لاستلزم ان يترجح الشيء ويتخصص لا لمرجح
ومخصص وهو فطري الفساد اجماعي الاستحالة انما كاد تستتب لو حصلت
هناك اسباب متعاقبة يهيئ المادة للتغيرات وتعدها لقبول الفيوض
بالاستعدادات فيكون كل سابق علة لاستعداد المادة لقبول اللاحق ثم
لا محة واجب الانتهاء الى اللاحق فلا يصح ان تكون تلك المتعاقبات آنيات
متفاصلات الوجود والا لكن يجب لوجود شيء منها ان يكون متعلقا البتة بوجود
الآخر فلم يكن السابق واجب الانتهاء الى اللاحق فلم يكن علة معدة له وانما
تتجدد فاذن لا ينتظم امر الحدوث الا بالحركة المتصلة المنحفظة التجدد المستمرة
الاتصال الى حين فيضان الحادث فلا حدوث شيء في افق التغير لولا الحركة فقد
تبين سبق الحركة على الحدوث واتصالها من هذه الجهة فاستبان سبق الزمان
واتصاله ايضا لانطباقها عليه البتة **تنبيه** ان اثبات اتصال
الزمان والحركة من ذينك المسلكين المبادي لاثبات اتصال الجسم ونفي جزء لا
يتجزى في المسافة وربما يبين الامتداد في العدم السابق بان كل الحادث ينقطع

المعدات المتعاقبة بالة تجدد الحدوث بذاته وهو الحركة

متحرك ما مسافة فيكون حدوث الحادث مع انقطاع حركة فنفرض بين ابتداء
الحركة واول الحدوث في ذلك العدم قبليات وبعديات متصرمة متجددة
مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فيكون هي متصلة اتصال المسافة والحركة وبان
المعدات المتعاقبة قبل حدوث الحادث ليست آنيات والا لتتالت الآنات
واستلزمت اجزاء لا تتجزى في الحركة والمسافة ومع هذا فاثبات اتصال
الجسم من مباديه **تشريق** لعل من فطريات القريحة المستضيئة
ان الامتداد لا يحصل الا من الامتداد والمقدار الا من المقدار فاذن استمرار
العدم او الوجود انما يتصور بمقارنة الزمان الممتد بذاته لا بمقارنة الكائنات
متتالية وكذلك امر المقادير القارة **ايماض** الى حيث
لا تغير لا تجدد ولا تصرم ولا تغير الا لذي قوة التغير فاذن الاتصال
الزماني مادي الهوية متعلق الوجود بحركة وموضوع للحركة وحقيقته كمية الحركة
المتصلة اتصالها المسافي وعددها اذا انفصلت الى متقدمة ومتأخرة
في متقدمة المسافة ومتأخرها وجملة المتحركات مسبوقة الوجود اليه بالعلية
فحمله اظهر الحركات الوضعية المستديرة من اسرع الحركات واقدمها
بالطبع وحامل محله الفلك الاقصى وهو اوسع الاجرام واقدمها طبعا ٥
تشريق فالفلك الاقصى بكمية جرمه محدد جهات الامتدادات
القارة ومنتهى مسالك الابعاد المكانية فليس فوق محدب سطحيه الا
اللاشيء البحت المعبر عنه بالاخلاء والاملاء المكاني والمرتفع عنه في الوجود
وراء ذلك كله ومحيط بالجميع على سبيل واحد واضافة متشابهة وبكمية حركته
محدد جهات التقضيات والتجددات وافق مذاهب الامتدادات

آنات ل

التغير القارة والاستمرارات الزمانية فليس قبل وجودها الا سنخ العدم الصريح
المعبر عنه بالاخلاء والللاملاء الزماني والمتقدس عنها بالوجود ارفع من تلك
الاطوار ومصير وجود الكل معا على نسبة واحدة مستقرة غير مختلفة وسنة
قارة غير متبدلة تشكيك اما عندك الآن من المنصرح
ان سبق المادة على وجود الشي في الاعيان انما هو في الحدوث الزماني فقط لا
في الحدوث الدهري ايضا اليس ذلك لتعاقبات الحوادث وترتب القبليات
والبعديات واستمرار عدم الحادث قبل الحدوث استمرارا امتداديا والحدوث
الدهري بمعزل عن تلك الامور فجميع الحوادث بحسبه كشي واحد متحد الاجزاء
في الحدوث معا في الدهر بعد العدم الصرف الدهري الذي يستحقه طباع الامكان
كما يستحق العدم بالنظر الى نفس مرتبة الذات حين الوجود بافاضة الفاعل
بحسب الحدوث الذاتي فالمادة انما تتقدم على ذي المادة في حدوثه الزماني
بالزمان وبالطبع جميعا واما في الحدوث الدهري فبالطبع فقط لا بالدهر ايضا
وكذلك بعض المبدعات على بعض وعلى الكائنات تعقيب
لا يزعجن الشك بتركك ان حدوث جملة العالم في الدهر بعد العدم يستوجب
وجود الزمان قبل وجوده اما تحققت ان الزمان مقدار استمرار التغير وهو
التقضي والتجدد فاذا استمر تغير اي تقضي وتجدد استوجب وجود
الزمان البتة ولا تغير في الحدوث الدهري فضلا عن استمرار التغير فلم
يكن في كم العدم الباتّ ومتن الانتفاء البحت شي يتغير عن صرف
العدم الى صريح الوجود وينتقل من اللاشيئية الى الشيئية ويتوارد
عليه الليسية والايسية فيتقدر ذلك التغير ويتعلق ذلك الانتقال بزمان

او آن انما ذلك ظن حزب الوهم وحسبان امة الطبيعة وليس في العدم
ما ينتقل من الليس الى الايس بل الجاعل الحق المتقدس عن شوب التغير
ووصمة الانتقال تفضل فاطبة الذوات من المبدعات والكائنات
في وعاء الدهر دفعة واحدة دهرية لا دفعة متقدرة زمانية فتشغل
ايسها حيز الليس وابطل تحققها صدق عقد العدم مطلقا لا عن حد الوجود
فقط للكتابة في انفسها بحيث اذا لاحظها العقل المرتضع من ثدي الحكمة حكم
انها مجعولة من تلقاء الجاعل وقد اخرجت من جوف العدم الخالص وحوق الليس
البحت اذ لم تكن في الوجود الا الجاعل ذنابة ان المجعولات
منها ما لا يصح له في وجوده انتقال من حال الى حال فهو فعل محض وثبات صرف
لا يتعلق بحسب وجوده في نفسه بالزمان او الآن كما لا يتعلق بذلك بحسب
وجوده بالقياس الى الجاعل وصدوره عنه ومنها ما له في وجوده ان يتغير
فينتقل من شان له بالفعل الى شان له بالقوة او بالعكس وهذا القبيل يتعلق
لا محالة بحسب وجوده في نفسه بزمان او آن وبمادة او موضوع وان
لم يكن بحسب وجوده بالقياس الى الجاعل متعلقا بذلك فلذلك كان له مدة
في نفسه ولم يكن بينه وبين الجاعل مدة وله في نفسه مادة وليس بحسب
صدوره عن الجاعل ووجوده بالقياس اي حضوره بذاته عنده تكتنفه
غواشي المادة فلذلك لم تكن ماديته وزمانيته بهذا الاعتبار بل بحسب اعتبار
ذاته في ذاته تتمة ان من الجائزات ما بحسب جوازه
الذاتي تام الصلوح لقبول الفيض فان لم يكن متعلق الهوية بالمادة

كالجواهر العقلية كان له البداية الابداعية الدهرية وان كان متعلق
الوجود بالمادة كحركات الافلاك وكصورها الطبيعية كان له البداية
الاختراعية الدهرية ومنها ما ليس يتم له صلوح قبول الفيض بالفعل
الا بالامكان الذي يعني الاستعداد وهو الكاين وله بحسب حدوثه في الدهر
بداية اختراعية دهرية وبحسب حدوثه في الزمان بداية تكوينية زمانية
فالحوادث مبدعات ومخترعات ومكونات والجعل والتاثير
احداث في الدهر وهو اما الابداع او الاختراع واحداث في الزمان
وهو الصنع والتكوين وافضل الضروب الابداع فانه تأييس مطلق
عن ليس مطلق فلعلك بذا انصاب العلم واعد الحكمة والحمد لله
رب العالمين واهب العقل وولي العصمة ۵

والاجدر باسم الابداع هو جعل
نفس الماهية جعلا بسيطا صح صح

السقاية الثالثة

فيها اثبات الهيولى الاولى الداخلة في جوهر الجسم والحاملة لتكون الكاين وفساد الفاسد

ايماض انما النظر في تقرر الحقايق واحوالها جميعها في
نحو وجودها على ذمة العلم الذي فوق الطبيعة ولا شغل لشيء من العلوم الجزئية
بشيء من ذلك اصلا فضلا عن نفس موضوع واجزائه بل اثبات
موضوعات جملة العلوم باسرها على العلم الاعلى اذ موضوعه مطلق الوجود
الحقيقة المتقررة باي حقيقة متقررة بخلاف ساير العلوم فاثبات الهيولى
والصورة وخواصهما ليس من الحكمة الطبيعية بل من الحكمة فوق الطبيعية وكذلك

بل الجسم متألف من اجزاء لا تتجزى ام لا بل ممتد متصل فذلك من احوال الجسم
بما هو متقرر لا من حيث هو واقع في التغير او مشتمل على المادة او له طبيعة
وانما المتعلق بالطبيعيات ما يستدل به على وجوده بالبيانات الطبيعية
من جهة حركاته وقواه وافعاله فاما القول في التناهي واللاتناهي فعلى سبيلين
من جهة المقدار والجسم من حيث هو جسم ومن جهة احوال الجسم من حيث هو
متحرك او ساكن ومن حيث افعاله وتأثيراته وبالجملة الاخيرة من علم الطبيعة
وفي السماع الطبيعي ايماض ان الجسم الطبيعي ليس بمحسوس
صرف او معقول صرف بل هو محسوس من جهة عوارضه معقول من جهة
ذاته فالحس ينال اعراضه كالسطوح والالوان والاشكال مثلا فاذا
اداها الى العقل حكم بوجود موضوع لها فلذلك استغنى عن الاثبات لا
لكونه محسوسا في ذاته فلما استبان بطلان متحيز بالذات لا يتجزى اصلا
ضرورة ان ما منه الى جهة ما غير ما منه الى ساير الجهات بتة بان ان بين
سطوح الجسم الفارد جوهرا متصلا بذاته متحيزا ممتدا بجوهره في الابعاد
منبسطا في الامتدادات وهو بجوهر ذاته يقبل القسمة لا الى نهاية وما
يخرج الى الفعل من انقسامات في طباعه قوة قبولها متناهية العدد
بالفعل غير متعينة مرتبة التناهي بالوقوف عند نهاية اخيرة لا تتعداها
وكذلك شاكلة جملة المتصلات من المقادير القارة والمقدار الغير
القار والحركات القطعية المتصلة فعلى ذلك اتفاق الراسخين واجماع
المحصلين ايماض ثم اختلفت فنون الاوائل

والاوائل فصارت المشائية وقدماؤهم ومقدمهم ارسطوطاليس الى ان
هناك جوهرا آخر ذا وحدة اتصالية شخصية مبهمة طباعه قوة قبول
الاتصال والانفصال وفعلية استعداد حلول الصور ولانهاية
قوة الانفعال يحله الجوهر المتصل فيتجوهر منهما الجسم وهو الهيولى الاولى الباقية
بشخصيتها في الاتصالات والانفصالات والجوهر المتصل غير محفوظ الوجود
الشخصي بل متبدل التشخص ومتوارد الاشخاص عليها والرواقية والاشراقية
وامامهم وعظماؤهم افلاطن الالهي الى ان الجوهر المتصل هو نفس حقيقة الجسم
وهو المحفوظ بهويته الشخصية في الاتصال والانفصال اي الوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية وهما عرضان متواردان عليه في وحدته الشخصية
المستمرة الانحفاظ بعينها ابدا وبالجملة كل ما يقع في الجوهر المبهم بالقياس الى
الصور الجوهرية يقع فيه بالقياس الى الاعراض المتبدلة ولا تزول الصورة
الشخصية الجوهرية ولا هناك جوهر آخر اصلا فهذا تحديد حريم المتنازع فيه
فلنرصد الحق بالنظر الغائر والفحص البالغ ايها الفاحص
ان الاتصال يقع في الصناعة على معنيين باشتراك اللفظ اضافي لا يعقل
الا بين شيئين متصل ومتصل به ويطلق على كون المقدار متحد النهاية
بمقدار آخر وعلى كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر وحقيقي يوصف به الشيء
لا بالقياس الى غيره وهو ايضا بمعنيين احدهما نفس متصلية الشيء اي
كونه بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه فبحسبه جوهر الذات
متصل الحقيقة باعتبارين والمتصل بهذا المعنى هو صورة الجسم الطبيعي وفصله

والآخر كون الشيء في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود
مشتركة والمتصل بهذا المعنى فصل الكم ولازم للمتصل الذي هو صورة
الجسم في الوجود ايها الفاحص انما الجسم الطبيعي بما هو جسم
طبيعي ان يكون بحسب سنخ طبيعته وجوهر هويته ممتدا في الجهات الثلث
على الاطلاق فهذا له في مرتبة ذاته لانه من مقومات هويته وليس له
من تلك الحيثية ان يتعين البتة تماديه فيها باللانهاية او بالنهاية وبامتدادات
بخصوصها في النهاية بل التناهي عارض يلزمه في الوجود لا في التقوم وتخصص
الامتدادات امر لحقه بعد مرتبة الذات بخصوصيات لاحقة فجسم لا يخالف
جسما بحسب الاتصال الذاتي الجوهري بالمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية
ثم اذا اعتبر تعين الامتدادات لحق امكان انفراض الاجزاء المشتركة في الحدود
المشتركة وعرض الاتصال بالمعنى الذي هو مبدأ فصل الكم ومصحح قبول المساواة
والمفاوتة وهذه المرتبة هي التي لها الجسمية فاذن الجسم التعليمي مرتبة تعين
امتدادات الجسم الطبيعي وليس هناك ممتدان بالذات جوهري وعرضي
بل انما الممتد بالذات الجوهر المتصل وليس له بحسب تلك المرتبة ان يكون ممسوحا
فاذا تعين في تماديه فصح ان يمسح بكذا وكذا مرة او مرات غير متناهية ان
توهم لا متناهيا كان جسما من باب الكمية التعليمية وكذلك السطح قد يلحظ بما هو
الممتد في بعدين فقط على الاطلاق ولا يتعلق به القدر والمساحة وقد يعتبر
بما يعرضه تعين الامتداد فيكون ممسوحا لكنه بكلا الاعتبارين خارج عن حقيقة
الجسم وعرض من اعراضه بخلاف الممتد في الابعاد الثلثة فانه بالاعتبار الاول

التعليمي

مقوّم حقيقته وبالاعتبار الاخير من عوارض ذاته **ايماض**
فاذن الجسم الطبيعي حقيقته مقدار الجوهر الممتد في تعين امتداداته فليس يمكن ان
يفارقه في التوهم لكنهما يفارقان المادة في الوهم فيلحظان لا باللحاظ في
المادة واما بحسب الوجود فالتعليمية في الجوهرية الممتدة وهي في المادة البتة ثم
تبدل اشكال جسم بعينه كالتكعيب والتدوير على الشمعة الواحدة ليس يستوجب
تبدل الجسم التعليمي بشخصه كما ليس يستوجب ذلك في الجسمية الطبيعية انما المتغير هناك
مقادير ذهاب الجوانب في الجهات لا مقدار متخصص الجسم بهويته فما ينقص من بعض
الاقطار يزداد بازائه في بعض آخر ومقدار الكل ثابت على تشخصيته غير متغير في
المساحة **ايماض** ليس يتصور ان يعرض المقدار
لما ليس بمتصل في ذاته فالاتصال بالذات مصحح عروض كون الشيء معروض المقدار
فالمقادير القارة عارضة للجوهر المتصل بالذات والحركة متصلة من جهة المسافة
وبحسب اتصال المسافة صالحة لان تتقدر بالزمان وتتقدر به فاذن جملة المقادير
منتهية الى التعلق باتصال الجوهر المتصل بالذات اخرى **ايماض**
ضروب القسمة الى الاجزاء المقدارية انفكاكية تحدث اثنينية بالفعل في الاعيان
ووهمية جزئية لا تخرج الى الفعل في التوهم الا جزئيات متناهية العدد بالفعل
منقسمة بالامكان لا الى نهاية وفرضية عقلية كلية يستوعب جملة الاجزاء
الممكنة الافتراض بلا تناه بالعقل في لحاظ العقل ولكن على الوجه الاجمالي البسيط
والافتراق في الانفكاكية بالكسر والقطع واما اختلاف عرضين قارين
مثلا كما في البلقة فليس مبطل الافتراق في الاعيان بل يستوجب افتراض

الجزئية

الانفصال في الوهم بحسب عروضهما بالفعل في الاعيان والقسمة بضروبها انما ترد
على الجوهر المتصل في درجة جسميته التعليمية الا ان الافتراقية الفكّية
تلحقها لاستعداد المادة وهي تقبلها وتحفظ معها وليس النفس الكمية تهيؤ قبولها
فهي بالحقيقة من عوارض المادة وان كانت الكمية قد هيئتها لقبولها والوهمية
الجزئية تلحقها لنفس مقداريتها فهي من عوارض المقدار التعليمي بحسب نفس مرتبته
واما الافتراضية العقلية الكلية فانها وان لحقت المقدار التعليمي لكن مصحح اللحوق
ومناط الصلوح مطلق الامتداد الذي هو شان نفس الجوهر المتصل في مرتبة
الذات مع عزل اللحاظ عن التعينات وشعوب الاجسام في قبول ضروب
الانقسام على شاكلة واحدة ولكن بما هي اجسام فان الفلك ان كان جسما ما
كالعناصر مثلا بحيث تلزمه في الوجود ابعاد بعينها فيستأبى الافتراق الفكي
فليس ذلك بما هو جسم ومن تلقاء سنخ طباع الجسمية بل لطبيعة اخرى حافظة لكمالاته
الثانية والمقدار الغير المستقر اعني الزمان ايضا ليس يقبل الافتراق في الخارج
بل انما الضربين الاخيرين في الوهم فقط لا لانه مقدار بل لخصوص حقيقته
ولوجوب اتصال الحركة التي هي محله على الدوام والاستمرار من قبل النفس التي
لحاملها **ايماض** ان اسم الجزء يقع على ما يتركب منه الشيء
وعلى ما ينقسم اليه وان لم يكن تركبه منه كالجزء المقداري فالاجزاء المقدارية
اجزاء المتصل بحسب الانفصال والانحلال اليها وليست هي اجزاء حدود
الماهية بل انما جزئيتها بالنسبة الى الهوية الشخصية وهي لا تحصل الا بعد حصول
الكل فلذلك ليست هي اجزاء على الحقيقة بل على المسامحة والتشبيه وهي متواقعة

وموافقة للكل في المهية ومشاركة في الاسم والحد ايماض
اليس من فطريات القريحة الصحيحة ان الموجود كما يستحيل ان يكون تركبه من
المعدوم الصرف كذلك يستحيل ان يكون انحلاله الى المعدومات الصرفة
فالاجزاء المقدارية لها نحو من الوجود في الاعيان بتة اكيف يكون لبسائط
صرفة وربما تقع موضوعات لموجبات عقود خارجية صادقة كما اذا
تسخن بعض متصل ما وتبرد بعضه مثلا وليس يصح ان يكون مفرزة
الوجود عن الكل اذ يبطل الاتصال الوحداني وهناك ذوات متمايزة
متباينة فهي لامحة موجودة بعين وجود الكل لا من حيث هي برؤوسها اتفق
ان كان لها في الاعيان وجود واحد كما هو سنة الطبايع المحمولة بل من حيث انها
ابعاض ذلك المتصل الواحد برأسه فاذن وجودها في الاعيان بين
صرافة القوة ومحوضة الفعل ثم اذا طرأ الانفصال شوهدت ذوات
متباينة فيكون الوجود هناك قد تعدد بالضرورة وبالجملة الوجود بنفس
الموجودية المصدرية وليس يتصور له تخصص وتكثر الا بالاضافة الى
موضوعات متكثرة فمهما اتحدت الذوات توحد الوجود ومهما تباينت
تكثر فاذن الاتصال والانفصال مصيرهما الى توحد الوجود وتكثره
ففصل المتصل تكثير الواحد ووصل المنفصلين توحيد الكثير فالقسمة بالحقيقة
تحويل الوجود الواحد الى وجودات متكثرة ومن هناك يتبين
ان الواحد بالاتصال لايختلف بالحقيقة ولايتصل الا ما يتشابه بالطبيعة
فالمتصل الواحد اجزاؤه المقدارية جميعا بل قاطبة المتحدات في الوجود
متحدة بالمهية متشابهة بالطبيعة بتة ايماض

الذي هو موجود واحد

بل فرع تمسك قول شركائنا الذين سبقونا بالصناعة هوية الشيء وتعينه
ووحدته وتشخصه وخصوصية وجوده المنفرد له كلها واحد فهو الحق وعليه
الفتوى لست اقول التشخص بعينه هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي بل ان
تشخص الشيء من جهة نحو وجوده الذي يخصه العقل به ممتاز اعني وجودات الاشياء
متباينة في الحكم لا من الخواص واللوازم والاعراض اللاحقة التي هي امارات الوحدة
الشخصية من تلقاء اقتضاء جوهر المهية او بحسب استعداد المادة وانما مبدا الشخصية
نحو الوجود اي امتناع حمله على كثيرين ارتباطا بالموجود الحق المتشخص بنفس ذاته
ارتباطا خاصا يجهل كنهه ويعلم خصوصه بالبرهان اليقيني العقلي الصريح الذي لم يكدر
بصحابة الطبيعة يحكم ان الكليات المتضامة متناهية وغير متناهية كما في كل
واحد في عدم افادة الشخصية فلو كان لكل شيء مهية كلية لاستحال حصول
الجزئية فشيء ما يقع تحت مقولات الجائزات لايكون بحسبه الشخصية فاذن
شخصية الاشياء بالمشي للمبدع المتشخص بالذات كما وجودها ووجوبها به وتشخص
الشيء هو نحو وجوده الذي يخصه العقل به فايضا عن مبدعه فان كان من الانوار
المفارقة كان جوهر حقيقته بحسب جوازه الذاتي صلحا لقبول التشخص والوجود
من جاعله فهو بذاته يفعل مهيته وشخصيته وان كان مكونا للمادة فتهيؤه للقبول
بحسب ما يستاف لمادته من الاستعداد وبالجملة تعدد الوجود بتكثر الاشخاص
الموجودة وتوحده بتوحد الشيء بالشخصية فاذا الاتصال والانفصال توحد الوجود
وتكثره فالوحدة الاتصالية لامحة مساوق الحصول للوحدة الشخصية والكثرة
الانفصالية للكثرة الشخصية فاذن قسمة المتصل مطلقا تحويل الوحدة الشخصية

كلمة

الى الكثرة الشخصية فقد استبان ان الاجزاء المقدارية متاخرة عن الكل
في الوجود والصورة الاتصالية ممتنعة البقاء مع طرو الانفصال سواء
كان ذلك في الاعيان او في الوهم **تنبيه** فالجسمان
ليس شيء منهما بجزء جسم ما الا على سبيل الفرض لا بالفعل واما الشجرة مثلا
فجسم واحد بالطبع لا وحدة مقدارية بل على نوع آخر فالنار جزء من شجرة
واحدة لا من جرمية واحدة ومن مقدار واحد فليتحرك من اخذها بالعرض
مكانها بالذات **تشريق** تعالوا اتل عليكم ما علمني
ربي من امر التشخص لعل لب العقول وكنه المسئلة ان النظام الجملي للعالم
المتقرر بشخصيته التي هو عليها اكمل النظامات الممكنة ومن المستحيل بالذات
نظام آخر فوقه او في رتبته بحسب الكمال وليكن علينا تبيانه من ذي قبل انشاء الله
تعالى فعناية البارئ الجواد عز اسمه اذ هو تام وفوق التمام قد اوجبت ان
يفعله بذاته فاذن النظام الجملي الواقع بنفسه مرتبط بالمبدع الحق وهو سبحانه
بنفسه انه لا بتوسط امر ما اذ لا خارج اصلا فاعله وغايته فالنظام الوحداني
الجملي مرتبط بوحدته وهويته بالواحد الحق المتشخص بذاته فهو لا محالة موجود
شخصي بالذات ونحو وجوده فائضا عنه سبحانه هو تشخصه ومبدء تشخصيته
واما كل من اجزاء نظام الكل المفارقات والهيولانيات فيتشخص بالصدور عن
جاعله جزءا من النظام الجملي الواحد بالشخص افيتصور جزء الشيء الشخصي المتميز عن
سائر اجزائه في الوجود بما هو جزءه الخاص المتميز الا متشخصا فاذن الاشياء
اذا انبسطت وتفاصلت في لحاظ العقل وباتت عن المبدء الاول صح تعليق

البعض بالبعض فوق في بادي اللحاظ بذاك من ذاك ولاجل ذلك ابتداء بلا واسطة
وان انتهى الاستناد اليه سبحانه اخيرا بالضرورة البرهانية واما اذا لوحظت
جملتها بحسب النظام المتسق الجملي الواحد فليس مثل الا موجود واحد بالنظام متكثر
بالتاليف مستند بجميع اجزائه الى الجاعل مرة واحدة ويتشخص به فيكون هو
الفاعل والغاية على الاطلاق وهو الوجود والتشخص القائم بالذات ولا وجود
ولا تشخص ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهذا سر عظيم
ربوبي قد انساق العقول الى تعديه على حيزه واواصيكم بصونه
الاعمى يستاهله بسعة تعقله واستقصاءه من سر سريرته
ايماض اليس قد آن لك ان تعرف ان
الوحدة الشخصية تختص من بين انواع الوحدة بانها ليست بحيث يمكن
ان تزول عن موضوعها فتستعقب عليه الكثرة الشخصية المقابلة بل
ومقابلتها ممتنعا التعاقب على موضوع واحد اعني ان كل واحدة منهما
بطباعها تابى الا ان يكون زوالها بزوال المعروض انما احتمال التوارد
شاكلة سائر انواع الوحدة والكثرة فقد دريت ان الوحدة الشخصية مساوق
الوجود ومن المتهافت ان يبطل نحو وجود الشيء وتستمر ذاته فلا يتصور
توارد وجودات على شيء اما بعينه بحركة ولا لا بحركة وايضا الوحدة الشخصية
مفهومها عدم الانقسام الى الجزئيات كما الوحدة الاتصالية مفهومها عدم
الانقسام بالفعل الى الاجزاء المقدارية فاذا امكن زوالها عن الموضوع مع
استمرار الذات تستعقب الكثرة الشخصية المقابلة لصح صيرورة
الجزئي كليا وهذا الاصل ليس يتنكره احد من حزب الحقيقة ٥٥

تشريق تحقق انه لا فرق هناك في الاستحالة
بين التعاقب التعقبي من بعد الحصول والتبادل الابتدائي من بدو
الفطرة فاليابان نامصان في الصورتين بان كون الشيء بحيث لا
ينبغي ان يكون له في ابتداء الفطرة بذا النحو من الوجود او ذاك وجميعه
الجزئية او طبيعة الكلية اشهد بفساده نفسه من الذي على سبيل التعاقب
ثم لو كان لمفهوم ما صلوح ان يكون من اول الفطرة اما على طباع امكان تكثر
الاشخاص او على طباع امتناع الحمل على كثيرين كان اماله بحسب الذات
الطباع المشترك دون شيء من الخصوصيتين فيكون كل من الامرين بخصوصه
له لا بنفس الذات بل بمقتضى من خارج فيكون الجزئي جزئيا لا بالذات
بل بعلة والكلي كليا لا بالذات بل بعلة ولعل تسويغ ذلك اثم مبين
سياقة اما تهيأت الآن لسلوك السبيل بالبرهان
اليقيني اذا انفصل جسم فارد او اتصل جسمان فاردان تبدل نحو وجود
جوهره المتصل بالذات فزالت وحدته الشخصية فانعدمت لا محالة
ذات موضوعها اعني شخص الجوهر المتصل بالذات فاذن لو لم يكن في الجسم جزء
آخر جوهري من شخص الجسم لكان عند الانفصال سيبطل بالمرة وذلك نسخ
حكم العقل وفسخ اجماع الفريقين فاذن كل جسم فارد متحصل الذات من
جوهرين ينعدم احدهما بشخصيته هويته وتحفظ وجود الآخر مستمر الوحدة
الشخصية وهو الهيولى الاولى تشريق وبما
اريناك السبيل نزع الشركاء السالفين ايضا وهو ان الاتصال لا يقبل
الانفصال ولا في قوته ذلك اذ هو عدمه والشيء لا يقبل عدمه ولا

النهج الى ان يستتم مسلك صح

نفسه

نفسه اذ لا يعقل كون الشيء قابلا لنفسه فاذن لا بد من القابل للاتصال
والانفصال قبولا لا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين وبذلك انزاح تشكيك
المستشكلين ان الاتصال بالمعنى الاضافي يقابله الانفصال واما
بمعنى الطبيعة الجوهرية الممتدة بنفس ذاتها في الابعاد فليس يقابل الاتصال
والانفصال والوحدة والتعدد فالغلط من اشتراك اللفظ بان الانفصال
عدم الاتصال الاضافي وستوجب انعدام الاتصال الجوهري الواحد
بالشخص لانه مساوق زوال الوحدة الشخصية ايضا لا مناط انتفاء الوحدة
الاتصالية فقط فالاتصال الحقيقي الواحد بالشخص ايضا ليس يقبل الانفصال
والاتصال الاضافي بين اجزائه المقدارية فالتخبط من نقض الفحص وسوء
الاعتبار واما ان الاعدام لا يستدعي ثبوت محال تقبلها فانما يصح مطلقا
في السلوب الصرفة لا في اعدام الملكات اذ لا بد ثاني الثبوت
الا اذا لوحظت بما هي اعدام ايماض حوول
استنهاض البنيان في الاجسام الديمقراطيسية بان القسمة الوهمية او
الفرضية او الى باختلاف عرضين قارين او اضافيين تحدث في كل
تلك الاجسام كثرة متشابهة للكل في الطباع وان كان حصولها على الافراز
بالفعل في الذهن والافراد المتشابهة بالماهية متضاهية في الاحكام بحسب جوهر الحقيقة
فاذن تلك الاجسام متفرقة الذوات متغارزة الوجودات في الاعيان فما
ينحل اليه كل منها من الاقسام الذهنية صحيحة الافتراق في الاعيان بحسب الذات
بتة وان صدها عن ذلك عروض صوادم من خارج فاذن قبول القسمة الوهمية
بالفعل يكشف قوة قبول القسمة الافتراقية فيتم نفاذ حكم البرهان وكذلك

متشابهة ظ

او الاقسام الذهنية من كل من تلك الاجسام موجودة في الاعيان على وصف الاتصال
فتلك الاجسام ايضا غير مستنكفة بحسب طباعها عن قبول الانفصال في الاعيان
البتة وان عاقها عن الالتئام بالفعل لحوق عوائق خارجة فاذن اتصال كل واحد
واحد من تلك الاجسام بالفعل في قوة قوة كل اثنين منها على قبول الانفصال
فينتهض البرهان من هذا السبيل ايضا واما ابتناء ذلك كله على كون تلك
الاجسام متفقة بالطبيعة فمما لا يستضر به اذ السبيل النظر في الجسم البسيط الفارد
فكيف بالمتفق من طبايع مختلفة على ان من تحقق هذا القول تقول ابتناء بالطبيعة
ثم لو كان هناك اختلاف بالطباع لم يكن تلقاء طبيعة الامتداد الذي هو الجوهر
الممتد فهي في نفسها واحدة واليها النظر في الاتصال والانفصال لا من طبيعة
نوعية محصلة **تشريق** كانك بما اتيناك مستنهك
ما عضل عليهم الامر ان للاجسام الديمقراطيسية انفصالا خلقيا وكل منها
متصل اتصالا من مبدؤ الفطرة فمقتضا كون كل ما فرد من الافراد الطبيعة
بالفعل لساير الافراد بالقوة بحسب نفس الطبيعة ليس الا امكان الاتصال الفطري
لها بدلا عن الانفصال والانفصال الفطري لكل واحد منها بدلا عن الاتصال
من ابتداء الخلقة لا على سبيل التعاقب ومناط انتهاض البرهان قوة
قبول الانفصال والاتصال الطاريين دون الخلقيين اما تحققت ان
الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية في قوة الوحدة الشخصية والكثرة الشخصية
بحسب الاستلزام في التحقق لست اقول بحسب المفهوم والوحدة الشخصية ومقابلها
مصطلحتان في امكان التوارد على موضوع واحد تعاقبا تعقبيا وتبادلا
ابتدائيا فاذن البيان ينتهض بلا امتراء فيه قطعا ٥ ٥

ايماض ولى ان قبول القسمة الوهمية ساوق قوة قبول القسمة
الافتراقية في الاعيان بالنظر الى نفس الطبيعة الامتدادية بما هي فالصورة
الجرمية الممتدة بذاتها ليست بحسب نفس طبيعتها تأبى قبول الانفصال
الانفكاكي وان صدها عن فعليه الانفكاك صاد خارج عن طباعها لازم كالصورة
النوعية الفلكية او زايل كالصلابة والصغر في بعض الاجسام مثلا فلو لم يكن
هناك صلوح لقبول الانفكاك في نفس الامر وقوة عليه بحسب طباع الجسمية كان ٥
توهم الانفصال من الاوهام الاختراعية كفرض انقسام الجواهر المفارقة ومن المستبين
ان الانفصال الوهمي من الفروض الانتزاعية ولا سيما اذا فرض عرض سار في بعض
الفلك بحسب الاعيان وآخر سار في بعضه الآخر فاذن نهوض التبيان في
الاجسام برمتها فلكية وعنصرية على سبيل واحد **ايماض** ولى
اذا استبان وجود مالة قوة قبول الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية وهو
الهيولى الاولى فمستبين ان ما به تقوم تلك القوة لا يصح ان تكون من الامور الباينة
عن الصورة الجرمية بل يجب ان يكون من مقارناتها ثابتة فالهيولى اما انها حالة
في الصورة الجرمية ومن المستحيل ان يبقى الحال مستمرا فيترادف عليه افراد
المحل واما انها محلها وهو الحق وايضا هي ناعتة بالجوهر الباقي وللنعوت لا محة محل
للناعت لكنها ليست طبيعة ناعتية بحسب نفس ماهيتها المرسلة فتلك شاكلة الاعراض
بل انما ناعتيتها بحسب هويتها الشخصية فحسب والصورة الجرمية طبيعة نوعية
قدم تحصلها وانما يتبع لها ان تختلف بالخارجات عنها كمشخصاتها من الاعراض
ومقارناتها من الصور النوعية لا بالفصول المضمنة في طبيعة الجنس متحدة

معها في الوجود وفي الملاحظات الكلية الا في لحاظ التعين والابهام فهناك يلحظ
تايرا لا على انها امور لحقتها من خارج ولعل الغريزة العقلية تحكم ان افراد
الطبيعة المحصلة كما لا تختلف بالعرضية والجوهرية فكذلك لا تختلف بالحلول و
اللاحلول فاذن طبيعة الصورة الجرمية بهوياتها الشخصية لا يصح ان تختلف بالقياس
الى الهيولى بالاستغناء والفاقة بل هي سواسية الافراد في الافتقار اليها
لتتقوم فيها بالهوية الشخصية فلكية كانت او عنصرية

ايماض

اليس قد بان لك ان الوجود والتشخص والوحدة الشخصية متساوقات وتشخص الشيء
هو نحو وجوده الخاص مرتبطا بالموجود الحق المتشخص بذاته فاحكم ان للهيولى في
ذاتها تشخصا محفوظا ووحدة شخصية باقية بعينها في الاتصال والانفصال
وليست هي في نفسها وبهويتها الشخصية متصلة ولا منفصلة بل هي الحامل لصورة
واحدة متصلة في الاتصال ولصورتين متصلتين في الانفصال فهي القابل للوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية فلا محة لها تشخصات بالعرض من تلقاء الصور
الشخصية التي هي محمولاتها على الترادف وليس بصادم شيء منها وحدتها الشخصية
الذاتية بل يحصلها ويعينها فاذن هيولى كل هوية جرمية بعينها واحدة شخصية
في ذاتها وانما تستحق بوحدتها الشخصية ان تحمل الصور الجرمية ما قسطها
من المقدار تلك المرتبة المساحية بعينها سواء كانت في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة اي عدد كان بعد ان يضبطها جميعا ذلك القسط المساحي
بعينه فاذن طبيعة الصورة الجرمية التي حظها في المساحة ذلك القسط بعينه
متقومة لوحدة هيولاها الشخصية الذاتية وكل من تعيناتها بحسب المراتب الاتصالية
والانفصالية لا الى نهاية محمولة فيها ومتقومة بها ومحصلة

اليس من المستبين ان الابداعيات
كل ما يكون بالنظر الى ذواتها من الكمالات
والشئون وهي مستجمعة في فطرتها الاولى
فانها لا تكون متخلية ومصدودة
عنه بل انه يكون لها في الفطرة الاولى
حاصلا بالفعل بتة

لوحدتها الشخصية الذاتية المبهمة بالقياس الى التشخصات التي لها بالعرض
وكل من تلك المراتب بتعينها الشخصي يرفع ذلك الابهام

تشكك وتحقيق

اظن المتشككين ليجتذبن شركا بتشكيكهم انه اذا
طرء الانفصال فمادة كل من الهويتين الحادثتين اما هي بعينها مادة الاخرى
وهما بالفطرة والبرهان واما غيرها فاما هما موجودتان بالفعل قبل الانفصال
ايضا فتكون كل مادة مشتملة بالفعل على مواد متكثرة الى لا نهاية ازاء الانفصالات
الممكنة لا الى نهاية واما حادثتان حين الانفصال فتنفصل المادة ايضا الى
جزئين هما المادتان فلم يكن بد من مادة اخرى للمادة والا كان الانفصال
انعداما للصورة والمادة بالمرة فيساق النظر الى انقسام تلك المادة ايضا
الى مادتي المادتين وهكذا الى لا نهاية فتحقق ان للمادة بحسب وحدتها الشخصية
الذاتية ليست تهيئتها لقبول شيء من الانفصالات اصلا بل انما تقبل الانقسام
بحسب وحدتها الشخصية بالعرض من تلقاء وحدة الصورة المتصلة التي هي حاملها
فهيولى الذراع من الصورة الجرمية مثلا هوية شخصية واحدة لا تابى اتصال
الذراع ممتدا واحدا او انفصاله ممتدين او اكثر لا الى نهاية فاذا انفصل
الذراع الى النصفين لم تكن هيولى كل من النصفين بما هي متمايزة عن هيولى النصف
الاخر جزءا من هيولى الذراع الشخصية بل انما جزئيتها لها بما هي هيولى النصف بحسب الكسر
والمساحة سواء كان النصفان متصلا واحدا او متصلين او متصلات متكثرة
على اي عدد كان ثم كل منها بحسب الانفصال جزء من هيولى الذراع من حيث
الصورة الواحدة الاتصالية فاذن انفصال الذراع من حيث الصورة الواحدة

الاتصالية فاذن انفصال الذراع ليس انفصال هيولاه بل هي هيولى واحدة شخصية بل انما هو انفصالها بما هي حاملة لوحدته الاتصالية الشخصية التي لها بالذات ولها بالعرض فاذن مادتا الجسمين منفصلتان بما هما ذاتا هما لا بما هما جزءان من الهيولى الشخصية التي هي مادة لمجموع الجسمين التي لا يعتبر بحسب ذلك فيها اتصال ولا انفصال اصلا فلا محالة ليس يتصور في هويتها الشخصية انفصال بالذات فهي بعينها منحفظة في مراتب الاتصال والانفصالات ابدا ه

ايماض ان للوحدة معنيين احدهما نفي الكثرة من لوازمه كالوحدة الاتصالية فهي لا محالة معنى ما وجودي يلزمه سلب الكثرة فيه والآخر ما هو من لوازم نفي الكثرة بل عين سلب الكثرة وهي بهذا المعنى لازمة للهيولى بحسب هويتها الشخصية المستمرة ذاتا وتشخصا في الاتصالات والانفصالات جميعا فما اشبه وحدتها الشخصية المبهمة في انحفاظها بالوحدة الوهمية العددية المحفوظة في مراتب الكثرة في الاضلاع والاقطار والقسم الاول لازم للصورة الجرمية الشخصية وعارض للهيولى الشخصية بتوسطها فالاتصال ليس شيئا به يكون المتصل متصلا بل انما هو نفس متصلية الشيء اما متصلية المتصل بنفس الذات او متصلية الذات بالارتباط بالمتصل بنفس الذات كما القبلية الزمانية اما قبلية القبل الزماني بنفس الذات او قبلية الشيء بالارتباط بالقبل الزماني بنفس الذات وما اشبه ذلك بالوجود فانه ليس امرا به يكون الموجود موجودا بل انه نفس الموجودية اما موجودية الموجود بنفس الذات او موجودية الشيء بالارتباط بالموجود بنفس الذات وكذلك التشخص نفس متشخصية المتشخص اما بنفس الذات او بالارتباط بالمتشخص بنفس الذات

ايماض ان لكل اثنين من الاثنين وحدة شخصية قد غشيت الكثرة بحسبها الامتياز عن ساير معروضات الاثنينية بل اشخاص الموجودات باسرها ولا انفصام لها عن الاثنينية بل انها معتبرة فيها وللهيولى الجسمية وحدة شخصية بحسبها الامتياز عن ساير الهيوليات بل ساير اشخاص عالم التقرر ولا تستدعي اثنينية الجسم ولا وحدته ولا اثنينيتهما ولا استيفاء مراتب الكثرة فيه فللطبيعة الجنسية كالحيوان وحدة مبهمة بالقياس الى حقايق متباينة هي عينها بالذات في مرتبة جوهر الحقيقة بحسبها التميز عن ساير الطبايع الجنسية والابهام بالنظر الى تلك الحقايق في حد انفسها وللطبيعة النوعية كالحيوان وحدة محصلة بالقياس الى ساير الحقايق مبهمة بالقياس الى اشخاصها التي هي عينها وتمام حقيقتها بالذات وللطبيعة العرضية كالابيض اي طبيعة مطلق الذات المنتسب اليها البياض على التحيث البحت لا على اعتبار البياض والنسبة بالدخول فيها وحدة مبهمة بالقياس الى الذوات التي هي عينها بالعرض وفي مرتبة بعد مرتبة جوهر الذات بحسبها التميز عن طبايع ساير العرضيات بل المفهومات باسرها والابهام بالنظر الى تلك الذوات لا بحسب مرتبة الذات وجوهر الحقيقة بل بحسب انها ذوات معروضة للبياض مثلا وانما ذلك في مرتبة متاخرة ولكل واحدة من الهيوليات الموجودة وحدة شخصية مبهمة بحسبها فعلية التحصل الشخصي في حد نفسها وقوة الحاملية الابهامية بالقياس الى شخصيات اجسام هي هيولاها

ايماض اعلمن ان الهيوليات حقايق متخالفة بالنوع وكل حقيقة هيولوية تستحق بذاتها شخصية بخصوصها متخصصة بمرتبة مساحية بعينها من الطبيعة الممتدة بالذات سواء كانت في اتصال واحد او في اتصالات متكثرة اي تكثر كان

كالانسان مثلا

كثرة ل

العرضيات ل

فاذن هيولى عالم الاسطقسات الكون والفساد من ركز العالم الى مقعر فلك القمر شخص
واحد مخالف الحقيقة النوعية لساير الهيوليات مستمر الوجود والتشخص في اطوار
اتصالات الصورة الجرمانية وانفصالاتها واختلافات الصور الطبيعية وانقلاباتها
ابدا الليل كثرة امواج البحر واختلاف الوان المياه التي هي اجزاؤه لا
تستوجب افتراز البحر عن الوحدة التي لذاته فالهيولى التي منزلتها جوف فلك القمر
امر واحد بالشخص كالبحر الذي هو واحد بلحاظ ذاته والعناصر والحوادث اليومية كالامواج
والالوان فكما البحر لا ينتزر بكثرة الامواج والالوان عن وحدة الذات فكذلك
هيولى العناصر لا ينتزر بكثرة الصور العنصرية من الاسطقسات والمواليد عن
وحدتها الشخصية المخصوصة بها ولعل التعبير عن الهيولى بالبحر من اسرار الشرع الكريم
في بعض متشابهات القران الحكيم وكذلك هيوليات الافلاك اشخاص مختلفة بالنوع
متهيئة لقبول الاتصال والانفصال وان كانت الصورة النوعية الفلكية مما استوجبت
لزوم الوحدة الاتصالية المساوقة لوحدة الصورة الجرمية بالشخص ه

ايماض

الى انعدام الشيء ببعض اجزائه دون بعض انما يتصور
في المركبات الخارجية لا في الماهيات البسيطة بحسب الاعيان وان كان تحصلها في
لحاظ التعين والابهام من جوهرياتها بطبايعها المرسلة المجعولة اما لديك من المنصرح
ان طبايع المقومات المجعولة متحدة جعلا وتقررا فكيف تتفارز بالبقاء والزوال
في الماهية البسيطة وقد انصرح ان الهيولى الشخصية تبقى مع طرو الانفصال
وتزول الصورة الشخصية الجرمانية فاذن تالف الجسم منهما انضمامي بوجود الصورة
في الهيولى في الاعيان لا تركيب اتحادي في العقل لهما مادة وصورة
خارجيتان للجسم لا جنس وفصل له ووجود الصورة الشخصية الجرمانية في ذاتها هو

بعينه وجودها في الهيولى فلا محالة عدمها عنها هو بعينه عدمها في ذاتها ه ه

حكومة

ولو عزلنا النظر عن قضاء البرهان ان طرو الانفصال
يستوجب انعدام الجوهر الشخصي المتصل فاجراء حكم الهيولى المبهمة الذات بوحدتها
الشخصية على الجوهر الممتد بالذات المستتم التحصل بالفعل على ما قد تجشمته الفئة
المستنكرة قياس تخميني بلا جامع اليس اذ الم تكن ذات الجرمية بما هي متصلة
في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من تلقاء العارض اي الكمية التعليمية كانت لا محالة
بحسب الوجود في مرتبة ذاتها الشخصية ايان مفارقات الاحياز والابعاد
والجهات مطلقا ثم لحوق التعلق بها اخيرا واما مالفة الذات من جواهر متفاصلة
متجاورة غير متجزية متناهية او غير متناهية ثم لحوق الاتصال وقبول التجزية
لا الى نهاية في المرتبة المتاخرة وذلك متهافت بالضرورة الفطرية فهي بما هي
في حد ذاتها متصل ممتدة واحدة بالوحدة الاتصالية الزائلة عند الانفصال
بتة واما الهيولى فليست بحيث ذاتها متصل ولا منفصل بل انما الاتصال
او الانفصال من تلقاء عارضها اعني الصورة الجرمية الواحدة او المتكثرة
ولا يلزم شيء من المحالات اذ الهيولى ليست تتقدم بالذات على طبيعة
الاتصال كما تتقدم الصورة الجرمية على الكمية التعليمية فلا تكون في مرتبة ذاتها
الشخصية خلوا عن الوحدة الاتصالية ومقابلتها جميعا وان لم يكن ذلك لها
بلحاظ جوهرها فقط وهذه دقيقة فشتان من كون الصورة الجرمية الحالة
فيها جوهرا بخلاف الجسمية التعليمية العارضة للجرمية الطبيعية فالمحل يتقدم تقدما بالذات
على شخصية الحال العرض وعلى طبيعته المرسلة الناعتية جميعا وعلى شخصية الحال
الجوهري دون طبيعته المرسلة القائمة بذاتها فلذلك كانت الصورة الجرمية

بحسب ل

بطبيعتها المرسلة وباي صورة ما متقومة لشخصية الهيولى وكذلك لوجودها
بما هي هيولى ما ومتقدمة عليها بالذات وبما هي صورة شخصية بعينها قائمة
فيها ومتاخرة عنها فهي توجد متصلة فتنفصل او منفصلة فتتصل وهي باقية
الجرمية لا توجد ذاتها الا متصلة فتزول عند الانفصال **تنبيه**
انما الجمية وشاغلية الحيز والوضع والتناهي والتشكل للهيولى الاولى
بالاستفادة اي لا بحسب نفسها منفردة بل من قبل اقتران الصورة الجرمية
والامتدادات الاشارية تكتنفها وهي متلبسة بالصورة الحالة كما علمت
ايماض ان لسياقة البرهان مسلكا آخر من سبيل القوة
والفعل فان للجسم المتصل بالفعل قوة قبول صورتين انفصاليتين بالانفصال
ثم عود ذلك الاتصال اي تجدد اتصاليتين بالانفصالات مثله بالالتحام فقوة
ذا القبول غير وجود المقبول بالفعل وغير هيأته وصورته وماله بهذه القوة
غير ماله فعل الاتصال بالذات بل كل جسم فهو من حيث جسميته موجود
بالفعل وله الصورة الجرمية وهي معنى محصل بالفعل ومن حيث انه مستعد
اي استعداد شئت فهو بالقوة اذ يقوى على قبول امور غير متناهية
وكمالات غير محصورة والشيء الواحد من الجهة الواحدة لا يكون مبدأ القوة
والفعل جميعا فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل فالذي
بالفعل صورته والذي بالقوة مادته وهو الهيولى فان ادعي ان الهيولى
في نفسها جوهر موجود بالفعل وهي ايضا مستعدة فيلزم تركبها ايضا من
مادة وصورة وهكذا الى لا نهاية ازيح بان الفعل هناك فعل القوة وجوهرية
جوهرية استعدادية وليس في الوجود حقيقة تكون الهيولى بها بالفعل وحقيقة

اخرى تكون بها بالقوة بل نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى الجنس
والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن الهيولى امر جنسه الجوهر
وفصله انه مستعد لكل صورة فهي بما هي بالفعل ليس لها الا الاستعداد المطلق ه
تشريق كل ما في عالم التقرر من الجائزات حتى الانوار
العقلية مزدوج من مفهومي ما بالقوة وما بالفعل بحسب جوهر الماهية وبحسب الاستناد
الى الموجود الحق وان لم يكن له معنى ما بالقوة اصلا ثم الهيولانيات نائت عن صقع
المجد فلم تستدفع ان يكون لها مع ذلك ايضا معنى ما بالفعل ومعنى ما بالقوة
والهيولى نفسها توغلت في التنائي والهبوط فوافت افق نقص الذات
واستقرت على مركز وهن الحقيقة فكانت ذاتها مع ذلك كله انما لها الفعلية
مضمنة فيها القوة فحيثية جوهريتها متضمنة للاستعداد البحت المرسل وفعليتها
للقوة الصرفة المطلقة وكذلك الحركة فيها ايضا فعلية متضمنة فيها القوة فلذلك
ابدعهما العليم الحكيم عاملتين على الاعداد والاستعداد لانتظام الحدوث في
افق الزمان على الاتصال وتهيئة الحوادث الزمانية لقبول الفيض على الاستمرار
كي يتصل الخير ويستمر النظام ولا يتعطل الجود ولا ينصرم الافاضة ه
ايماض واذ قد بان لك ان تخصص الشيء المجعول هو نحو وجوده
المرتبط بجاعله المتشخص بالذات بالفيضان عنه متميزا فاحدس ان الطبيعة المحصلة
النوعية لا تتكثر بالاشخاص الا من جنبة المادة اذ ليست تقبل وجودات تترى
وصدورات شتى عن الجاعل الا باختلاف استعدادات المادة وتكثرات
العوارض المادية وايضا المعنى الوحداني لا يتكثر بذاته والا لم يوجد واحد منه اصلا

اذ كل واحد منه يكون لا محالة على طباعه واذا لم يكن واحد لم يكن كثرة ايضاً فالكثرة
لا تكون الا من الوحدات فاذا فرضنا المعنى الواحد الذي يتكثر بذاته فقد ابطلنا
الكثرة اذ ذاك الاشياء التي لها حد نوعي واحد انما تكثرها بالمادة التي هي القوة
القابلة لتأثيرات الفاعل بحكم ما كتب في بابها فان من حق طباعه ان يكون نوعه في شخصه
والجاعل بذاته يبدع ماهيته ويجعل وجوده الذي هو بعينه تشخصه فان اوهم ان تكثر المتماثلات
لو كان لتكثر المحال لافتقرت المحال المتكثرة الى محال اخر ويتسلسل [illegible]
بل تكثر المادة بحسب تكثر الصورة وتكثر الصورة لتكثر المادة القابلة لا لكثرتها
وانه اذا قيل انه لولا تغاير المحلين لم يتغاير الحالان كما لولا تغاير الحالين لم يتغاير المحلان
فيدور فانما يشكل لو لم تكن قوة القبول للمحلين المتغايرين بالذات البتة
والهيولى الاولى توجدها التشخصية تقوى على قبول المتكثرات ثم هي
تتكثر لا بالذات بل انما بالعرض على ان ذلك لا يستلزم توقف كل من ذينك
المتغايرين على الآخر بل انما التلازم بينهما كما في المتضايفين ٥

تنبيه وكذلك اذا كان نوع ما حتى قد استحق بطباعه
ما يعوقه عن الانفصال فمن المستحيل ان يتعدد اشخاصه في الوجود فمن حقه
ان يكون نوعه في شخصه **تنبيه** فاذ دريت ان الانفعال
عوارض القوة التي شاكلة جوهر المادة ومن البين انه لا تغير الا بانفعال ما فاحكم
ان الفلك عديم الهيولى فانه لا يصح ان يكون موضوعاً للتغير اصلاً ٥

تكملة السماعية بذكر ما يلتصق باثبات الهيولى اشد الالتصاق

ايماض لكنك لديك من المحقق انه لا تمادي بعد في ملأ
او خلاء ان جاز وجوده الى لا نهاية ومن البراهين عليه برهان الحيثيات وهو انه
اذا كانت حيثيات او اعداد مترتبة بالطبع او نقاط مترتبة في الوضع
فان كان بين حيثية ما وحيثية اخرى منها ايتها كانت او نقطة ما ونقطة ما اخرى
ايتها كانت لا يتناهى فقد انحصر عديم النهاية بين طرفين حاصرين وهو
فطري البطلان ومن الفطريات الاوائل وان كان بين كل واحدة من تلك
الحيثيات واية حيثية كانت من النقاط واية نقطة كانت على الاستغراق
الشمولي ليس يعم الا متناه فالكل ايضاً متناه بتة وليس هذا حكماً على الكل
الجملي بالحكم به على كل واحد من الآحاد فربما يكذب فربما يكذب كما لو
قيل كل واحد واحد من ابعاض هذا المقدار دون الذراع فهو ايضاً دون
الذراع فربما يكون هو ذراعاً او اكثر فيتناول الحكم كلاً من الابعاض المترتبة
ويكذب على الجملة بل انه حكم اجمالي على المترتبات على الاستغراق
بحيث يستوجب ان يتناول الجملة كما لو قيل ما بين هذه النقطة الطرف واية
نقطة توجد او تفرض في هذا المقدار دون الذراع فهذا المقدار دون الذراع
فانه اذا صدق ذلك الحكم على الاستغراق الشمولي كان المقدار بجملته دون
الذراع بالضرورة الفطرية فاذن لو امتد بعد ما الى لا نهاية لزم اما ان يكون
بين المبدأ مثلاً وبين حد ما من حدوده الموجودة او المفروضة امتداد
عديم النهاية وهو باطل او يكون الامتداد بينه وبين اي حد فرض من الحدود
الممكنة الافتراض في لحاظ الاجمالي على العموم الاستغراقي متناهياً بالفعل

البتة فاذن لا منتدح للمجموع عن حكم الشاكلة البتة لان المبدا الى كل ما يبلغه الامتداد
بالفعل متناه ولا يتم يصدق ذلك الحكم على الاحاطة الاستغراقية فاذن قد
بطل فرض اللانهاية بالخلف ايماض والبيان الاوضح
للبرهان السلمي انه لو امتد ساقا مثلث الى لا نهاية وفرضت في الانفراج
ابعاد غير متناهية فوق بعد ما من البعد الاصل زائدة عليه لامحة ومتزايدة
تزايد الاعداد على سبيل التناقص فيكون هناك زيادات على البعد الاصل الى لا نهاية
متساوية المقدار او متفاضلته وكل زيادة فانها مع المزيد عليه مشتمل عليها
في بعد واحد فوقها فكل بعد مشتمل لامحة على جميع الابعاد المتزايدة التي
دونه واية زيادات اخذت اذا اخذت معا وجدت موجودة مع المزيد عليه
في واحد المقيس اذ لو لم يكن كذلك لكان بعد ما مشتمل على جملة ما دونه غير مشتمل
عليه في واحد فوقه فيكون لا جرم هو آخر الابعاد الانفراجية الممكنة وهو خرق
فرض اللانهاية فاذن كل زيادة وكل مجموع ابعاد متزايدة اي مجموع كان
على الاحاطة الاستغراقية في اللحاظ الاجمالي محكوم عليها بالاجتماع في
واحد فوقها ولا يستتبع هذا الحكم في اللحاظ الاجمالي شيء من المجموعات
اصلا فهذه المقدمة في البرهان السلمي في حيز ضميمتها في برهان الحيثيات
فاذن مجموع الابعاد المتزايدة اللامتناهية مشتمل عليها في بعد واحد فوقها
قطعا فقد صار عديم النهاية بالفعل محصورا بين الساقين الحاصرين ثم
لزم انتهاء الساقين عند ذلك البعد اذ لو نفذ اوراءه لوجد بعد فوقه
فالثابت التبيان بالاستقامة والخلف معا ايماض

الثابت اي الاستقامة والثابت الخلف
او الاستقامة والخلف معا

الم يقرع سمعك ما ذهب اليه اثنائي السالفون من المعلمين والرؤساء او خزنته
انا وافيتك به وبرهنت عليه في صحفي بهو وجود الحركة القطعية المتصلة
والزمان الممتد الذي هو مقدارها في الاعيان لا على قرار الذات يجب افق
التغير وبالنسبة الى المتغيرات وعلى اجتماع الاجزاء في الوعاء الذي هو الدهر
وبالقياس الى الموجودات الثابتة فاحكم ان ما يقضي بامتناع اللانهاية كبرهان
الحيثيات وما يضاهيه مما سيتلى عليك من ذي قبل ان شاء الله تعالى ينهض
بالحكم هناك ايضا لتحقق الوصفين الترتب والاجتماع في الوجود فمن هناك
ايضا ينتظم الدليل على حدوث العالم الجواز بناء على ما استمرت عليه اوهام
الجماهير ان قدم الزمان في قوة تمادي امتداده في جهة الماضي الى اللانهاية
وحدوثه في قوة تناهيه في تلك الجهة ولكن ذلك وهم محقوق في اساسه
عدم تعرف الحدوث الدهري كنه التعرف وحيث ان الشأن فيه على
الحدوث الزماني والنهي العاثر في عمق العلم يسوق العقل الملكوتي الى
القضاء بان حدوث الشيء المقداري بعد صريح العدم في وعاء الدهر
ليس يستوجب النهاية في تماديه ولا يصادم اللانهاية فيه وكذلك قدمه في
الدهر ليس يستوجب لاتناهي مقداره ولا يصادم تناهيه بل الامر انما يتعلق
بانظار اخر والمقدارات القارة والمقدارات الغير القارة في ذلك
سواء فاذن انما الاستدلال على الحدوث الدهري من ذلك السبيل
عند حزب الحق من البيانات الجدلية المحمودة لا من التبيانات الفحصية
البرهانية ايماض ليس يختص امتناع اللانهاية ونهوض

الزمان بما به في الابعاد القارة وفي الامتدادات الغير القارة بالوجود
العيني فقط بل يستحيل ايضا ان يوجد في الذهن ما يحمل عليه الممتد الى لا نهاية
بالفعل الحمل الشايع الصناعي واما امكان تصور الامتداد الغير المتناهي فانما
معناه اضافة الذهن مفهوم اللانهاية بما هو هذا المفهوم الى مفهوم الامتداد
وتصورهما مع تصور تلك الاضافة وهذه النكتة تطرد في تصور الممتنعات

ايماض واذا كانت الابعاد محدودة فالجهات محدودة
فالعالم متناه فليس للعالم خارج خال واذا لم يكن خارج لم يكن شيء من خارج
فالباري عز اسمه وجوده متعال عن المكان والزمان وعن ان يكون في داخل او
خارج والروحانيون المقربون من ملائكته ايضا كذلك

ايماض
الجهات نهايات الامتدادات واليها اتجاه الحركات والعالم في نفسه
لا علو له ولا سفل انما العلو والسفل لما فيه من الاجرام بقياس بعضها الى بعض
فالامتداد الاشاري من المركز الى المحيط علو وسمك ويتحدد بالمحيط ومن المحيط
الى المركز سفل وعمق ويتحدد بالمركز فاذا فرض ان شخصا ما عند السطح
المحيط بالكل لم يكن له ان يمد يده الى الخارج لا لمصادم متمادي بل لانتفاء
الجهة والبعد وكذلك وجهة الماضي الى حيث قد تحقق امتداد الزمان
ازل زماني ووجهة الاستقبال ابد زماني والازلية والسرمدية في وعاء
الدهر طور آخر اعلى وارفع وليس لمتوهم ان يتوهم حدوث شيء قبل الزمان
او امتداد له ابدي اولي مع عدمه بل قبل الزمان عدم صريح لن يتصور
ان يقع فيه انبساط وامتداد وتميز حد عن حد وحال عن حال اصلا فمن المنى

[illegible]

الاوهام السوداوية امكان واسطة في الوجود بين الباري عز اسمه وبين
الحوادث الدهرية تحدث في الوعاء الذي هو الدهر قبلها ٥

تنبيه كانك ان حصلت ما اصلناه لك علمت ان الطبيعة
الجرمية الامتدادية ممتدة جوهرها تابى مفارقة الهيولى في الوجود والا
لوجدت متشخصة ولا قوة هناك على قبول الانفصال اصلا ولاختلف انحاء
طبيعة محصلة نوعية بالحلول واللاحلول والهيولى بهويتها ليست تقبل ان
توجد متجردة عن الصورة والا لتحصلت بتشخصها وليس هناك شيء من الاتصال
والانفصال ليستتبه بالمرة فلم يكن وحدتها الشخصية مبهمة لا يتعين الا بالاتصال
او انفصال قطعا فلم تستمر الهيولى على سنتها الهيولية وذلك كله فاسد
بالغريزة الحدسية والضرورة الفحصية فاذن انت بما اوتيت في غنى
مندوحة من تمحلات السلاف الاوايل في هذه المسايل ٥

ايماض ان هناك صورا اخرى زايدة على الصورة
الجرمية تتقوم بالهيولى الاولى فتنوعها بالعرض والجسم المطلق المتالف
من الهيولى والصورة الجرمية بالذات وهي الصور الطبيعية التي بها من
الجسميات اختلاف البسايط الاسطقسية بالحقيقة النوعية وكذلك
المركبات الطبيعية التي لها اتحاد بالطبع كالمواليد وانواعها لا الصناعية التي
انما اتحادها بالعرض والصنعة كالبيت والكرسي مثلا ولعل من القطعيات
بالضرورة الفطرية ان تضام المقولات المتباينة لا يحصل حقيقة وحدانية
وكيف يتاحد الشيء نوعا محصلا من جنسين عاليين ولا سيما من الجوهر

وشيء من اجناس الاعراض والجسمية المطلقة طباع مشترك بين جميع الاجسام فاذن
هناك جوهر آخر به التحصّل والتنوّع والجسم يتاخذ من هذه الجواهر الثلثة ماخذ النوعية
بالفعل لا بتصنّع ولا بفرض فارض والفرض انما يصحّ ان يدخل في التشخّص و
التصنّف لا في تحصيل الحقيقة النوعية

إيماض

وايضا الاجسام في حدّ انفسها مع عزل النظر عما يلحقها من خارج يختلف في قبول
التفكك والالتحام بسهولة وعسر والّا قبول رأسا وفي طلب الامكنة والاحياز
والاوضاع وفي استحقاق المقادير والحجوم والاشكال والكيفيات الاربع
الفعليتين والانفعاليتين فهذه الاعراض اللائحة مبادٍ في جوهر الاجسام وراء
الجسمية المطلقة المشتركة بين الجميع والمادة المستعدة التي شاكلتها القوة والقبول
وتلك المبادي هي الصور المنوعة الطبيعية العاشقة لتلك الاعراض والآثار
فالصور النوعية فائضة عن باريها مختلفة وانما انهاؤها واستنادها الى عناية
الباري الوهّاب فهو سبحانه باختياره الحق يهبها للمواد المستحقة حسبما تستوهب
وتسأل بلسان الاستعداد فالفعّال المختار لا يختار الّا باستحقاق مخصّص
ولا يميل الا لحكمة مرجّحة والطبايع وقواها ملائكة جسمانية ومن ملائكة الله الروحانيين
المسبّحين ايضا وهم الجواهر المفارقة العقلية من يقوم بكلاءة النوع وتربيته
باذن الله فالصور النوعية بما يترتب عليها من الآثار كظلّ لما له من الانيات
النورية وسنتلو عليك طبقات العقول ومراتب الانوار المفارقة ان شاء
الله تعالى وحده

إيماض

فلا تحسبن وجود الحامل المشترك
الواحد بالشخص كافيا في تعيّن صورة طبيعية تفيض اليه من لدن واهب الصور

بل ان الصور السابقة والاستعدادات المتسابقة على سبيل الارتباط
بالحركات الدورية السماوية من معدّات الصور اللاحقة ٥ ٥

إيماض

وكذلك ليس وجود الحامل الشخصي المشترك كافيا
لكن تشخّص الصورة الجائية اليه ان لكان الشيء اذا كان هو المنتهى لقبول
الفيض كالعقل كان الفاعل الحق بذاته يفعل بهويته المرسلة وتشخّصه الخاص
جميعا فيكون لا محالة نوعه في شخصه واذا لم يكن له في الفيضان بدّ من قابل فان
استحقه القابل بنفسه افاضه الفاعل عليه وكان نوعه ايضا في شخصه
كالفلك واما اذا كان الاستحقاق لا يحصل الا بمعدات من خارج فهناك
يستتب تكثّر اشخاص الطبيعة فالطبيعة النوعية انما يتعدّد بالاشخاص
بحسب المادة لا بالمادة نفسها فاذن حامل عالم الاسطقسات يفتقر
فيما تختلف اعراضه من اجزاء العناصر المختلفة الاقدار والاشكال المتشخّصات
واحوال تتفق وجودها من خارج غير دائمية ولا اكثرية اليس الشخص لا يوجد
بعينه مرتين فعلل الاشخاص بما هي اشخاص متماثلة يجب ان تشتمل على امور
يندر وجودها بل لا توجد الا مرّة واحدة فاذن تشخّص الصورة يستتب
تهيّؤه للفيضان بالفعل عن الجاعل الحق بالقوى السماوية والاحوال الارضية
التي هي الصور السابقة والتغيرات الطبيعية والعوامل الخارجة واما الحامل
فانما هو علة قابلية ومستكمل لقوة القبول بالمعدّات المتعاقبة والعوارض
المتواردة

شكوك وتحقيقات

اذا سمعت
المتشككين يقولون ان استند اختلاف الصور في العنصريات الى
اختلاف استعدادات في مادتها المشتركة بحسب الصور السابقة وفي

الفلكيات الى اختلاف قوابلها في المهيآت فلم لا يجوز استناد اختلاف
الاعراض اليها من غير توسط الصور وايضا هذه الصورة ان قومت
الجرمية وهي مفتقرة اليها دار الامر وصادم كون الصورة الجمادية طبيعة
متحصلة نوعية وان قومت الهيولى كانت للمادة الواحدة البسيطة
قد قومها صورتان وما انتم بمستوعبين ثم كون تلك الصور مصادر
لاعراض مختلفة غير مترتبة بعضها باب الكيف وبعضها باب الاين
وكذلك من ساير الابواب لا بان يصدر البعض بتوسط البعض ينافي القول
بان الكثير لا يصدر عن الواحد وان استندتموها الى صور فوق واحدة
بطل قولكم المادة الواحدة لا تتقوم بصورتين معا في درجة واحدة فكل
كل جسم موجود اذا لوحظ في حد ذاته المتحصلة مع عزل اللحظ عن اللاحقات
من خارج كان له استحقاق بعض بخصوصه من تلك الاعراض مضاد للبعض
الآخر فلاجرم لها مباد تغايرها داخلة في تجوهر الاجسام بذواتها ويمتنع تحصل
الاجسام منسلخة عن تلك المبادي وهي الصور وليس من شرط الصور تقويم
الجرمية بل من شرطها ان تقوم الهيولى والذي نحن بمستوعبيه هو ان
تقوم مادة واحدة بسيطة صورتان من حيز واحد وفي درجة واحدة
جرميتان او طبيعيتان لا صورتان من حيزين وفي درجتين مترتبتين
بالطبع كالجمادية والمنوعة فالهيولى لا يتم تقومها وتحصلها بالصورة
الجرمية وحدها بل الشبه ان الصورة الطبيعية اقدم بالذات في تقويم
الهيولى من الصورة الجرمية وسيعاد هذا ذكرا اذا عدت مراتب البدو

في بعض السقايات المرتقبة ان شاء الله تعالى وما اورده التلميذ في التحصيل
بخلافه فلست استصحه والكثير يجوز ان يصدر عن الواحد اذا كانت
هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذاتها وتنفعل بحسب
المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود اليه
بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل ساير الاعراض والراسخون في العلم
يقولون ان البارئ الفعال فياض لذاته وانما تخصص فيضه العام بحسب
تخصصات القوابل والصور الطبيعية والقوى الجسمانية بل الجواهر العقلية
والمفارقات الروحانية روابط ومعدات وشرائط ومخصصات فاما
الفاعل المطلق فليس الا المفيض الحق قل الله خالق كل شيء وهو
الواحد القهار فالى هذا ذهبت الفلاسفة المحصلون والحكماء الالهيون كافة

ايماض فاذن الجسمية المطلقة ليست امرا آتيا بالفعل
واقتضاؤها من كل صفة امرا عاما كمطلق المكان والشكل العام والمقدار
المطلق فالجسم المطلق الذي هو الهيولى الثانية امر كالجنس وتقومه وتقيمه
شيئا متحصلا بالفعل جوهر داخل في تقويمه يجري مجرى الفصل هو الصورة
المنوعة والافلاك انواع مختلفة من قبل الهيوليات ومن قبل الصور المنوعة جميعا
والعنصريات من قبل الصور المنوعة فقط واذا ترادفت صور منوعة
ترادفا ايضا صور جرمية فعند بطلان الصورة النارية وحدوث
الصورة الهوائية مثلا تبطل الصورة الجرمية بشخصها وتحدث صورة اخرى
جرمية والالزم ان تكون الصور النوعية المترادفة اعراضا على ان هناك

لامحة تخلخلا او تكاثفا وان ذلك لمستوجب تبدل الابعاد والامتدادات المختلفة بالزيادة والنقصان في المساحة **تذليل**

الطبيعة في البسائط هي الصورة المنوعة بعينها فهي باعتبار التقويم صورة وباعتبار انها مبدا استتباع الاثار طبيعة والطبايع للاجرام البسيطة اربع والسماويات مسماة بالطبيعة الخامسة وصور بسايط العناصر لا تبطل عند التركيب بل تحفظ وتفيض من واهب الصور على المركب صورة فاشية في مجموع الاجسام المتضامة الحاملة للكيفية المزاجية فان كانت سارية فيها وفي ابعاضها المعروضة للمزاج جميعا كما في الياقوت والاعضاء البسيطة الحيوانية كالعظم واللحم والعصب كانت هناك مع التركيب اجزاء مقدارية متحدة بالمهية والوجود وراء الاجزاء المتباينة في الوجود اي الاجسام المختلفة الطبايع التي منها التركيب والا كانت الصورة للمجموع خاصة دون الابعاض كالصور النوعية الحيوانية فلم يكن اذن للمركب اجزاء مقدارية وكذلك الصورة الفلكية انما هي لكلية الجرم البسيط الذي هو الفلك لا لاجزائه المقدارية مع كونها متشابهة غير متباينة بالوجود ولا مختلفة بالمهية **ايماض**

يجب ان يكون عندك ان للمتبين ان كل شيئين اخرج كل منهما عن قوام مهية الاخر وبينهما تلازم طبيعي في نحو الاقتران بحسب التحقق او في التعقل ايضا بحسب نفس المهية بما هي فانهما لا يعريان عن طباع العلية والمعلولية اما بقياس احدهما الى الاخر او بقياسهما معا الى ثالث موقع بينهما ارتباطا ما افتقاريا على بعض الوجوه لا محيص عنه بتة اليس اذا لم يكن ذلك

لم يكن رفع ايهما لوحظ بما هو رفعه موجب رفع الاخر البتة وان اتفق ان كان مع رفعه كما ثبوته مع ثبوته دايما فلم يكونا على علاقة طبيعية يمتنع بحسبها الافتراق بل انما على صحابة اتفاقية فقط وان المتضايفين ليس على يطلق فالحقيقيان كالابوة والبنوة معلولا ثالث كما لولادة على افتقار كل منهما لا الى نفس مفهوم الاخر بل الى ذات هو عارضها والمشهوريان كالاب والابن يفتقر كل منهما لا في جملته بل في بعضه اي اضافته لا الى جملة الاخر بل الى بعضه اي ذاته وكذلك معلولا علة واحدة كل منهما في طباعه بحيث يستوجب ان يساق الى علة الاخر فلا محة يرتبطان بملازمة عقلية وتلازم العقود وعكوسها والشرطيات المتلازمة ايضا على هذه الشاكلة وبالجملة طباع التلازم يابى الا ان يتعلق احد المتلازمين في ذاته ووجوده بالاخر او بما يتعلق به الاخر فلو فرض موجودان واجبان بالذات مكا فيان في الوجود تعالى الله عن ان يكون له شبه في الذات او شريك في الملك علوا كبيرا لم يتحقق بينهما طباع امتناع الافتراق بالضرورة البرهانية بل انما يكون صحابتهما في دوام الوجود على الاتفاق الصرف لا غير ۵

ايماض فالمضاف الحق مع مضايفه في درجة واحدة بحسب التعقل وبحسب الحصول معلول لعلة ومفتقر الى معروضه والى معروض نفسه جميعا ولا كذلك ساير الاعراض اذ شيء منها ليس يفتقر بطباعه البتة الى معروض عرض اخر مباين الذات لمعروضه ۵ ۵

ايماض ارتباط معلولين لعلة واحدة ليس يستوجب امتناع الافتراق فلا هناك ايجاب ولا فعل اصلا بل

اللازم عند الفحص لا تقتضيه الا الجاعل الموجب ايماض

المعان بالمعلولية ليس يصح ان يستند الى درجة واحدة الى علة واحدة حقة اعني بالذات وبالحيثية جميعا فصيا ما يستاثر ان يبرز الاتحاد ان تكون لهما معا علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية فهذا ما يستصحه الفحص المعية بالمعلولية وكذلك المعان في العلية يمتنع عليهما بالقياس الى معلول واحد بعينه فاذا اتفق ذلك ظاهرا كان انما العلة بالحقيقة الطباع المشترك وهو امر واحد فلذلك استعسر تحقق الامر في المعية بالعلية بخلاف المعية بالطبع والمعية بالماهية تكميــــــة ثم هناك يمتحق ما ربما يوهم ان معلولي علة واحدة يستحقان ان يتلازما على الاطلاق وسواء عليهما اتعلق احدهما بالآخر على وجه ما ام لم يتعلق اصلا اذ كلما تحقق احدهما تحققت العلة الموجبة وكلما تحققت العلة الموجبة تحقق الآخر فكل واحد منهما لمزومه لتلك العلة وهي بلزومه لذلك الآخر اظنه اذا صدرا عن ذات واحدة فانما صدورهما عنها من حيثيتين متكثرتين بالاعتبار التقييدي لا من حيثية واحدة فكل واحد منهما ليس يلزمها الا من الحيثية التي هي جهة المصدرية بالقياس اليه وهي ليست تستلزم الآخر الا من جهتها الاخرى فلا يتكرر الوسط فاذن اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر لم يكن التلازم الا من جهة استنادهما معا الى علة موجبة موقعة بينهما ارتباطا ما متكررا من الجنبين ولكن لا على الوجه الدائر المستحيل بتة بل على سبيل آخر كما في المتضائفين ومضايفه ايماض ان في العلية والمعية بالزمان او بالدهر او بالشرف او بالمرتبة ما مع القبل قبل بالضرورة وكذلك

تحقيق آ... لبيرد ذلك ما في الطبع والشرف والماهية معقدة الاتباع في العلية تحقيق الامر فيه عسر وقد دل بعض توجيه الاستعصار بالاستيعاب كما مر ... الاتصاف ... اولا

ما قبل المع وما مع البعد بعد وكذلك ما بعد المع فاما في التقدم والمعية بالذات فما مع المتقدم ليس يستحق بذلك ان يتقدم بالذات ولا ما مع المتاخر عن المع بالذات ان يتاخر فقد يكون الشيئان معا بالمعلولية او بالطبع ثم لكل منهما دون الآخر معلول ليس معلول الآخر قطعا وانما استحقاق التقدم بالذات للمتقدم على المتقدم بما هو متقدم على المتقدم سواء كان هو في ذاته بما هو هو متقدما ايضا بالذات كالجاعل الواجب بالذات على كل من معلولاته البعيدة من حيث هو علي طباع الجواز الذاتي اولا اللهم الا بالعرض كالفاعل للماهية كالاربعة بالنسبة الى لوازمها المستندة اليها كالزوجية لا من حيث طباع الجواز الذاتي المشترك بين قاطبة الجائزات بل من حيث خصوص الثبوت الرابط بحسب خصوص حاشية الاتصاف ولا كذلك ما مع المتاخر فانه يجب ان يتاخر بالذات ولا المتقدم على المع بالذات فانه يجب ان يتقدم به الا ليس اذا ما خرج شيء عن شيء بالمعلولية فان المع بالمعلولية بالقياس اليه لا يكون الا صادرا عن فاعله التام بعينه وان كان ذلك من حيثيتين مختلفتين لا من حيثية واحدة وكذلك العكس اي اذا كان شيئان معا بالمعلولية فان كلا منهما لا يتاخر بالمعلولية الا عن الفاعل التام للآخر وبمثل ذلك يقاس بالطبع وبالماهية بالنسبة الى شيء ما بعينه فاذن قد استوى الفصل بين المتاخر عن المع بالمعلولية مثلا وبين ما مع المتاخر بالمعلولية في حكم التاخر وكذلك بين المتقدم بالعلية على المع بالمعلولية وبين ما مع المتقدم في حكم التقدم وان شرككما السالف بي في الاشارات على الفرق وفي

مع دار

وفي

المتلازمين من فطن للفارق فادنهم اما الاستشكال اوجل المعية تارة
على علاقة المتلازمين بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية ٥

وهم وايقاظ فان ازاغك عن الحق ان المعيّن بالذات
يقضي لحاظ العقل انهما بحسب نفس الامر في مرتبة واحدة فكل ما يتقدم على احدهما
او يتاخر عنه بالذات يتقدم لا محالة على تلك المرتبة او يتاخر عنها بعينها فلاجرم
يتقدم على ذلك الآخر او يتاخر عنه بالذات فذلك الفرق ليس في مساغ اصلا
فتدبر واستشعر ان مساوقة المعيين بالذات في نفس الامر انما تعتبر بحسب حال
احدهما عند الآخر لا بحسب حال ثالث عندهما او حالهما عند ثالث فلعلهما بقياس
احدهما الى الآخر يستحقان التساوق في مرتبة واحدة وبقياس ثالث
اليهما بالتعلق لا يتساوقان بل لا يأبيان الانفصال في ذلك التعلق بالنظر
الى طباع الثالث كما وجود المهية واقتضاؤها لوازمها بالنظر الى اللوازم
فالاقتضاء غير منسلخ عن الوجود بحسب المرتبة اليست المهية في مرتبة
الاقتضاء مخلوطة بالوجود ثم ان تلك اللوازم متعلقة بالاقتضاء ومتاخرة
عنه بالذات وليست هي كذلك بالنسبة الى الوجود بل تلك شاكلة لوازم
الوجود والقريحة في لحاظ هذه الاعتبارات التي هي معايير حكمية اخلق بان
تكون متيقظة مجتهدة ان لا تقع في التخليط وينبغي لها ان تتحرز من الخلط
بين المعية في المعلولية والمعية في التاخر بالمعلولية او بين المعية
في الطبع والمعية في التاخر بالطبع او بين المعية في المهية والمعية
في التاخر بالمهية

ايماض اما قد كان لك ان تلزم

الهيولى انها ليست الا القابل المحض وانما فعلية التحصل لها بحسب
الصورة فلاجرم ذاتها ممتنعة الاستغناء في ان تقوم بالفعل عن الصورة
لست اقول ملزمة لمقارنة الصورة بل اقول مستحيلة الوجود بالفعل
الا بالصورة فرق بين المعنيين فرقانا فاذن ذات الهيولى مفتقرة في
وجودها الى نفس ذات الصورة ثم في كونها متشخصة وقائمة بالفعل الى
معاينتها المتاخرة عن وجودها بالذات فالشيء يجوز ان يحتاج في اتصافه
بصفة ما الى ما يتاخر عن ذاته كالعلة المحتاجة في اتصافها بالعلية الى
وجود معلولها المتاخر عنها وليس في ذلك الا استيجاب تاخر صفة ما
لها عما يتاخر عن ذاتها

ايماض وايضا اذا
استبان تلازم الهيولى والصورة في الوجود من البين انهما ليستا على
علاقة التضايف التي تحصل الصورة جرمانية او طبيعية ولا يذعن ان لها
مادة الاتجسم والمادة جوهرا مستعدا ولا يعلم وجوب اقترانها بالصورة
المستعدة لها بنفس الا بجعلي نعم تعرضهما علاقة الاضافة بما هما الشيئان المستعد
والمستعد له ولكن النظر في جوهريهما فليس هناك بد من علاقة العلية
والمعلولية فاما ان تكونا معا في المعلولية لثالث فيكون سبب ما خارج عنهما
يقيم كل واحدة منهما اما بالاستبداد ومعها على الوجه الدائر وهو مستحيل
او مع الاخرى لا على الوجه الدائر بل على وجه آخر محصل كما في المتضايفين
فلم يحل لكل واحدة منهما بحسب نفس ذاتها متعلقة بنحو ذات الاخرى في
الوجود تعلقا ما افتقاريا فيرجع الوجه الدائر اليس هناك تعلق الافتقار

فيلعب التلازم الطبيع تصاحبا بالاتفاق ام التعلق الافتقاري من الجنبتين في
الوجود ولكن لا لكل واحد من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بعروضها فهذا
لا يعقل في ذاتين جوهريتين بل انما في عرضين متابيي المعروض كالابوة
والبنوة ام الجنبتين ولكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى ولكن لا استناد اصل
الوجود بل فيما وراء الوجود فكونا ان على تعلق مطلق بحسب اصل الوجود
وعلى ارتباط ما بحسب وصف وراء الوجود فبالضرورة البرهانية لا يكونان
تلازم الا بحسب ذلك الوصف فيتفسخ فرض التلازم منهما بحسب الوجود وهو خلف
فبقي ان لا يكونا في درجة واحدة في المعلولية بل يكون احدهما اقرب درجة
النسبة الى الثالث العلة وما في التلويحات من النقض بلبنتين منحنيتين تعاقم
كل منهما مع الاخرى وليس بينهما ارتباط الافتقار بوجه ليس بوجه اذ لا يعد
ذلك من باب التلازم بل من باب تقاوم الاثقال المتدافعة في الميل
الى مركز الكل كما تتدافع اثقال جوانب الارض فتستقر هي في الوسط و
ينطبق مركز ثقلها على مركز العالم لتكافؤ القوى ثم لو عدم التلازم لم يكن في
الوجود بل في حفظ وضع بعينه في اين بعينه وكل واحدة منهما في ذلك
الوصف مفتقرة لا محالة الى ذات الاخرى ولا يجري مثل ذلك في الهيولى
والصورة بعد فرض التلازم بينهما في الوجود واما ان تكون بينهما علية ومعلولية
فهل لك ان تدير من الجنبتين ولا ان تقول ليست احديهما بان تقام بها
الاخرى اولى من الاخرى بعكسه فاذن قد برز ان احديهما بخصوصها
متعينة بالعلية فلننظر ايتهما كذلك واية نحو لها من العلية

يتقى تعانقوا اي استغنى
بعضهم عن بعض ح

ايماض ان الهيولى طباعها قوة القبول والاستعداد
وطباع القوة والقبول غير طباع الفعل والتأثير والمستعد بما هو مستعد
لا يكون سببا موجبا لوجود المستعد له فعلاقة الاستعداد انما بحسبها الجواز
والقوة لا الوجوب والفعل فهي ليست العلة الموجبة للتلازم ولا شريكتها
بتة ولذلك لم يصح ان يكون جرم علة لوجود اذ الصورة الجسمانية لا تفعل
الا بواسطة المادة ولو تسبب جرم لوجود جرم لكان اولا تسبب لجزئيه
اللذين هما اقدم منه ايضا ثم المادة غير مختلفة فلو كانت هي العلة كانت
الصور غير متخالفة فان كان اختلاف في الامور تختلف من احوال المادة كانت
تلك هي الصورة الاولى في المادة وعاد القول جذعا وان كان تضام
المادة وسبب ما غيرها ليس فيها بل انما معها في الوجود قد اقتضى صورة ما
بعينها فيها فاذا اجتمع معها سبب آخر غيره حصلت فيها صورة اخرى غيرها فلا
يكون للمادة بالحقيقة الا القبول المطلق فاما خصوصيات الصور فمن تلك
ولا صنع للمادة في شيء منها الا انها لا بد منها في ان توجد الصورة فيها
فاذن بقي للمادة القبول فقط ولا صنع لها في شيء من التأثير اصلا

الاسباب ح

ايماض فقد تعينت الصورة للعلية ولا تصلح ان تكون
علة مطلقة او آلة او واسطة كذلك والآلة ما به يؤثر الفاعل في منفعله
القريب والواسطة معلول علة قريبة لاحدهما فذاك المعلول المطلق
والآخر علة بعيدة اما الصور التي تفارق الهيولى الى بدل عاقب فلا امر
فيها بازغ والا انعدمت الهيولى معها انعداما بتة وهو ما قد احلناه

يقاس الى الطرفين فيوجد ح

الصورة البرهانية واما التي تمر بها ابدا حيث لا يقع افتراق عن التحام والتحام عن افتراق ولا تتبدل صورة تقتضي الآثار وتنوع فلانها في تشخصيتها مفتقرة اليها والامكن موجبة قائمة فيها فلو كانت علة مطلقة لقوامها لسبقتها بالتقرر والوجود بنفسها وبعلل بهيتها وعلل وجودها جميعا ومن علل وجودها متشخصة فاذن قد سبقت الهيولى بنفسها بالوجود لا بمرتبة واحدة وايضا يفتاق اليه الشيء في ذاته او في وجوده يفتاق اليه في فاعليته او في آليته للفاعل فيلزم افتقار الصورة الى الهيولى في اي نفسها اوكون آلة لفاعلها ثم الصورة الجرمية المتشخصة لا يتم وجودها في حد نفسها المتشخصة الا بالتناهي والتشكل اومعهما اوبسائر العوارض المستتبعة بالمادة وقد دريت ان المتقدم على المتقدم اوعلى المع متقدم وبالجملة ان الهيولى مستغنية الوجود عن الصورة الجرمية والتي تصحبها المتوقفة بما هي صورة متشخصة وان ارتهنها في عوالم الطبيعة الخامسة لا في عالم الطبايع الاربع والمستغنى عنه في تحصيله ليس له ان تكون علة مطلقة لما يستغني عنه من الهويات المتشخصة ولا ان تكون من الآلات او المتوسطات المطلقة فاذن يبقى ان الصورة بما هي صورة مرسلة وبما هي صورة ما جزء من العلة التامة للهيولى المتشخصة غير الفاعل قريبا او بعيدا او غير الآلة المطلقة ايماض

بل اشركه مثلث القول ان الشخصية مستحيل الانعدام فقد تلي فليك ان طرو العدم بحسب الدهر ممتنع على الاطلاق وبحسب الزمان لا يصح الا بسبق المادة فيلزم ان يكون للمادة الاولى مادة وايضا

البيان لـ

لو انعدمت فاما ان تنعدم بالمرة وهو غير متصور او تنفصل الى هيوليين حادثين من كتم الليس فيكون للهيولى هيولى ويتمادى الامر الى لا نهاية وبالجملة كل ما ليس وجوده للمادة فليس له قوة على قبول الفناء بعد فعل الوجود وانما بالنظر الى ذاته دائما امكان ارتفاع ذلك الوجود بالانتفاء المطلق في الازال والآباد رأسا وان استحال انجذاده بعد الحصول بالفعل ايماض

الشكل هيئة تلحق المقدار من حيث يحاط بحد واحد او حدود متكثرة فهو من درجات بعد الجسم الذي هو بعد الصورة الجرمية لا انها جزءه لكن البعدية انما لم بالقياس الى مهية الصورة لا من حيث هي متشخصة فالصورة من حيث المهية لا تتعلق بالتناهي والتشكل بل انها انما لا تنسلخ عنهما من حيث الوجود فقط اعني ان الصورة المتشخصة متعلقة بها بما هي متشخصة فالشيء ربما يتعلق في شخصيته بما يتاخر عن جوهر مهيته كالجسم بالاين والوضع المتاخرين عن مهيته المرسلة ايماض ان من المعلولات ما هو مباين الذات عن ذات العلة كالعالم عن بارئه الحق سبحانه ومنها ما هو مقارن لذات علته او المعلول نفس مهيتها كالفردية للثلثة او معلول لها بحسب الوجود سواء كانت بعينها هي العلة الموجبة كطباع الصورة الجسمانية الموجودة لتناهي الامتداد ولست اعني تناهيا ما متشخصا بهيئاته وتعيناته فان للمادة بقوتها الانفعالية مدخلا في ذلك فاختلاف التناهيات بحسب انفعالات المادة بل اعني طبيعة مطلق الانبات المساوق لانتفاء اللانهاية او كانت هي بعضة من العلة الموجبة التامة كمطلق الصورة الموجودة بما هي الصورة المرسلة وبما هي صورة ما للهيولى الموجودة

الآيات ح

الشخصية فالعقل فيما يبدو باول اللحظ لم يكن ينقبض عن تسويغ بعد هذه الاقسام ثم النظر الفحص قد اوجب احقاقها جميعا في عالم التقرر

ايماض فاذن الصورة بما هي صورة ما مبدا تقويم الهيولى اولا بما هي موجودة في جوهر ذاتها وبما هي متشخصة في الوجود جميعا ثم اقتضاء كونها ملاقية الذات اياها على ان تكون هي في درجة التشخص قائمة الوجود فيها وللمرجح الى ان الصورة يلزمها بطباع نوعيتها ان تصير بحسب التشخص حالة الذات والوجود في الهيولى الشخصية بعينها

سياقة واذ بان ان الصورة ليست السبب ولا العلة الفاعلة فهناك لا محالة شيء وراء الصورة تتعلق به الهيولى لتفيض بتوسطه عن المبدع الحق لكن يستحيل ان يكون فيضانها عنه بلا صورة اصلا بل انما يتم الامر بهما جميعا ويمتنع بالضرورة الفحصية ان يكون هو نفسا مدبرة لجرم فضلا عن كونه جرما او طبيعة ما جرمانية فهو ليس الا جوهرا نوريا من الانوار القدسية والقادسات العقلية وان هو الا الذي يهب الصور باذن ربه

تنصيص وتنبيه فالنور العقلي الذي يهب الصور باذن الله يقيم الهيولى بذات الصورة من دون العكس واذا ما اعد تقرر صورة هي لا بشرط استبقائها تعقب صورة عاقبة فبما ان العاقبة تشارك السابقة في انها صورة تعاون المقيم على الاقامة وبما تخالفها تجعل الهيولى بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان بالسابقة فالصورة من وجه واسطة في التقويم بين الهيولى

المستبقاة وبين مستبقيها فلا محالة هي متقومة اولا واولية بالذات فهي اقدم تقوما ووجودا من الهيولى وهي فعل وقوة فعليتها في المادة التي هي في نفسها بالقوة من كل جهة الا الاستعداد الصرف وانما تصير بالفعل بالصورة وان شئت شبهت المقيم المفارق واستحفاظ الهيولى الشخصية بالصور المترادفة بمن يمسك سقفا بعينه بدعامات متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم اخرى بدلها والفحص يقضي ان ما يصح ان يعد عضة من العلة بالذات انما هو الطباع الوحداني المشترك لا كل واحدة واحدة على التبادل وكذلك الامر في الصور اللازمة فكل واحدة من هيوليات عالم الطبيعة الخامسة تختص بصورتها من قبل علة تهب الصورة باذن الله وتستحفظ المادة بها بما هي صورة مرسلة لا بما هي تلك الصورة المتشخصة وان كانت تشخصيتها غير مفارقة بل لازمة فاذن الصورة مطلقا لا بتشخصها بل بنسخ جوهرها من تمامات العلة المؤثرة واما المادة فلا تاثير لها بشيء من الاعتبارات بل انما شانها كلها القبول والاستكمال والاجتماع التحصيل الى ان تكون في حد جوهر ذات امرين احدهما مستعد وبالاخر تؤثر فيكون الامر المستعد منها هو الجوهر المادة الحقيقية والاخر امرا اذا ابدا مقارنا

وهم وتشكيك او لعلك تقول وكيف تكون طبيعة مرسلة مبدأ الهوية شخصية ومن الاصول البرهانية ان الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد بالعدد فوقك ان البرهان انما احال ذلك في العلة الجاعلة فالعقل ينبوعن تسويغ كون المجعول والمصنوع اقوى تحصلا من جاعله وصانعه واما الشرائط والروابط وما يسير عضة السبب

الموجب وتتمة العلة الفاعلة فلا تنتقض العلة عن كونها علة وحدة مبهمة نوعية
او جنسية وان كان المعلول ذا وحدة معينة شخصية وان ذلك ليس يخرج
العلة التامة عن الوحدة بالعدد بل انما يجعل الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة
عمومه بواحد بالعدد اذ الواحد بالمعنى العام قد يكون علة للواحد بالعدد
اليس اذا كانت الطبيعة المرسلة علة بالذات لشيء كان كل من افرادها علة من تلك
الجهة اللهم الا بالعرض فاذن يا ملقن انضياف الواحد بالطبيعة الى الواحد
بالتشخص علة شخصية تامة الاثر باقية النور بعينها غير متكثرة بتكثر اشخاص تلك
الطبيعة بتة اذ شيء منها ليس علة بالذات وانما جزء العلة بالذات نفس الطبيعة
الواحدة المشتركة المنحفظ ههنا وههنا فان الواحد بالطبيعة اعني مهية
الى الصورة مستحفظ بواحد بالعدد اعني النور المفارق الذي يهب الصور
باذن ربه الحكيم **تشريق** ثم الم يلحقك من سلافة شركائنا
في العلم بما ويلهم الحكمة انه انما المفتاق اليه بالذات وبالقصد الاول مجرد
العلة الجاعلة وانما افتقار المعلول الى سائر العلل فليس الا في ان يكمل تهيؤه
وما هو به لا لاستناده اليه فهي المفتاق اليها بالعرض وبالقصد الثاني وعساك ان
تتثبت عن حاق الحق الصريح ان تجد ان كل معلول بطباع جوازه الذاتي
انما افتقاره واستناده بالقصد الاول الى الجاعل القيوم الواجب بالذات جل
ذكره فان لم يكن بحجر حقيقته فقط صالحا لقبول الفيضان عنه تأتى بالدرجة و
تعلق بالغير ليتمشى الصلوح للقبول ويستكمل القوة على الاستعداد والذين
يحاجون في ذلك من بعد ما قضى البرهان حجتهم داحضة فاذن ما اسهل ان تتأتى

بالعدد تاما بالتأثير وبالجملة ان الواحد صح

لك تعليق الهوية الشخصية بعلة متعينة تامة عضة منها مهية ما مرسلة
ايماض حان حين ان يتلى عليك ان الهيولى
وان لم تكن تناط بها افادة القوام للصورة حتى يصدق فيها انها تقومت فاقامت
كما كان يصدق في الصورة الا انها على مع ذلك سابقة المهية والتشخصية
على تشخصية الصورة القائمة فيها بتة فاعتبار التشخصية يوجب تكرر التعلق من
الجنبين لا على الادارة فاعلمن ان تشخص الهيولى تنوط بذات الصورة المرسلة
لا بهويتها الشخصية فهي بمهيتها فقط اقدم من الهيولى مطلقا اي بما هي هيولى
مرسلة وبما هي هيولى شخصية جميعا واما الصورة فلا يتعلق تشخصها بجوهر الهيولى
بما هي هيولى ما اذ ليس يصح ان يتعلق بهذه الصورة هذه بعينها وهي مفارقة لهذه
الهيولى بما هي هذه بعينها وان تعلقت بها بما هي هيولى مطلقة بل انما تلك شاكلة
الهيولى بالنسبة الى الصورة فلذلك انها بمهيتها وتشخصيتها جميعا اقدم من الصورة
بتشخصيتها فقط ثم ان تشخص الهيولى بالصورة المطلقة من حيث انها من تتمات
فاعل التشخصية وتشخص الصورة بالهيولى التشخصية من حيث انها المحل القابل
لهويتها المتشخصة فهذه مسئلة من غامضات المسائل **تشريق**
فما قد اسمعناك من قبل ان كل نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما يتشخص ويتكثر
بالتشخص بالمادة قد برغ الآن ما يرام به وهو ان تشخص النوع المتكثر الاشخاص
انما يكون بالمادة من حيث انها تقبل التشخصات لا من حيث انها تفعل التشخص اذ
ان انما صنعها انما هي فعله في جاعل التقرر وفاعل الوجود يفعل التشخص على ان من

ملاقاته التخصص بالوجود للمتعين بالوجود المتعين بامتناع الشركة والاعراض المكتنفة
بالمادة كالوضع والاين ومتى مثلا مسماة بالمشخصات على ان من لوازم و
امارات للمتشخصية ورب امتعد من مقومات الهوية الشخصية ومن لحاقات العلة
لتشخص النوع ومتمماتها وان لم يحصل منها بطباع امتناع الحمل على كثيرين ٥ ٥
ايماض الجسم نفتقر لا في تقرره جسما بل في وجوده متشخصا
الى الاين مثلا لا من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما والاين بل هو اين ما
الى الجسم بل هو جسم ما وبما هو اين بعينه اليه بل هو جسم بعينه فالجواهر بل هياتها المرسلات
وسائط في وجود الاعراض بعد تقومها في حد انفسها بالفعل ثم الاعراض من
مقومات هويات الجواهر الشخصية وان لم يكن طباع امتناع الحمل على الكثرة لها من تلقائها
بل بحسب نحو الموجودية من تلقاء الجاعل فاذن الاعراض المشخصة ليست صورا
لكنها مضاهية الصور من بعض الوجوه وفي طائفة من الاحكام فالصورة مقيمة المادة
في ذاتها وفي تشخصها والاعراض مقيمة الجسم لا في جسميته بل في معروضية للتشخص
ومعقب الصورة مستتبع جوهر المادة وتشخصها جميعا بالصورة ومعقب الايون
مستتبع الجسم المتشخص بالاين فالاين بما هو اين ما من اللوازم التابعة لتشخص جوهر
الجسم لا مقيم الجسمية اصلا فهناك مراوغة للمتشككين من باب ايهام العكس ٥
تنبيه امر الهيولى والصورة كامر المتضايفين من حيث
تكرر التعلق من الجنبين لكن الصورة اقدم ذاتا من الهيولى واما التعلق المتكرر
بينهما بحسب التشخص فقط فلكل واحدة منها بالاخرى نفسها لا بمتعلقها وان للمتضايفين

على خلاف ذلك كله **ايماض** انما يستتب تعقب الصور
بالمعقب القدسي والحركة المستديرة المستمرة الاتصال واحوال تتفق من خارج
طبيعية قسرية بها تتجدد ما يجب من القدر والشكل مثلا على ما قد سلف
ايماض ان وجود الصورة الشخصية في نفسها هو بعينه
وجودها في الهيولى الشخصية والا لم يكن يصح لها الحلول البتة فلامحة عدمها
عنها هو عدمها في نفسها فاذن يمتنع عليها ان تنتقل عنها الى هيولى ما غيرها
وكذلك سبيل العرض بالقياس الى الموضوع **ايماض**
السنا قد بينا لك في صحفنا ان المتحرك في مقولة ما انما له التلبس بالفعل بفرد ما
زماني من تلك المقولة في زمان حركة الشخصي واما في الابعاض الوهمية المفترضة
لذلك الزمان بعينه والآنات الموهومة المنتزعة منه فليس له الا التوسط
بين الافراد بالفعل والتلبس بها بالقوة القريبة منه دون الصرفة التي قبل
فعل التوسط بين المبدا والمنتهى فهو في كل حد بحيث لو انبتت الحركة عنده
للبس فردا هو بازائه فاحدس من ذلك ان كل ما لا يتقوم الشيء في ذاته ووجوده
الا وهو لابسه بالفعل البتة فانه يستحيل ان يتحرك الشيء فيه والا لبطلت ذاته
في ابعاض زمان الحركة وآناته اذ لم يتقرر فيها مقوم ذاته بالفعل اصلا فعادت
الحركة فسادا لذاته وهو متهافت فاذن لا حركة للهيولى في الصور الجوهرية لا
بما هي هيولى شخصية ولا بما هي هيولى مرسلة واما الجسم الشخصي فقد يتحرك في الاعراض
المسماة مشخصات اذ هويته الشخصية متقومة اما بتلك الاعراض انفسها واما بالتوسط
بينها على الشاكلة الموصوفة فمقوم الشخص اين ما مثلا بالفعل واما التوسط
بالفعل واما التوسط بالفعل بين الايون على تلك الشاكلة وهم وتبليت

اخر بما اما المحض او بمكان الصورة او بمكان الصورة ممتنعة ان تدخل
في التقرر والهيولى غير داخلة فيه وان تبع مستمرة التقرر والهيولى
منصرمة وكذلك الهيولى بالقياس الى الصورة فكل منهما يرتفع برفع الاخرى
فلا احقية لاحديهما بالتقدم او التاخر فعليك بالتثبت فان التلازم المتكرر من
جنبي العلة الكاملة او مكملها الاخير والمعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب
الزمان او الدهر واما من حيث الذات فالعلة متعينة رفعا ووجودا بالملزومية
والمعلول باللازمية فرفع العلة ووجودها اقدم بالذات من رفع المعلول ووجوده
وان كانا معا في الزمان او في الدهر وذلك كوجود الانسان في نفسه واحقاق
القايل انه موجود فهما مصطحبان على التلازم انتفاء وتحققا والعقل يحكم انه اذا
انتفى صدق القول بانه موجود كان هو قد انتفى في نفسه اولا واذا تحقق يكون هو اولا
قد وجد في نفسه وكذلك اليد والمفتاح في التحرك **دفاع شك**
لايكتمن عن بصيرتك ان اجزاء الشيء في العقل اي في اعتباره للملتقى بلحاظ التعريف والابهام
اعني الجنس والفصل وراء اجزائه في الوجود اعني المادة والصورة ومالا يقع في مطلب
لم اصلا ان لا يجب الثبوت للشيء ولا يجب الاثبات له انما هي الجوهريات
دون الاجزاء الوجودية فاذن تركب الجسم من الهيولى والصورة ليس يستوجب الاستغناء
عن البرهان وانه يتعرف بجوهرياته المحمولة فتطلب بالحجة اجزاؤه الوجودية وان
استملت الاولى بالقوة على الاخير فالابعاد الماخوذة في الحد تدل على صورته النوعية
الجوهرية الممتدة بالذات والقبول الماخوذ فيه على مادته التي هي الهيولى الاولى
تنبيه ان الثاني والسطح من عوارض الجسم والاخير يلزمه من حيث يلزمه
الاقل وانما تعلقه به من حيث الطرف لا بحسب نفسه فلا يعقل كونهما من اجزائه

العقلية ولا من اجزائه الوجودية وكذلك في السطح والثاني فالصورة الجرمية منتهى بحسب
جسميتها التعليمية بسيطها وهو قطعها والبسيط اذا كان متناهيا في الوضع
بخطه وهو قطعه والخط المتناهي في الوضع بنقطته وهي قطعه وكذلك الزمان
بالآن وهو قطعه ولكن بالقوة وفي الوهم لا بالفعل في الاعيان والفحص يقضي ان هناك
امورا ثلثة نفاد وتمادي الكمية المقدارية كالجسم بانجذاده لا عدم ذاته راسا
والسطح مثلا وهو الكم المتصل ذو البعدين فقط وانما يستدل على ثبوته للجسم
بثبوت الاول له واضافته الى ذلك الممتد المقداري اذا اعتبرت عارضة
للاول كان المجموع نهاية مضافة الى ذي النهاية واذا اعتبرت عارضة للثاني
كان مثلا البسيط مضافا الى ذي البسيط او خطا مضافا الى ذي الخط
تشريق لا يتخالجن عقلك ان الاطراف انما تكون نهايات لذويها اذا كانت
في جهات تلك الامتدادات كالنقطة للخط والخط للسطح مثلا فاما السطح للمثلث
مثلا بالقياس الى نقطة زواياه فغير منتهٍ بها بل انما ينتهي عندها وكذلك سطح المخروط
وجسمه عند نقطة الراس والجسم المستم عند خطه فالانتهاء بالطرف اخص من الانتهاء
عنده **تذكير** استعداد الهيولى لقبول صورة جسمية في الاثيريات لازم
لجوهرها المستفاد عن مبدعها وفي الاسطقسات ليس يتبعه نفس جوهر الذات
بل انه يستفاد من الاحوال المتجددة من خارج **تفصيلة**
ان لفظ القوة بالاشتراك الصناعي على مقابل ما بالفعل وهي اخص من العدم بمعنى السلب المطلق
فانها انتفاء الوصف حين تقرر ذات الموصوف بالمعنى مع امكان التلبس به بالنظر الى
جوهر الذات البتة كعدم الملكة اخص منه بقيد الاستعداد نوعا او جنسا وعلى القوة

بالذات

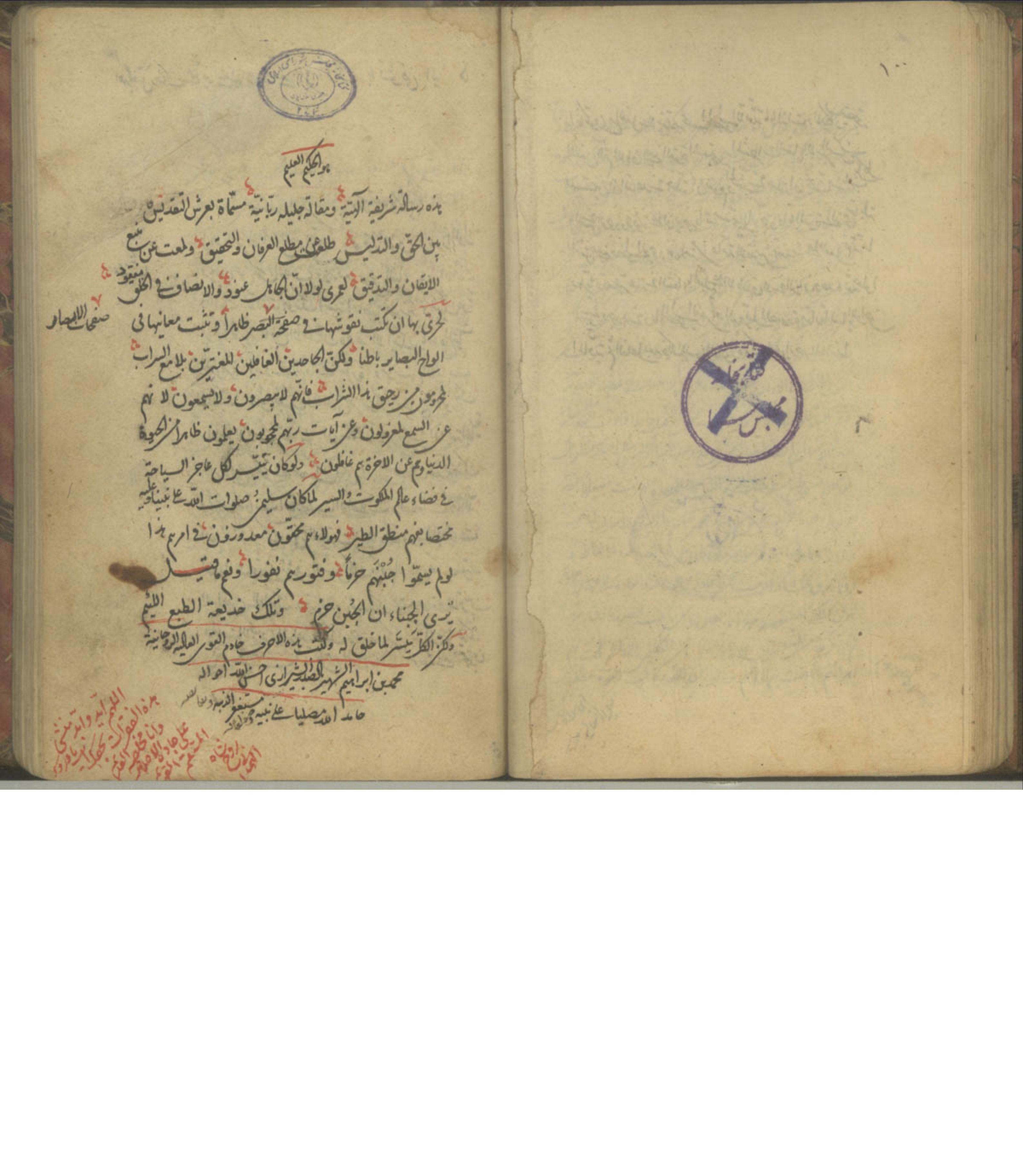
تلحقة التكملة بمزايد جدّ غامضة وفوايد مهمّة واضحة تفصلة

بالاشتراك الصناعي على كل ما هو مبدا اثر وتغير من تلقاء شيء في آخر بما هو آخر كانت هناك ارادة
او لم تكن فلئن كان في المنفعل من آخر فالقوة الانفعالية وان كان في الفاعل
في الآخر فالقوة الفعلية وعلى مقابلة ما بالفعل اعني امكان فعلية الحصول فيسمى
ما تقرره في حد الامكان متقررا بالقوة اي اخص من العدم بمعنى السلب الصرف المطلق
كانها انتفاء الوصف حين تقرر ذات الموصوف بالفعل مع جواز التلبس به بالنظر الى
جوهر الذات البتة اولا فعلية فيسمى الذات اي نفس الذات حين فعليتها بما هي تلقاء
المقابل كعدم الملكة اخص منه يقيد الاستعداد شخصا او نوعا او جنسا فقط ومن هناك
ما يسمى امكان الوجود قوة الوجود وربما تقصر على الاولية اخص وبقي الامكان بالقوة
اشبه منه بالعدم وما عنيناه هو الامكان الذاتي وليس هو الاخص كنسبة الشيء
كما الشان في الوجود وفي الوجوب ايضا ذلك وبالجملة فامكان القبول والانفعال
قوة انفعالية وامكان الفعل والتاثير قوة فعلية وامكان حصول الوجود قوة
الحصول والفعلية لا قوة فعلية ولا قوة انفعالية ثم الفعل تام هذه القوة فعلا
وان لم تكن فعلا بل انفعالا او امرا آخر غيرهما وقد تطلق القوة ايضا على القوة
على الفعل وتباين هذه تلك بانها تبطل مع الفعل وهذه تحفظ ويباين الفعل
الذي بازائها يعم الفعل والانفعال وما ليس شيئا منهما اذ كان لا يعني به الا فعلية
التقرر وحصول الوجود بخلاف الذي بازائه هذه وكثيرا ما تغلط اللفظ ويورث

اعتقادا عن الفرق فمن العجب ما وقع للتلميذ في التحصيل بعدما نبّه عليه شريكه في السابق
وهو شيخه في النجاة وقال ايضا قوة لما به يجوز من الشيء فعل او انفعال ولما به يصير
الشيء معادا لآخر ولما به يصير الشيء ثابتا لا يتاثر ولا يتغير فان التغير مخلوق الضعف
والمهندسون جعلوا المربع قوة خط في مثله ان يكون ضلعه ومربع ضلعه قوة
قطره والقوة الفعلية مهما كانت افاعيله عن مشيئة اي منبعثة عن علم وارادة سميت قدرة
وقوة اختيارية فكل من هو بحيث اذا شاء فعل فشاءه فعله واذا لم يشاءه لم يفعله
فانه قادر عليه بالاختيار رتبة وان كان دايم الاختيار غير متغير الارادة
دوامًا اتفاقيا او مستحيل التغير استحالة ذاتية لكونه بذاته كامل الجود تام الافاضة
فمن المستبين ان القوة الاختيارية على الفعل والترك بالمشية واللامشية ليس
في طباعها استيجاب جهة امكانية في الذات لحيثيتها ولا اصطدام وجوب
المشية بالنظر الى مفيض بحسب فياضيته للخير ودوامية وكون ايثار الافاضة
بالاختيار والمشية بل ان حقيقة الاختيار تتاكد بوجوب المشية فهذا من الاقاويل
الصحيحة الخفية على لسان العقل الصريح وان كانت ثقيلة على الاسماع الجمهورية ثم قوة
المنفعل قد تكون تهيأة نحو شيء واحد كقوة الماء على قبول الشكل ولا قوة فيه على
حفظه وفي الشمع قوة عليها جميعا والهيولى الاولى هي بالقوة كل شيء ولكنها تقوى
على قبول المعوق عليه عنه بالفعل بزوال ما عاقها عنه ويتم استعدادها للبعض كالمزاج
وربما كانت في الشيء قوة انفعالية بحسب الضدين كالشمع فيه قوة ان يسخن وان

يتبرد وكذلك قوة الفاعل اما محدودة نحو شيء واحد كقوة النار على الاحراق فقط واما
نحو امور شتى كقوة المختارين على مختاراتهم وايضا على الضدين وقد تكون القوة
الاختيارية الفعلية في الفاعل القوي على كل شيء ولكن تتم فاعليتها بالفعل بتوسيطات
وتسبيبات في القوى التي هي مبادي للحركات والافعال منها ما تقارن النطق والتخيل
فلا تكون تامة تفعل البتة مهما صادفت القوة المنفعلة التي في منفعلها بل انما تكون
مبدا التغير من آخر في آخر بما هو آخر بالتمام وبالفعل بانبعاث للقوة النزوعية عن اعتقاد
وهمي يتبع تخيلا شهويا او غضبيا او عن راي عقلي يرتدف فكرة عقلية او
تصور صور عقلية وبتاكدها الى حيث تستتم ارادة اجماعية تستوجب تحريك
القوى المنبثة في الاوتار والعضلات وتحريك الاعصاب والاعضاء الادوية
وتتم العلة الموجبة ومنها ما في غير ذوات النطق والتخيل وانها اذا لاقت القوة المنفعلة
التامة الانفعال ولم يصدها صاد من خارج وجب الفعل اذ ليس هناك اختيار منتظر بل
ان كان فحسبي طبيع مستطر وكذلك القوة الانفعالية المحدودة مهما لقيت منفعلها بقوة
الانفعالية التامة القريبة حصل الفعل البتة والقوى بضربيها الفعلية والانفعالية طباعية
وعادية وصناعية واتفاقية وان كان بين ما بالصناعة وما بالعادة
فرق فارق لكنك اذا دققت النظر عادت الصناعة والعادة الى جهة واحدة
من ان الملكة المستحصلة منها انما حصولها من واهب الصور باذن ربه
ثم ان فريقا من المتفلسفين الاوائل وغاغة من المتكلمين الاواخر طمحت بهم
اهواؤهم وتاهت بهم اوهامهم فزعموا ان القدرة بل القوة مطلقا

انما تكون مع الفعل ولا تتقدمه بحسب الحصول الا تقدما بالذات ولا يكاد يستصحه
العقل اللهم الا ان يعني القوة المستجمعة المشطرات الفعل بالاسر اليس من
المستبين ان القاعد في جبلته ان يقوم والخشب في جبلته ان ينحت منه باب بل كل
ما ليس في الوجود ولا قوة على ان يوجد فانه مستحيل الوجود واما القوة التي تقابله
الفعل بمعنى حصول الوجود فهذا امر من عامة الاقدمين متقدمة على الفعل تقدما
دهريا وقد عبر عنه في الشفاء بالقبلية على الاطلاق لا في الزمان وحده فقد جعلوا
للهيولى وجودا في وعاء الحصول الذي هو الدهر قبل الصورة مفارقا لسائر اللواحق
المادية ثم الفاعل بعد ذلك البسها الصورة وكساها عوارضها ابدا



هو الحكيم العليم

هذه رسالة شريفة آلهية ومقالة جليلة ربانية مسماة بعرش التقديس
بين الحق والتدليس طلعت من مطلع العرفان والتحقيق ولمعت عن منبع
الايقان والتدقيق لعمري لولا ان الجاهل عنود والانصاف في الخلق مفقود
لحري بها ان تكتب نقوشها في صفحة البصر ظاهراً وتثبت معانيها في
الواح البصائر باطناً ولكن الجاحدين الغافلين المغترين بلامع السراب
لمحرومون من رحيق هذا الشراب فانهم لا يبصرون ولا يسمعون لانهم
عن السمع لمعزولون وعن آيات ربهم لمحجوبون يعلمون ظاهراً من الحيوة
الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون ولو كان يتيسر لكل عاجز السياحة
في فضاء عالم الملكوت والسير لما كان لسليمن صلوات الله على نبينا وعليه
اختصاص بفهم منطق الطير فهؤلاء هم محقون معذورون في امرهم هذا
ولم يسموا جبنهم حزماً وفتورهم نفوراً ونعم ما قيل
يرى الجبناء ان الجبن حزم ... وتلك خديعة الطبع اللئيم
ولكن الكل ميسر لما خلق له وكتب هذه الاحرف خادم القوى العالية الروحانية
محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر الشيرازي احسن الله احواله
حامداً لله مصلياً على نبيه مستغفراً لذنبه

صفحات الابصار

اللهم اجعل رضاك عني فيما تشغلني به ولا تشغلني عن ذكراك بما تشوقني اليه ٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبالاستعانة من العليم الحكيم

يا هو يا من هو يا من لا هو الا هو يا فوق الفوق ويا وراء الوراء
ويا عاليا عن سمك الوصف ويا رفيعا عن افق الثناء لا هو الا انت
ولا انت الا انت هويتك انيّة احاطية ظهورية وانيتك هوية
قيومية نورية لا حق الا حقيتك ولا خير الا انيتك يا جاعل الماهيات
المتجوهرة ومذوت الذوات المتقررة ومويس الانيات
المتاسية لا اثق بغيرك ولا اؤمل من سواك ولا ارى الا نور وجهك
ولا ابتغي الا مستقر رضاك ان هذه النفس الهابطة الناسية الجانية
الحائرة فبحق رحمتك على غضبك صح وبعزة بسطك عند قبضك
الحقها بالخافقات القادسات الواصلات والصافات الحاملات
القارعات اليك وفي السابقات العاليات وولي الباقيات
الصالحات وقدس اشرف الوسائل اليك واكرم الدلائل عليك سيد
الداعين الى طريقك وخير الهادين لسبيلك محمد وخاتمة الاولين
وخاصته الانجبين بشرائف تحياتك وخصصهم بكرائم صلواتك وتسليماتك
وبعد فاحوج المربوبين الى الرب الغني محمد بن

محمد يلقب باقر الداماد الحسيني ختم الله له بالحسنى يقول على معاشر
الاولاد المعنوية وزمر ذوي القربى الروحية ان من آيات الله
الكبرى لدي والنعم العظمى علي فيما شرح صدري للايمان وجعل قسطي
اصطياد الحق بالبرهان ان فضلني على شركاء الصناعة ورؤسائها
في السابقين واللاحقين بانضاج نيّ الحكمة ولم شعث العلم وتقويم
الحكمة الايمانية اليمانية البهيجة وتسوية الفلسفة الدينية اليقينية النضيجة
وابطال جاهلية الاذهان في الفلسفة الاولى واكمال سنة القوة
النظرية بسبحات فطرة اخرى ثم تقنين قوانين حكمية قدسية
وترصيف ضوابط عقلية محصنة في الهيات غيبية ملكوتية على
اساليب نورية لاهوتية فما اكثر ما نظرت في علوم الاولين وسبرت
انظارهم وعثرت على فنون الاخرين واختبرت افكارهم وسبكت
نقودهم ونخلت ثم قلعت باب الاعضال فيما اعضل بهم وفتحت
دار الاشكال فيما اشكل عليهم وللسان روعي في ذلك اسوة حسنة
بلسان سيدي ومولاي سيد المسلمين ومولى المؤمنين عليه ازكى
صلوات المصلين اذ يقول ولكن بقوة ربانية لا بفطرة انسانية
ومن قوارع تلك القوانين تتميم براهين التقديس والتوحيد وارادة السبيل
الى سوي القول المستوفى في امر التنزيه والتمجيد فالحق على

عصبة من العصابة الروحانية ولمة من اولى القرابة العقلانية ان افرد ما ضمنت لبيان ذلك صحفي البسيطة الحكمية صحيفة توحض بالفحص الناصح وتلمع بالتحقيق البالغ فها انا آتيت بما مولهم على طباق مسؤلهم مستعينا بالله العزيز العليم انه ذو الفضل العظيم والطول القديم

اخادة

ان هناك تعويصا معضلا وتعضيلا عويصا هو ان من جلة براهين التوحيد تدور رحاها على تسليم لزوم طباع ذاتي مشترك بين قيومين واجبين بالذات هو حقيقة وجوب التقرر والوجود بالذات تعالى القيوم الواجب بالذات عن الشريك والشبيه والند والضد علوا كبيرا ومن المسوغ عند بادي اللحظ وعلى فرض التعدد شيآن بسيطان مجهولا الكنه مفترقان بتمام الماهية البسيطة كل منها متقرر بنفسه ومبدا انتزاع وجوب التقرر والوجود عن ذاته بذاته ومصداق حمل المفهوم المشتق من ذلك المعنى المصدري على ذاته بذاته على ان ذلك من العرضيات وليس بين الحقيقتين المختلفتين المعروضتين بالذات قدر مشترك ذاتي اصلا وهذا الاعضال معزى على السن هؤلاء المحدثة الى رجل من المتفلسفين المحدثين يعرف بابن كمونة لكنه ليس اول من اعتراه هذا التشكيك كيف والاقدمون كالعاقبين قد وكدوا الفصية عنه وبذلوا مجهودهم في سبيل ذلك قرونا ودهورا

تشريق

اما فرع سمعك من الرؤساء المحصلين انه يستحيل ان يستند معلول ما واحد وحدة بالشخص او بالنوع الى علتين مستقلتين ولو على البدلية وسواء في الاستحالة اكان ذلك على التعاقب التعقبي او على التبادل الابتدائي من بدو الامر واكانت المتعاقبات عللا تامات او شروطا ومعدات للعلة على سبيل التبادل فذلك ايضا يفضي الى اختلاف العلة التامة بالمعنى او بالعدد وبالجملة يمتنع استناد طبيعة واحدة بعينها الى طبيعتين مختلفتين بالمعنى او بالعدد اصلا اللهم الا ان يكون لخصوصية احدى الطبيعتين مدخل في حصول المعلول فيمتنع ان يتحقق بالاخرى بتة اولا فتعود العلية الى الطباع المشترك وهو امر واحد بحسب نفسه ومهما اختلفت العلة في ظاهر الامر كانت العلة بالحقيقة هي القدر المشترك والخصوصيات ملغاة في العلية فكما ان وحدة العلة مستلزمة وحدة المعلول فكذلك وحدة المعلول مستدعية وحدة العلة فانحفاظ اصل الوحدة بالطبيعة وبالعدد ممكن اللزوم على التعاكس من الجنبتين في مطلق العلة واما نحو الوحدة الشخصية او النوعية او الجنسية ~~بخصوصها في جنبة العلة تستوجبها بعينها المعلول ايضا بخلاف جنبة~~ المعلول بما هو مع الا بالقياس الى خصوص العلة الجاعلة فهذا ما اذهب اليه وارى انجاح الفحص نحوه وان شريكنا السالف رئيس فلاسفة الاسلام يذهب الى ايجاب العكس من الجنبتين مطلقا في مطلق العلة ويحكم ان الواحد بالنوع يجب ان

والاتباع هو

ومتممات هو

خصوصا من اللازم الا نحفاظ من الجنبتين ... الطباع هو

اناه

الانعكاس هو

يكون لعلته ايضا الوحدة النوعية لكني لست اجد مساق البرهان اليه اللهم
الا في العلة الجاعلة **تشريق** فاذن ليس يصح ان
يكون لمعلول واحد بعينه العلة التامة واحدة بعينها والجاعل للشئ الشخصي يمتنع
ان يكون الا شخصيا وربما يعتبر انضمام طبيعة ما مرسلة اليه لتتم العلة التامة
الواحدة بالشخص وليس يوجب ذلك خروجها عن الوحدة الشخصية وكذلك
ليس يصح ان يكون لعدمه علة الا عدم علته التامة الواحدة بعينها فانما
عدم احدى العلل بعينها او لا بعينها وعدم احد الاجزاء بعينه او لا بعينه ان كانت
المعلول مركب الذات فليس ما له العلية بالذات بل انما يقارن ما هو العلة
بالذات ويلزمها **تشريق** فعلى ما ذهب اليه الشيخ
الرئيس من ان المتحد بالنوع لا يستند الا الى المتحد بالنوع يكون اتحاد
اللوازم في الحقيقة النوعية دليل اتحاد الملزومات ايضا بالحقيقة النوعية واما
على ما ذهبنا اليه حسبما ساقنا اليه البرهان من ان اصل الوحدة واجب الانحفاظ
في الجنبتين بالاستلزام على التعاكس لا خصوص نحو الوحدة اعني ان وحدة
العلة بالنوع مستلزمة وحدة المعلول ايضا كذلك اذ ليس في طباع الكثرة ان
تصدر عن الواحد بما هو واحد في مرتبة واحدة واما وحدة المعلول بالنوع فانما
يقتضي البرهان انها مستدعية وحدة العلة بالطبيعة لا كونها البتة طبيعة
نوعية فالممتنع استناد طبيعة واحدة الى طبيعتين كان ذلك على سبيل التعاقب
التبادلي او التبادل الابتدائي لا استناد الطبيعة الوحدانية النوعية

الى الطبيعة الوحدانية الجنسية الا اذا اردنا على انقباض العقل من كون المعلول
اقوى في مرتبة التحصل من العلة وعسى ان يكون ذلك من الفطريات الحق
او الحدسيات او المتشعبات البرهانية في العلة التي هي جاعلة المهية وفاعلة الذات
والوجود لا على الارسال المطلق فاتحاد اللازم بالحقيقة النوعية يستلزم كون
الملزوم بالذات طبيعة وحدانية نوعية كانت او جنسية والممتنع هو لزوم
الواحد بالنوع لكل من الحقائق المتخالفة لزوما بالذات بل انما الملزوم بالذات
هناك القدر المشترك لا اختلاف نحو الوحدة نوعية وجنسية في طبيعتي
حاشيتي اللزوم واما تشكيك المشككين بامتناع الامكان الذاتي وهو مفهوم
واحد الى ذوات الممكنات المتخالفة بالمهية ولزوم الزوجية وهو مفهوم
واحد انوعي للاربعة والستة مثلا وهما نوعان من العدد مختلفان فمحسوم
بان الامكان ليس الا سلب ضرورة الطرفين واللاضرورة بالنظر الى نفس الذات
المتقررة من تلقاء العلة سلبا بسيطا تحصيليا صادقا لا من حيث اقتضاء
وعلية من الذات بل من حيث عدم اقتضائها الضرورة المسلوبة وزوجية
الاربعة مخالفة بالحقيقة لزوجية الستة لانقسامها الى متساويين مختلفين
بالمهية النوعية للمثلث وبين المنقسم اليها الستة ومطلق الزوجية المرسلة يستند
الى القدر المشترك وليس يصادم ذلك كون العدد متنوعا بنفس الوحدات
من غير جزء صوري وفي المباحث المشرقية عدة مختلفة من التشكيكات فلكنا
نقض اصدقها في صحفنا وتعاليقنا **تشريق**

ليس هذا الضابط يختص بالمعنى والعلة. بل اي مفهوم يحمل على خصوصيات عدة كان من جوهرياتها او من عرضياتها اللاحقة واي معنى يلحق بها او ينتزع منها فان مطابق الحمل ومستحق الالحاق ومبدا الانتزاع انما هي الطبايع المشترك ولا حظ لشي من الخصوصيات من ان تكون لها بخصوصها مدخل في مصححية ذلك اصلا وان دخلت الخصوصية في الموضوع والملحوق به والمنتزع عنه بالعرض على ان يسوغ اعتبار اللحوق والانتزاع المنسوب الى الطبيعة المرسلة المخلوطة بتلك الخصوصية ثم عند التحليل يصير المحصل ان الملحوق به والمنتزع منه بالذات ليس الا الطبيعة المرسلة المشتركة بتة وكذلك مهما حمل مفهوم ما على طبايع مترتبة بالاعمية والاخصية كان عند اللحاظ التحليلي انما موضوع الحمل بالذات وبالقصد الاول الطبيعة العامة ثم بتوسطها الطبيعة الخاصة الملغاة خصوصيتها في استحقاق ذلك الحمل و تصحيحه

تشريق اما لديك من المستبين المتحقق بالفطريات ان المفهوم من تحقق الشي في ذاته وراء المفهوم من تحقق معنى ما خارج عن قوام ذاته لذاته الى الثاني في الفرع الاول او مستلزم له بتة فكيف يكون عينه فاذن فاحكم ان الوجود المطلق العام الفطري ليس معناه الا التحقق والكون المصدري انما مطابقه نفس الذات المتقررة لا قيام وصف ما بالذات قياما انضماميا او انتزاعيا متقوم بالذات او منتزع منها فيصح انتزاع ذلك المعنى المصدري عنها وحمل الموجود المشتق منه عليها ومفاد قولنا الانسان موجود مثلا في العقد الحملي هو

الملحق به

بذلك العقد الحملي البسيط المشهور هو وقوع نفس ذات الانسان في ظرف ما وان افتيق الى لحاظ مفهوم المحمول في الحكاية لضرورة طباع العقد وطباع الادراك التصديقي لا انضمام صفة ما الى ذاته في ظرف الاعيان مثلا كما في قولنا زيد ابيض او انتزاع معنى ما عن الذات بحسب ذلك الظرف غير نفس المعنى المصدري كما في قولنا السماء فوق الارض ثم الامر في العقد الحملي البسيط الحقيقي كما قولنا الانسان متقرر اعلى درجة من ذلك ايضا اذ الحكم عنده هناك هو نفس تجوهر الماهية كالانسان اى انه من الماهيات المتجوهرة التحقيقية وفي مرتبة الوقوع في مطلب ما الحقيقية لا من الماهيات المفروضة التقديرية المستحقة لمطلب ما الشارحة للاسم فقط ولا ينتقش لغة مفهوم التقرر والوجود والتجوهر والوقوع بالمصدري بوجه اصلا وان كان التفتيش يخرجه الى ذلك هو صيرورة الامر اخيرا على الاطلاق فاذن قد استبان ان نسبة الوجود الى الماهية المتقررة على شاكلة نسبة المعاني المصدرية الماخوذة من الماهيات انفسها اليها كالانسانية والحيوانية والجسمية المنتزعة من الانسان والحيوان والجسم في ان مبدا انتزاع المعنى المصدري ومطابق حمل المفهوم المحمول نفس الماهية من دون حيثية تقييدية غير جوهرها وان باينها في الماهيات الجائزة بالافتقار الى الحيثية التعليلية في الوجود دون الذاتيات فالماهية الجائزة اذ ليست هي متجوهرة متقررة بنفسها بل انما هي تلقاء ابداع الجاعل وافاضته نفسها فلاجرم ليست هي بنفسها مبدا انتزاع الوجود ومصداق حمل الموجود بل نفس جعل

اعنت الشعور الحاجب وقولهم لا يشعبانه
اى لا ينظر اليه حق
مشعور الامر آخره وما يؤول اليه حق

الجاعل بنفسها جعلا بسيطا لا بجعل مستأنف بسيط او مؤلف لكنها بنفسها مصداق
حمل جوهرياتها عليها لا بالمجهولية ولا بالوجود بل ما دامت المجهولية وما دام
الوجود وباقتضائها لوازمها التي هي معان وراءها قائمة بها تيانها انتزاعيا
مصداق حمل اللوازم حين المجهولية والوجود ومعها لا بها فبين الاعتبارين
بون باين فاما الحقيقة الحقة القيومية الوجوبية فاذ هي بنفسها متقررة فلا محة
بنفسها مبدأ الانتزاع الوجود ووجوب التقرر والوجود المصدريين ومصداق حمل
الموجود وواجب التقرر والوجود بالضرورة المطلقة ~~الذاتية~~ الازلية السرمدية
لا بحيثية تقييدية ولا بحيثية تعليلية ولا بتقييد الحكم حكم العقد بادام
الوجود والتقرر والوجود هناك واحد وكذلك الوجود ووجوب الوجود واحد
فوجوب الوجود شرح اسم الحقيقة الحقة ومعناه المفهوم واخص لوازم الحقيقة
عند العقل تقدس الوجوب الذاتي حقية الذات وتأكد
الوجود وفعلية الحقيقة في حد مرتبتها بنفسها كل حيثية كمالية والجواز لملك الذات
وبطلان المهية وليسية الحقيقة ليسا بسيطا حرما في حد نفسها وبحسب مرتبة
جوهرها باهي هي مع كونها متقررة بالفعل من تلقاء جود الجاعل فهو قوة نفس الذات
من حيث نفسها ~~بحسب مرتبة جوهرها باهي هي مع كونها متقررة بالفعل من تلقاء~~
~~جود الجاعل فهو قوة نفس الذات من حيث نفسها~~ حين هي بالفعل بتأثير
الجاعل وساير ضروب القوة قوة معان هي وراء جوهر الذات وحين ليست
هي بالفعل فالمهية من حيث نفسها وبحسب طباع الجواز ليست الا تقديرية تحقيقية

بحـ

بحسب الفرض وانما تستحق بذلك مطلب ما الشارحة للاسم ومن جهة الاستناد
الى الجاعل تحقيقية بالفعل مستحقة الوقوع في مطلب ما الحقيقية والجواب
الحق بالذاتيات في الاول بحسب التعقيب وفي الثاني بحسب التحقيق فلذلك
ينقلب ذاك بعينه الى ذا اذا استوفى التقرر واما الحقيقة الحقة القيومية الوجوبية
فان مرتبة ما الشارحة لها هي بعينها مرتبة ما الحقيقية فالمطلبان بالقياس الى
ذلك الجناب واحد والمسئول يضطره الامر الى ان يجيب باللوازم والعرضيات على
سبيل التوسع كما وقع لكليم الله على نبينا وعليه الصلوات والتسليمات فنبهاء
قدس مجد المسئول عنه عن تسويغ السؤال التعاليه عن تصور الكنه والتحديد
اذ عزه اعظم من ان يسعه مدرك ما واحديته اقدس من ان يلتقط من ذاته معنى ما
اصلا فليس يمكن ان يشرح اسمه او يعبر عن حقيقته الا بلوازمه وعوارضه المعقولة
وكذلك مرتبة مطلب هل البسيط الحقيقي هي بعينها مرتبة مطلب هل البسيط المشهوري بل
فاذن قد استبان ان تكثر المطالب انما هو في المهيات الجايزة فاما
في الحقيقة الحقة فمطلبها واحد واذ حقيقة الجواز سلب طرفي التقرر واللاتقرر
وضرورتيهما بالنظر الى نفس الذات ويتبعه سلب طرفي الوجود و
العدم وضرورتيهما سلبا بسيطا تحصيليا وهو صادق في مرتبة نفس المهية وليس
من لوازم المهية على الاصطلاح الشايع والشيء بحسبه لا المتقرر ولا
اللامتقرر ولا الذات ولا اللاذات في مغازة القوة المحضة
وفي بلعقة الليس الساذج فلا محة الموجود الجايز هالك الذات

بل هناك هي بعينها مرتبة مطلب ما وهل لعكس
كما ان مرتبة مطلب صح

بل صح

باطل الحقيقة في الازال والآباد وان كان مجعول الذات والوجود بالفعل
فكل معلول فانه بلسان ماهيته يشهد بليسيته فاذن القيوم الواجب
بالذات هو الحق وما سواه هالكات باطلات كما كل شيء هالك الا
وجهه تقديس ان القيوم الواجب بالذات يلزمه بحقيقته
ان الاستناد اليه بالفعل مبدأ استيجاب وجوب التقرر والوجود بالفعل بتة
واللااستناد اليه مبدأ استيجاب امتناع الحصول بالفعل بتة والممكن الجائز
الماهية ان الاستناد اليه ليس يستوجب شيئا من التقرر واللاتقرر بالفعل
اصلا الم يقرع سمعك ان الفحص يقضي اولا ان طباع الجواز هو العلة المفتقرة
الى العلة الجاعل ثم يستبين بتأمل ادق ونظر ابلغ انه علة الافتقار الى الجاعل
الواجب بالذات جل مجده وان الشيء ما لم يجب لم يتقرر وما لم يوجبه الجاعل
لم يجعله والمجعول ممتنع التخلف عن الجاعل التام فالاستناد الى الواجب بالذات
غير ممكن الانسلاخ عن الوجوب بالغير وما الى الجائز بالذات غير ممكن الاستيجاب
له او ~~يستلزم الذاتي~~ بتة فحص ان القيوم الواجب بالذات
ليس يصح ان يكون مكافئ في الذات ~~او يستلزم الذات~~ لقيوم آخر واجب الوجود
في الوجود لو فرض ان يوجد تعالى القيوم الواجب بالذات الحق عن ذلك علوا
كبيرا بحيث يتحقق بينهما علاقة ذاتية يمتنع بحسبها بالنظر الى كل منهما او احدهما
ان يكون موجودا وليس هو مستصحب الآخر في الوجود وهما متكافيان في الوجوب

بقول القران الحكيم

في الوجود

بالذات الى اذ كان احد الواجبين بالذات له وجوب ايضا بحسب اعتباره
مع الثاني كان ذلك الوجوب اما بالثاني والواجب بالذات ليس يجوز ان
يعرضه الوجوب بالغير او بالقياس الى الغير لا يكون للشيء الا بالقياس الى
ما هو معه في معلولية علة واحدة وربما ليست علاقة العلية والمعلولية ليس
وجوب بالقياس فاذن كل منهما لا يأبى ذاته ان يتقرر ويوجد وليس يتقرر
ويوجد الآخر ويوجد وان كان كل يجب بالنظر الى ذاته ان يوجد ويمتنع ان لا يوجد فالواجب
بالذات ليس بطباعه يصادم الامكان الخاص بالقياس الى الغير وانما يمتنع
بلحاظ علاقة العلية فان للمعلول بالنظر الى العلة وجوبا بالغير ووجوبا بالقياس
الى الغير جميعا وللعلة بالنظر الى المع وجوبا بالقياس الى الغير فقط لا وجوبا
بالغير ايضا فمهما تحققت علاقة العلة صح الامكان العام بالقياس الى الغير
لصحة الوجوب بالقياس الى الغير الذي هو اخص منه تقديس
اما يكن من المستبينات بل من النظريات والحدسيات ان تضام
الحقايق المتباينة بالنوع المختلفة بالجنس ليس يحتمل ان يفيد تحصلا نوعيا و
يحقق ذاتا احدية ووحدة محصلة بل ربما يستوجب تصنفا او تحصل
هوية شخصية كالاعراض المصنفة او المشخصة تدخل في صنف ما او تشخص ما
جوهري ولا تدخل في قوام الحقيقة النوعية الجوهرية وكيف يتأحد
ماهيتين مختلفتين حقيقة وحدانية اذ ليس ما يدخل في قوام جوهر الحقيقة بما هي
جوهرياتها المحمولة وهي الطبايع المرسلة المتحدة في تلك الحقيقة وبعضها

بالقياس الى الشئ والوجوب

فالوجوب ل

وبعض آخر ذاتا ووجودا في الاعيان وفي لحاظات الذهن الا لحاظ
التعيين والابهام الذي هو بعينه ظرف التمايز والتخالط باعتبارين ولحاظين
فكيف تكون من مهيات مختلفة متباينة وما يدخل في تقومها بحسب الوجود اجزاء
الوجودية التي بازائها الجوهريات المحمولة وهي وان كانت متباينة الذوات
متفارزة الوجودات الا انها تتحد بالمتحدات في ضرب من لحاظ العقل كالمادة
تتحد جنسا والصورة فصلا باعتبار اللابشرطية والارسال في لحاظ آخر لا بحتة و
انضمام عزل القطاع وكذا لا يتأحد منها في الوجود حقيقة وحداينه محصلة فكيف
تكون من مهيات مختلفة من مقولات متباينة فاذن انت خبير لان تستيقن
ان القيوم الواجب بالذات احق الذات البسيط الحقيقة من كل وجه ليس يجوز
ان يلتئم من مباد عينية من الاجزاء الوجودية ولان يتقوم من طبايع مرسلة من الذاتيات
المحمولة وبالجملة لا تتعقل في حقيقته كثرة ولا يتصور تحليل في حيثيات ولا
يلتقط من ذاته من حيثية ما اصلا ووراء حيثية نفس الذات الاحدية البسيط
الحقة من كل جهة الليس اذا كانت ذا اجزاء عقلية او عينية كانت باسرها جائزات الماهية
الماهية بالكات الحقيقة في حيز نفس الذات او باسرها متقومات واجبات بالذات
فالاول كان غريزية الاستحالة فطرى البطلان الكيف يسوغ ان يتصحح الحق
المحض من الباطلات الصرفة ويتحصل الغنى المطلق والفعلية الحقة من الافتقارات
البحتة والهالكات الساذجة والثاني تستبين الفساد بادريت ان
الواجبات بالذات لا تتصور الا وهي ذوات متباينة متفارقة متشعبة
ان فرضت م

او متشابكة من الجائز بالماهية و
الواجب بالذات صح

اتفاقية ل
في الوجود بعضها باتفاقية لا بعلاقة ذاتية لزومية فكيف تتأحد منها حقيقة وحدانية
محصلة فكل واحد اذن هو القيوم الواجب بالذات فلينظر في بساطته
والثالث انضمام الحقائق المختلفة المنفصل كل واحد منها عن سايرها عداها بتمام
المهية وهو غير محصل للحقيقة ولا يجد للتاحد في المعقولات المتباينة
مع اتفاقها في طباع الجواز فالكلّ بالمختلفة بالجواز والوجوب الكيف
يلتحم جايز الباطل بالواجب الحق ويعقل ان يلتئم ويتاحد الحق المحض الا من
وراء الباطل فاذن هو القيوم الواجب بالذات والباطل الجايز خارج عنه
وفاقر اليه تقدّيس و ان هذا الاسلوب وان عم الاجزاء بقبائلها
الا انه ليس يعوزنا في الاجزاء المعنوية الوجودية غب ان نفينا الاجزاء
المحمولة العقلية اليس كل ما يتقدس عن الاجزاء الوجودية لمقطان عالم الكلمات
من الماديات الغاسقة دون ما ليس في كورة المادة من المفارقات النورية
بتة فالملك برب العالمين الانوار العقلية ومبدعها تقديس و
وهناك تبيان آخر مستوعب اليس المتقرر بنفسه الموجود بذاته ليس يعقل ان
يكون مسبوق المهية والوجود بشيء فلا يسوغ ان يتقدمه شيء ما فقدمه ما
بالمهية او تقدما بالطبع بالضرورة الفطرية وكيف يستحيل العقل ان يكون
اليس متقررا موجودا في حيز نفسه قبل المتقرر الموجود بنفس ذاته او يكون
احد مفروضي التقرر والوجود بنفس ذاته قبل الآخر بالوجود او بالتقرر فاذن

من ازدواج الحق والباطل وبل
الحق المحض صح

بحسب تحليل العقل فانه الوجود بحسب
الاجزاء تتقدس من الالحة عن
العقل مستنفذا فكل بسيط في
وان لم ينم نعم ربما يكون
العقل وهو بسيط في الوجود
البسيط في الوجود وهو ان المركبات
التعليمية تقديس الطبايع المادة
والصورة اعني الاجزاء صح صح

بطل ان يكون المتقرر الموجود نفس ذاته ملتئم الذات من طبايع متحدة او من اجزاء متباينة والاكان مسبوقا بالمهية او بالطبع

استقصاء

اجزاء الشيء اما ما يتركب منها الشيء وهي الاجزاء الحدية بحسب جوهر المهية والاجزاء المعنوية الوجودية بحسب المعنى وبحسب الوجود واما ما ينحل اليها الشيء وهي الاجزاء المقدارية بحسب الكمية والاتصال والاوليان من حيز الحقيقة المرسلة والاخيرة من حيز شخصية الطبيعة الامتدادية فاحد الداخلين في قوام الحقيقة ان لوحظت طبيعته مرسلة بما هي هي لا بشرط الذات بالآخر خلطا اتحاديا وافترازها عنه افترازا امتيازيا كان اما الجنس الطبيعي المرسل وله بحوزة الوحدة المبهمة بالنسبة الى الفصول المضمنة فيه والانواع المندرجة تحته على انه بعينه عينها واما الفصل المرسل وهما اعتباران جوهريان لحقيقة واحدة هي النوع ومتحدان بالوجود وبالحقيقة في اللحاظات كلها الا لحاظ التميز والابهام حيث العقل امرا واحدا في نفسه محصلا وغير محصل فيعتبر الجنس المرسل بوحدته المبهمة ويضم اليه الفصل المرسل لا على انه يضيفه اليه على ان قد لحقه شيء من خارج فتحصل منهما ثالث هو النوع بل على انه يتحرى احد من المحصلات فيه بالتعيين ويخصصه باللحاظ فيا خذه معه من حيث هو يعين ابهامه ويحصله في نفس معناه لا من حيث هو شيء آخر يقارنه فالنوع يجده العقل متحازا عن الجنس والفصل ومخلوطا ايضا بهما في ذلك اللحاظ وبحسبه بلحظين وكذلك حال الجنس او الفصل بالقياس الى الآخرين

هناك فيما ما ينحاز ان عن النوع ليستبين انهما جوهريان للنوع ومتقدمان عليه تقدما بالمهية وربما يدعى بالطبع ايضا والنوع خاصة لهما وبما الجنس ينحاز عن النوع الفصل ليستبين انه عرض عام له وهو علة لتقويم حصة النوع منه والحصة مطلقا هي الطبيعة المضافة الى قيد ما على ان يخرج القيد ويدخل التقييد على التقييدية لا على القيدية فاذن لفظ الجزء انما يقع على الجوهريات المحمولة على سبيل التوسع والتجوز لانسحاب حكم الجزئية عليها بحسب ذلك اللحاظ باعتبار ولاعتبارها بالقياس الى الحد دون المحدود وان كان الحد هو المحدود بعينه فلذلك يقال ان الطبيعة المرسلة تتقدم على الشيء الطبيعي تقدم البسيط على المركب وان لوحظت طبيعته وحدها باشتراط ان تكون متحازة الذات ومنفصلها عما عداها مطلقا غير صحيح الحمل على شيء مما ينضم اليها اصلا ولا على الملتئم منها ومن ذلك المنضم ولكن على ان تكون صالحة للاقتران او مقترنة بالفعل البتة بواحد بعينه من الامور التي هي غيرها اعني الذي يضاهيها في الدخول في قوام الحقيقة بحسب الوجود اقترانا انضماميا كان اما المادة واما الصورة فان كانت البشرط لائية على هذه الجهة في الوجود العيني مع عزل النظر عن لحاظ العقل كانت المادة والصورة الخارجيتين وان كانت في لحاظ العقل كانت المادة والصورة العقليتين والجنس المرسل يحمل على المادة مطلقا والفصل المرسل على الصورة كذلك كما انهما يحملان على النوع لكن البسايط الخارجية من المهيات الجائزة ليس الا الجنس والفصل والمادة والصورة العقليتان

المتباينة فهو

يلحظ

فلان تحرى الامرالي ... صح

والامر هناك اوضح وان لوحظت طبيعة بشرط خلط الذات بالآخر خلطا اتحاديا كان هو النوع بعينه وربما يكون تقوم النوع بما يجرى مجرى المادة فقط من غير صورة كالعدد من الوحدات ثم انما الاعتبارات الثلثة اى الارسال والبشرط لائية والبشرط شيئية سائغة اللحاظ فى الطبايع المحمولة دون الاجزاء المعنوية مع ان الطبايع محمولة على الاجزاء المعنوية ايضا فكونها لامحة عليها فهذا مما استشكله اقوام ولعل لم تر احدا عاضا عليهم والذى انقدح عليهم فى ذلك هو ان الطبيعة المرسلة لما كانت مرسلة لابشرط شىء لم يكن تابى ذاتها ان يدخل هناك شرط او شروط او لم يدخل فكانت لامحة متحققة بتحقق ما بشرط شىء وما بشرط لاشىء فساغ فيها لحاظ الاعتبارات باسرها وان كانت هى معروضة احدها بعينه بخلاف الجزء فانه طبيعة الجوهرى بشرط لاشىء فليس يسوغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه اعتبارات متغايرة فى انفسها متباينة بحسب المفهومات منها الا ان اعتبار اللابشرطية ليس يصادم ان يحمل معروضه بما هو معروضه على معروض شيئيته حمل المواطاة بل انه يسوغه واما شيئيته فلى خلاف تلك المشاكلة وبالجملة اللابشرطية والبشرط لائية والبشرط شيئية على هذا الاصطلاح انما يصح اعتبارها فى الطبيعة الابهامية بالقياس الى كل من الاشياء المتباينة التى هى بوحدتها عينها ومبهمة بالقياس اليها والاولى مناط تصحح الحمل الشايع والثانية منشأ امتناع الحمل مطلقا والثالثة

المحمولة

بالنسبة

مبدا استحقاق الحمل الاولى الذاتى فان كانت الطبيعة مبهمة بالقياس الى تلك الاشياء فى حد انفسها وفى مرتبة مهياتها وذلك اذا كانت من جوهرياتها كالحيوان بالقياس الى الانسان والفرس كان الحمل المتصحح حملا بالذات وان كانت مبهمة بالقياس اليها فى مرتبة اخيرة بعد مرتبة الذات وذلك اذا كانت من عرضياتها كمفهوم الابيض اى ذات ما ينتسب اليه البياض على ان يؤخذ ذلك على طباع التقييد لا على سبيل القيد بالقياس الى الذوات المعروضة كان هو لامحة حملا بالعرض واما المهية المحصلة بالقياس الى الشىء كالانسان بالقياس الى الفرس والفلك بالقياس الى الارض والبياض بالقياس الى الجسم فليس يعقل ان يجرى فيها تلك البتة فاذن قد استتب العقل فيما تلتمس منها مهية الشىء فاما الاجزاء المقدارية التى يتحلل اليها الموجود الشخصى المتصل فهى المتوافقة والموافقة للكل فى تمام المهية والمشاركة فى الاسم والحد وليست هى اجزاء الكل على الحقيقة بل انها على المسامحة والتشبيه اليس من المستبين فى صحفنا بالفحص والبرهان ان الصورة الاتصالية الشخصية داثرة عند الانحلال والانفصال البتة واذن من الفطريات ان الموجود بالفعل كما ليس يتالف من المعدومات الصرفة فكذلك ليس يتحلل الى المعدومات الصرفة والوحدة الاتصالية تابى تكثر الوجود بالفعل فلامحة تلك الاجزاء موجودة حين الاتصال نحوا ما من الوجود هو بعينه وجود الكل المتصل الواحد لا بوجودات متمايزة متغارزة

اليها

فاذن لها بهويتها وجود متوسط بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وهي بالوجود الوحداني صالحة للتمايز في الوضع والاشارة الحسية ٥

تقديس اما بان لك تقدس القيوم الواجب بالذات عن الذاتيات المحمولة وعن الاجزاء المعنوية فاعلمن انه ليس يتصور هناك الاجزاء الانحلالية ايضا اليس اذا انحلت صحت فاما هي باسرها جائزات او باسرها واجبات او متشابكة فعلى الاول يبطل تشابه الكل والجزء في الحقيقة وعلى الثاني تكون الواجبات بالذات غير موجودة بالفعل المحض بل بالقوة المتوسطة وعلى الثالث يعود المحالان جميعا مع ارتفاع تشابه الاجزاء ايضا بعضها لبعض في الحقيقة ثم ان التقدس عن الجهة والوضع وبالجملة عن المادة وغواشيها يضمن اماتة ذلك

تقديس كانك من حيث التمعت لك البساطة الحقة تعرفت ان القيوم الواجب بالذات يمتنع ان يصير جزء الحقيقة ما متاخذة اصلا اليس لا تتاخذ حقيقة وحدانية من الواجب بالذات ومن ذات جائزة بتة

تقديس وبالجملة جل الجناب الوجوبي الربوبي عن ان يعقل له سبب به او سبب منه او سبب عنه او سبب فيه او سبب له بل لا سبب له اصلا وهو سبب الاسباب على الاطلاق من غير سبب

تقديس تحقق ان القيوم الواجب بالذات انيته هي نفس ماهيته والدليل على استحالة كون وجوده وراء ماهيته واستحالة وقوع الكثرة فيه بوجه فان كل كثرة مفتقرة الى مباد ومبدأ المبادي ليس تكون فيه كثرة بوجه من الوجوه بتة اليس ان البساطة الحقة لا يمكن تحليله الى حيثيتين اصلا ولا انتزاع الكثرة منه بوجه ما ابدا وان مبدأ المبادي هو البسيط الحق فلا تكون حيثية الوجود فيه وراء حيثية الماهية بل ان حيثية الماهية هناك هي بعينها حيثية الانية

تقديس ومن سبيل آخر اما دريت ان مطابق الوجود في ظرف ما هو حيثية نفس الذات المتقررة في ذلك الظرف فاذا كانت الماهية بنفسها متقررة في الاعيان لا بحيثية ما وراء نفسها مطلقا كانت لا محالة هي بنفسها مطابق الوجود العيني فلم تكن نسبة الوجود اليها نسبة العوارض واللواحق اليسوغ ان تكون نفس حيثية الماهية بما هي هي مطابق شيء ما من العوارض واللواحق وقد كان من البين لك انه ليس يصح هناك ذاتي للماهية داخل فيها فاذن الوجود هناك هو بعينه نفس الذات ومفاده هو تحقق نفسه لا تحقق شيء ما وايضا ان وجوب التقرر والوجود بالذات هو تصحح الحقيقة وتاكدها وهو ينبوع كل حقيقة ومبدأ كل وجود فكيف لا يكون هو بنفسه حقيقة غير لاحقة لماهية ولا متعلقة بحقيقة لغيره

تقديس وفي السبيل البيان طريق آخر مستفيض هو ان وجود الشيء لا يكون من لوازمه المقتضاة لماهيته والا كانت الماهية ملحوظة به في مرتبة الاقتضاء المتقدمة عليه اذ الوجود المصدري اول العوارض المنتزعة من الماهية المتقررة وان كانت علة اللوازم بالذات هي نفس الماهية ولا حظ للوجود المنتزع العارض من العلية الا بالعرض فاذن الموجود بالذات انما الوجود نفس حقيقته لا من لوازم ماهيته فاذن ليس يصح تحليله الى ماهية

حيثية ل

الماهية ل

ووجود كما كان ليس يصح الى جزء وجزء فهو الاحد الاحق وما سواه زوج
تركيبي وستزداد في ذلك استبصارا ان شاء الله تعالى تقديس
لعل اضافة الوجود الى القيوم الواجب بالذات اضافة بيانية في الاصطلاح
الذي لعلماء علوم اللسان وذلك معنى قولنا مهيته هي بعينها انيته في اصطلاح
علماء الحقايق تقديس نحن معاشر الحكماء المتالهين انما نعني
بقولنا مهية الاول تعالى هي بعينها انيته ان نسبة مفهوم الوجود المطلق الانتزاعي
الفطري ومفهوم الموجود المشتق منه وكذلك مفهوم وجوب التقرر والوجود
بالذات ومفهوم واجب التقرر والوجود بالذات الماخوذ منه الى الذات الحقة
الحقة عز مجده كنسبة مفهومي الانسانية والانسان الى نفس ذات الانسان لا
كنسبة مفهومي الزوجية والزوج ومفهومي ذي الزوايا الثلث وذي الزوايا الى
المهية الاربعة ومهية المثلث لسنا نعني ان هذه المحمولات العقلية الطبايع
المعقولة المنتزعة التي ليست هي وراء المعاني المصدرية الانتزاعية عين
ذاته المتقررة الحقيقية وحقيقة الحقة المتأكدة ذات الذوات وحقيقة الحقايق
وينبوع المهيات والانيات وكيف يسوغ ذلك من له طباع الغريزة
الانسانية فكيف من نضج نضج العلم وتوسط طبع الفلسفة وبلغ عرش سنوية الحكمة
تقديس مفهوم الوجود المصدري زايد على جملة الحقايق والمهيات لكن الاول الحق
الواجب الذات بذاته مبدأ الانتزاع ومصداق الحمل واما المهيات الشيئات في اعني
جملة الجايزات فمن حيث هي تلقاء الجاعل لا من حيث الذات بما هي وكون
المعنى المصدري الانتزاعي بعد مرتبة الذات ليس يصادم صدق الحمل وتحقق الحكم

اذا قيل وجود القيوم الواجب بالذات هو

مهيته ل

بمفهوم المحمول بحسب تلك المرتبة اليست الانسانية والحيوانية المصدريتان متاخرتين
عن نفس ذات الانسان والحيوان منحفظ في مرتبة المهية من حيث هي هي
اذ العقل يقضي ان الانسانية او الحيوانية المنتزعة اخيرا ليس يطابقها وما
ينتزع هي منه بالذات الا نفس المهية من حيث هي وبالجملة مهما كان مطابق
انتزاع المعنى المصدري اخيرا نفس جوهر ذات الموضوع بذاته كان مفهوم
المحمول الماخوذ منه منحفظا لامحة مع الموضوع في مرتبة ذاته بذاته وان لم
يكن المعنى المصدري في تلك المرتبة بل كان منتزعا اخيرا ولكن من نفس الذات
بما هي هي فاذن الوجود المصدري بعد مرتبة ذات الاول الحق وهو تعالى شأنه
موجود في مرتبة ذاته بنفس ذاته لا باقتضاء من تلقاء ذاته ٥
تقديس لعل بين نسبة الانسانية الى ذات الانسان ونسبة الموجودية
الى الموجود الحق مع ما دريت من الاتفاق بوجه اختلافا فستبينان وجوه افتراقهما
جميعا اليس ذات الانسان يكتنهها العقل ويجدها مرتسمة في النفس فينتزع
منها الانسانية والموجود الحق يمتنع ان يجده ذهن او يناله عقل ولو القادسات
العاليات بل انما العقل يدرك مفهوم الوجود المحض والبرهان يشهد ان
على شدة الوله والدهش ان له مبدأ ومطابقا لا يتمثل في القوى
العاقلة بمعايير الانظار ولا تعرفه العقول القايسة بمقاييس الافكار
فهناك يعقل المعنى الانتزاعي فيعرف ان له منتزعا منه بالذات وفي الانسان
يعقل المنتزع منه ثم ينتزع المعنى وايضا ليس يصدق الانسان

والحيوان مفهوم المحمول اعني الانسان هو

انسان بالضرورة المطلقة بل على التقييد بمع الوجود ومع المجعولية وان صدق
لا بالوجود ولا بالمجعولية ويصدق الاول الحق موجود بالضرورة
لا بتقييد اصلا بل على الاطلاق الذاتي الازلي السرمدي وكذلك سنة
الصفات فاطلبها في ذلك الكتاب تقديس عسى ان
يتعاص عليك ان الوجود مفهوم واحد منتزع من جملة الماهيات المتخالفة فكيف
لا يكون الامر مصدريا ماخوذا من نفس جوهر الماهية لا من حيثية تقييدية
غيرها كالانسانية من الانسان والفرسية من الانسان فاحدس مما تلى
وكرر عليك من افتراق المسلكين بالحيثية التعليلية اثباتا ونفيا فمبدأ
انتزاع الانسانية والفرسية مثلا هو نفس الانسان والفرس بما هما انسان وفرس
ومبدأ انتزاع الوجود هو نفس الانسان مثلا لكن لا بنفسه وبما هو هو بل تلقاء
الجاعل من حيث هو صادر عنه اي حيثية الانسانية مثلا لا حظ لها بخصوصها من
مناطية انتزاع الوجود بل الانسان انما ينتزع منه الوجود بما هو منتسب الى الموجود الحق
انتساب المجعولية والصدور فاذن خصوصية الانسان ملغاة في مناطية الانتزاع
حتى لو كان مكانه العقل والفلك بالذات كانت صحة انتزاع الوجود منحفظة
على شانها فاذن قد بان فرق تام بين المنتزع منه وبين مناط الانتزاع ومطابقة
لخصوصيات الماهيات المتقررة موصوفة بصحة انتزاع الوجود منها ولكنها
ملغاة في مبدئية الانتزاع ومناطيته بل انما مناط مبدئية الانتزاع انما هو
القدر المشترك بين كل الجائزات المتقررة اعني حيثية صدورها عن

الجاعل القيوم الواجب بالذات واستنادها اليه جل جنابه والمعنى بالوجود
ومفاده هو كون نفس الماهية متحققة في ظرف ما لا فرضية تقديرية وانما ذلك بجعل
الجاعل اياها جعلا بسيطا فاذن قد صار الامر الى ان مبدأ انتزاع طبيعة الوجود
وما ينتزع منه معنى الموجودية المصدرية مطلقا على ان هو المطابق بالحقيقة
انما هو القدوس الحق القيوم الواجب بالذات فلذلك اي شيء استند اليه
اية ماهية كانت لصح انتزاع طبيعة الوجود منه فاذن خصوصيات الماهيات انما لها
المدخلية في تخصص طبيعة الوجود وتخصصها بالاضافة اليها وليس لشيء منها
بحسب الخصوصية في مبدئية الانتزاع ومناطيته البتة فاية ماهية لوحظت
فانما منشأ انتزاع الوجود منها هو القيوم الواجب بالذات ومناط الانتزاع انتزاعها
استنادها اليه والوجود المنتزع يتخصص ويتحصص بالاضافة اليها اعني المعاني
المصدرية للذاتيات واما الانسانية والحيوانية مثلا فليست على تلك
الشاكلة وكذلك الزوجية والفردية مثلا اعني لوازم الماهيات فمنشأ الانتزاع
هناك خصوصيات الماهيات بما هي تلك الخصوصيات فالمنتزع منه ومطابق
الانتزاع فيها واحد هو خصوصية الماهية ولكن في الذاتيات نفس الخصوصية
بما هي هي وفي اللوازم نفسها لا بما هي هي بل بما لها العلية والاقتضاء لها
تقديس فاذن قد عاد الامر كله الى اقليم الله ورجع الوجود
كله الى صقع الله فاشهد ان الموجود الحق هو الواحد الحق الشخصي القيوم
الواجب بالذات البسيط الاحدي بالموجود الاله هو منشأ انتزاع الوجود ومصداقه

فهذا شأن الوجود واما الانسانية والحيوانية مثلا

ى متقررة موجودة صح

مطابقة بالذات وان انتزع مفهوم الوجود عما سواه بالاستناد اليه على ان
من حيث ما يتحصل بالفعل من جهة ذلك الاستناد باطلة الماهيات بالكلية الا بان
بالليس الساذج والسلب البسيط في حد انفسها بحسب لحاظ ذواتها بما هي هي
فاذن قد استبان ان القيوم الواجب بالذات هو الحقيقة والذات
والهوية على الحقيقة وما سواه مجازات في التقرر وذوات مجازية
في الوجود بحسب لغة الحكمة الحقة الخالصة التي واضعها القدس والمحض
والبرهان وان شاع اطلاق الحقيقة والموجود عليها حقيقة بحسب وضع
اللغة اللسانية ولعل هذه المعرفة هي كنه الكفر بالطاغوت وحقيقة الايمان
بالله تعالى في التنزيل الكريم اذ قال عز من قائل فمن يكفر بالطاغوت
ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها فلعل
الطاغوت كل عالم الامكان بنظامه الجملي الذي هو صنم الهلاك بطباع
الجواز الذي هو ظلم البطلان والعروة الوثقى نور اليقين الحق الخالص
الذي لا يعتريه غواصم الشكوك في ظلمات الاوهام من حوله ولا
ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والله تعالى اعلم برموز خطابه
واسرار وحيه وكان قوم الذوق وفريق الشهود من العرفاء المتصوفين
اذ يدينون بوحدة الوجود وتوحيد الموجود وفئة التقديس وحزب التأله
من الفلاسفة المحصلين حيث يقولون الوجود جزئي حقيقي قائم

بذاته

بذاته وانما لفظ الموجود الواقع على غيره من باب المتمشمش والحداد
الواقعين على الذوات بمعنى الانتساب لا بمعنى الانتزاع لو كانوا يشعرون
بسر العلم ويستبصرون دخلة الامر فينطقون بالحق ويرفضون تشبيه
الحق المحض والباطلات (باطلة) من حيث الذوات بالبحر والامواج وتعطيل العقل
عن انتزاع الموجودية المطلقة الفطرية من الجائزات المتقررة بالفعل
بالجعل لكانوا من الحكماء العظماء اليمانيين الالهيين ابناء الحقيقة ورصاد
المواقيت واولياء خلع الاجساد واقوام رفض الناسوت ولكان مما به
يدينون بمكيال الحق والتحصيل وما عليه يعولون ميزان الصدق والتعويل
تقديس ولكن من المحقق عندك انه كما النظر في تقررها ووجودها
بل في طبيعة التقرر والوجود يسوق العقل الى اثبات متقرر بالذات
وموجود بالذات اعني المتقرر بنفسه الذي مهيته هي بعينها تقرره ووجوده
فكذلك كل طبيعة هي كمال مطلق للمتقرر بما هو متقرر وحلية مطلقة للموجود بما هو
موجود كالعلم والقدرة والحيوة والارادة والاختيار الى كل ان مبدع
المهية ومفيض الوجود يجب ان يكون لا محالة في نفسه حقيقة حقيقية موجودة
فكذلك واهب الكمال المطلق للموجود بما هو موجود ومفيضه ولا سيما اذا
كان واهبا ومفيضا بذاته يجب لا محالة ان يكون في نفسه متحليا بذلك الكمال
غير عري منه فلذلك يمتنع ان يكون شيء يهب كمالا ما لذاته ويفيضه

على نفسه فكذا الوجود ليس يسوغ ان يكون من لوازم المهية على الاصطلاح الشايع
بل يجب ان يكون اما عينها البتة او مفاضا عليها من تلقاء الغير فكذلك الكمالات
الحقيقية المطلقة للوجود بما هو وجود وكيف يكون الشيء مفيض الوجود على نفسه
وهو مسلوب الوجود في حد نفسه او واجب الكمال لذاته وهو ممنوّ
بالنقص في مرتبة ذاته وبالجملة المفيض لابحة اكرم واجدى للمفاض
عليه فكيف يكون الشيء مفيضا على نفسه فاذن يجب ان يكون في الوجود
وجود بالذات حتى يتصور وجودها وفي العلم بالذات حتى يتصور
علمها وفي القدرة قدرة بالذات حتى يتصور قدرتها وفي الحيوة
حيوة بالذات حتى يتصور حيوتها وفي الارادة والاختيار ارادة
بالذات واختيار بالذات حتى يتصور ارادتها واختيارها وكذلك
في السمع والبصر وفي كل ما هو كمال في الاطلاق وبهذا ينطق القران الكريم
وفوق كل ذي علم عليم فاذن يجب ان يكون القيوم الواجب بالذات
في مرتبة ذاته موجودا بالذات وواجبا بالذات وعالما بالذات
وقادرا بالذات وحيا بالذات ومريدا مختارا بالذات وسميعا
بالذات وبصيرا بالذات حتى تصح بهذه الاشياء لا بالذات
في غيره من تلقاء فيضه وجوده فهو جل ذكره بنفس ذاته يستحق بهذه الاسماء
لا بحيثية ما وراء احدية ذاته الحقة اصلا لا تقييدية ولا تعليلية فهو

يجب

يقدر و يجب بما يوجد ويوجد بما يجب ويعلم بما يقدر ويقدر بما يعلم ويريد ويختار
بما يعلم ويقدر ويعلم بما يريد ويختار ويسمع بما يبصر ويبصر بما يسمع فكل
حيثية كمالية هي زينة الذات وحلية الحقيقة فانها مضمنة في حيثية الوجوب
بالذات بل هي بعينها نفس قاطبة الحيثيات الجميلة الكمالية فاذن
هو بنفس ذاته الاحد البسيط الحق وجود كله وجوب كله علم كله قدرة
كله حيوة كله ارادة كله اختيار كله سمع كله بصر كله وستستانف
بمطان بسط القول في ذلك من ذي قبل انشاء الله تعالى ه

تقديس فاذن الحقيقة الحقة هي الوجود القايم بذاته ثم الحقايق
والوجودات كلها اظلال الوجود الحق والوجوب الحق هو القايم بذاته ثم الوجوبات
كلها اظلال الوجوب والعلم الحق هو القايم بذاته ثم العلوم كلها اظلال العلم وكذلك
سنة القدرة والحيوة والارادة والاختيار والسمع والبصر والاحدية والوحدة

استضاءة هل قرع سمعك في طبقات الصناعة ان المشائية
تذهب الى ان كل متمايزين في التقرر وفي لحاظ العقل اما انهما مفترقان
بتمام المهية ليس منهما هي الطبيعة الجنسية طبيعة ما جوهرية اصلا او بعضه
من سنخ المهية فهناك طبيعة ما مشتركة جوهرية هي الطبيعة الجنسية
ومتممات اليها هي فصول ومقومات والمتحصل عند انضمام افراد نوعية
لتلك الطبيعة والانضمام انضمام اتحادي على سبيل التعيين وفي الجهة
التي اومانا اليها من قبل او هما متشاركان في الحقيقة النوعية والمهية بتمامها

اشتراكهما

مشترکۀ بینهما واما الافتراق من بعد المهیة بمنضمات عرضیة لاحقة بصنفیات او مشخصات والمتحصل بانضمام افراد صنفیة لجوهر المهیة او افراد شخصیة وانضمام تضام افترلنے تخصص بالتعین وتصحح به الاشارة ولیس یصح قسم رابع بل القسمة مستوفاة ضابطة حاصرة والرواقیة ولاسیما الاشراقیة تفسخ الضبط وتدفع الحصر ذاهبة الی ان الافتراق ربما یکون لابسنخ المهیة لابرمتها ولاببعضة منها ولابمنضمات زایدة فصول ومقومات او عوارض ولواحق بل انما بکمال نفس المهیة ونقصها علی ان یکون لسنخ المهیة بما هی مراتب فی الکمال والنقص وعرض بالقیاس الی مراتب نفسها وراء ما هو العرض بالقیاس الی افرادها المتضمنة لنفس المهیة دائما آخر زاید علیها فی الوجود او فی بعض لحاظات العقل فالعرض هناک بالقیاس الی الانضمامات والمتحصل من الضمامات افراد متخالفة بالمنضمات المعتبرة فی ذوات الافراد وما نحن بسبیله هو الفرض فی نفس المهیة بالشدة والضعف واما المتحصل فی کل مرتبة بعینها هو نفس طبیعة المهیة علی الشدة والازدیاد او علی الضعف والنقصان فهذا تحدید حریم النزاع علی حده ویجب تقدیس الواجب بالذات عن تلک الاقسام جمیعا لیتلألأ الامر التوحید حکومة الی ان افتی باطالة المشائیة انه ان لم یکن فی الاکمل شیء لیس فی الانقص فلا افتراق وان کان فاما معتبر فی سنخ المهیة فلا اشتراک واما زاید علیها فیکون لاحقة اما فصلا مقوما

ولست اضن تصحیح احتجاجاتهم علیه فانه اولیة الاتباع ۵

واما عرضیا لاحقا لیس فی مستوی الانحصار ولا علی حد الحریم المحدود ولیسوا یصنعون التفارق بکمالیة نفس المهیة کالسواد والحرارة ونقصیتها لابشیء یزید علیها وهما غیر معتبرتین فی سنخ المهیة بل لها وحدة مبهمة عریضة بحسب مراتب نفسها فی الکمالیة والنقصیة واما متمسک شرکائنا السلاف کالشیخ فی الشفاء وغیره من اترابه وهو ان ذات کل شیء واحدة فیجب ان یکون ذات الشیء لاتزداد ولاتنقص فانه ان کان مهیة الشیء وذاته هو الانقص من حدود الزیادة والنقصان والازید غیر الانقص فالازید غیر ذاته وکذلک ان کان الازید وکذلک ان کان الاوسط واما المعنی المشترک للثلثة الذی لیس واحدا بالعدد بل بالعموم فلیس هو ذات الشیء الواحد بالعدد فلیس لک ان تقول ان الزاید والناقص والوسط تشترک فی معنی واحد هو ذات الشیء فانه وان کان فی حد الحریم لکنه لیس علی مستوی الاجداء والاستقامة فان ما لا یحتمل الاشتراک والتعمیم انما هی الوحدة العددیة الشخصیة المعینة واما الوحدة بالعموم وهی الوحدة المبهمة التی هی للطبایع المرسلات والوحدة العددیة الشخصیة المبهمة التی هی اسیولی عالم الاسطقسات فلیستا تأبیان انحفاظ الذات الواحدة المبهمة بعینها فی المراتب المتکثرة المتباینة کما ان فی الطبیعة المرسلة عرضا بحسب انواعها المتباینة بالفصول و اشخاصها المتکثرة بالعدد بالمشخصات فقد یکون فیها عرض بحسب مراتب

نفسها الكلية والشخصية فالوحدة المبهمة بالعموم كما يكون ابهامها بالقياس الى الافراد
النوعية والافراد الشخصية فكذلك يكون بالقياس الى المراتب التمامية و
الشخصية والطبيعة المرسلة الواحدة في حد نفسها بالوحدة المبهمة العمومية
تعم المراتب بأسرها في جميع الصور وكذلك سبيل الوحدة الشخصية المبهمة
والذات المبهمة الواحدة بالشخص تلك الوحدة بالقياس الى مراتب
النوعيات والتشخصات التي لها بالعرض **تشريق**
الم يستبن لك في تضاعيف الصناعة ان تكثر الطبيعة المرسلة بالذات
هو بعينه تكثر الاشياء الطبيعية بالذات وتكثر الاشياء الطبيعية بالذات
هو تكثر الطبيعة المرسلة بالعرض وانما ذلك لان الطبيعة المرسلة داخلة
في قوام الشيء وهو الفرد من جوهريات ذاته بما هو فرد لها والشيء الطبيعي
بما هو فرد الطبيعة المرسلة خارج عن قوام جوهرها ومن خواصها وعوارضها
التي بعد الذات في مرتبة اخيرة وان هذا الا لتضمن الفرد بما هو
من عرضيات الطبيعة في لحاظ التعين والابهام بتة فالكثرة بالعدد
للافراد بالذات كثرة بالعدد للطبيعة بالعرض ثم ليس يصح ان
توصف الطبيعة بالكثرة بالعدد بالعرض الا من حيث الكثرة بالعدد
التي هي للافراد بالذات اليس مفاد الوحدة او الكثرة بالعدد توحد
الوجود او تعدده وليست الطبيعة توجد الا بعين وجودات الافراد
فاذن تكثر المراتب الكمالية والنقصية انما هو تكثر في الطبيعة المرسلة

الطبيعي ص

بالذات فيكون هناك طبيعتان مختلفتان في سنخيهما لا طبيعة واحدة
مختلفة بالكمالية والنقصية واما هو تكثرها بالعرض فيكون الكمالية لا محالة
بشيء يزيد على جوهر الطبيعة ويعرضها بعد الذات في مرتبة اخيرة
لا بنفس الطبيعة فيكون للمرتبة الكمالية فرد اما من الافراد متحصلا من فصل
مقوم او عرض مصنف ومشخص بتة فهذا سبيل تقويم البرهان فاذن
ذات الشيء لا تحتمل الزيادة والنقصان وكذلك ما هو مقوم الذات لا
يحتملها فانه ان كان اذا زاد قومها بزيادته فالذات المتقومة ليست
هي الا الازيد فيه او بنقصانه فليست هي الا الانقص فيه او بما هو هو
لا من حيث هو يزيد او ينقص فيكون المقوم هو المعنى العام المرسل
حكومة فاما متشبثات اولئك الاقوام من ان المقدار
التام والناقص ما زاد احدهما على الآخر بعرض ولا فصل مقسم للمقدار
فانه عرضي ايضا لما يقسمه فالتفاوت في المقادير بنفس المقدار وليس الزائد
خارجا عن المقدار بل ما زاد به هو كما ساوى به في الحقيقة فليس الافتراق
بين الخطين المتفاوتين بالطول والقصر الا بكمالية الخط ونقصه وكذا بين
السواد التام والناقص فانهما اشتركا في السوادية وما افترقا في
امر خارج عن السوادية فصلا كان او غيرها فان التفاوت في نفس السوادية
فالجامع بين هذه الاشياء كلها التامية والنقص في نفس المهية وان
حد الحيوان هو انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة ثم الذي نفسه اقوى
على التحريك وحواسه اكثر لا يشك ان الحساسية والمتحركية

اتباع الرواقية بهذه العبارة بعينها في كتاب المطارحات ه

بما اورد في حكمة الاشراق ه

فيه اتم فيكون حيوانية الانسان مثلا اتم من حيوانية البعوضة
مثلا وان لم يستعمل في ذلك ادوات التفضيل والمبالغة بحسب اللغة
اللسانية فالحقايق لا تقتنص من الاستعمالات اللغوية والاطلاقات
العرفية الجمهورية وان الوجود القيومي الوجوبي اتم لا محالة من وجودات
الجايزات الفاقرة الهالكة فواهية الاساس موهونة البنيان فان
المقدارين الزايد والناقص مهية المقدار فيهما على شاكلة واحدة وليست
طبيعة المقدارية في احدهما ازيد بل انهما في حد التعين الفردي اختلفا
في التمادي على ابعاد محدودة الى حدود معينة وذلك امر خارج عن
طبيعة المقدارية بما هي مقدارية عارض لها من جهة اختلاف استعدادات
المادة المنفعلة وهو يستتبع كون الفردين في حد هويتيهما الفرديتين
بحيث اذا اعتبر احدهما مقيسا الى الآخر كانت هناك زيادة بحسب
الهوية الفردية العارضة للطبيعة اخيرا بعد مرتبة المهية المرسلة لا بحسب
نفس جوهر الطبيعة فالخط الطويل والخط القصير ان لوحظا من حيث طبيعة
الخطية اي البعد الواحد كان كل منهما طولا وخطا حقيقيا يضاهي الآخر في انه
بعد واحد ولا يعقل بينهما في هذا الطباع تفاوت اصلا وان لوحظ احدهما
بقياسه الى الآخر كان الازيد منهما طولا اضافيا يفضل على الآخر بحسب خصوص
الهوية الفردية فالطول الحق ليس يقبل الازيد والانقص بل انما الطول
المضاف وكذلك الكثرة بلا اضافة هي العدد والكثرة بالاضافة عرض

في العدد والكثير الحق ليس يقبل الاكثر والاقل بل انما الكثير المضاف وطبيعة
السوادية ايضا في السوادات المختلفة بالشدة والضعف على سبيل واحد
وانما ذلك الاختلاف بحسب خصوصيات افراد الطبيعة ومن حيث الاضافة
العارضة لا في جوهر المهية وسنخ الحقيقة فالسواد الحق لا يقبل الاشد والاضعف
بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء هو البياض بالقياس الى آخر وكل ما
يفرض من السواد فهو لا يقبل الاشد والاضعف في حق نفسه بل انما عند ما يوخذ
بالقياس فلذلك كان تقابل الطرفين وهما السواد الصرف والبياض الصرف بعينه
يعم الاوساط ولا تزداد بذلك انواع التقابل ولا ينصدم اشتراط التضاد
الحقيقي بغاية الخلاف على ما في الفلسفة الاولى الالهية والحكمة التي فوق
الطبيعة ثم ليس فصل الحيوان هو الاحساس والتحرك بالفعل بل هما من الافعال
والخواص العارضة وانما الفصل مبدا القوة على ذلك حسبما استبصرتم
من الالات والمهيئات وربما تلك تختلف بحسب الانواع المختلفة التي
تحته وكذلك ليس اذا كان بعض الناس افهم وبعضهم ابلد فقد قبلت القوة
النطقية زيادة ونقصانا بل ولولا لو كان واحد من الناس لا يفقه شيئا
البتة يصدق صادق فعلت الافاعيل النطقية وهي واحدة ولكنها يعرض لها
تارة عوز الالات القلبية والدماغية مثلا وتارة معاسرتها وعصيانها
فيختلف بحسب ذلك افعالها وطباعها ثابت على شاكلته كالنار تختلف افعالها
بحسب اختلاف المنفعلات والمادة التي تفعل بها فيها وربما تكون النفس الشخصية

ناقصة في وجودها الشخصي لنقصان استعداد المادة التي تستحقها فليس الذهن
ولا الحدس ولا شيء من مضاهيات ذلك فصلا يقوم الانسان المرسل با
لحيوان بل هي عوارض وخواص تستتبع المهية المرسلة والكمال والنقص فيها
من جهة الاستعداد المتولد من استعدادين استعداد الفاعل و
استعداد المنفعل فاما الذي للفاعل نفسه فغير مختلف فاما كمال القيوم
الواجب بالذات وتماميته فبحسب حقيقته الوترية الاحدية القدوسية
لا بحسب مهية مشتركة وقد دريت ان الحقيقة الحقة هي بالحقيقة مبدأ
انتزاع الوجود وانما ينتزع من الجائزات الباطلة من تلقاء استنادها الى
الحقيقة الحقة فلذلك يختلف الوجود القيومي الواجبي والوجودات الجائزية
الهالكة بالاولية والاقدمية والكمال والنقص من جهة تمامية الحقيقة
الغير المشتركة ونقصانيتها لا لان في مفهوم الكون المصدري شدة
وضعفا تشكيكيا فالتمامية والنقص في
الهوية الفردية شدة وضعف في الكيف وقلة وكثرة في العدد و
الكم المنفصل وزيادة ونقصان في الكم المتصل فلكل انحاء مختلفة تستحق
اسامي مختلفة ليس ما به الفضل في التمامية المقدارية بما هي تلك التمامية
ليس نفس الهوية التامة بل عضة موهومة منها مضاهية الحقيقة
للهوية الناقصة ولمساويتها التي هي العضة الاخرى من الهوية التامة
فلذلك لم يكن يمتنع هناك الاتحاد في الوجود اذ كانت الحقيقة المشتركة

هي الممتدة بالذات وانما الافتراق بخصوصيات الابعاد الامتدادية في
المساحة وفي التمامية التي هي في الكمية الانفصالية بما هي تلك التمامية
ايضا عضة من الهوية التامة ولكن مباينة المهية والوجود للعضة الاخرى
منها ولمساويتها التي هي الهوية الناقصة وليس يتصور هناك الاتحاد
بالوجود اصلا واما التمامية التي في الكيف بما هي تلك فقطعا ليس ان
ما به الفضل فيها ليس عضة من الهوية التامة موجودة او موهومة
بل ما به الاتمية هناك هي نفس خصوصية الهوية التامة من حيث تلك
الهوية بكلية ذاتها الخاصة وانما يستتب ذلك لو كان لطبيعة ما جنسية
كالمهية السوادية فصلان يحصلان حقيقتين متباينتين يكون كل واحدة
منها بنفسها اتم واشد من الاخرى لا بجزء لها الممايز في الوجود او في
الوهم للجزء الآخر اذ لو صح ذلك لكان تمام طبيعة نوعية مشتركة وعوارض
لاحقة مصنفة او مشخصة كانت تلك العوارض لا محالة مايزة في الوجود
والتصور وان كانت الطبيعة موجودة بعين وجود الصنف والشخص بتة
ولكان ما به الاتمية في الهوية الشديدة الصنفية او الشخصية عضة
منها متميزة الوجود او الوضع وهو خرق الفرض ومخالفة الحدس و
الفطرة فاذن قد استبان بسبيل البرهان على ان الشدة و
الضعف يتباين الحقيقة النوعية واختلاف الفصول المقومة والشديد
والضعيف مختلفان بالنوع وكذلك الكثرة والقلة والكثير والقليل بتة

واما الزيادة والنقصان فباختلاف المشخصات وتكثر الهويات
الشخصية وكان ذلك ايضا على سلف العشيرة عسيرا فاضطرهم الى ان
يكلوا الامر راسا الى الحدس الصايب فاذن ليس في الكيف زيادة
ونقصان ولا تزيد وتنقص بل انما شدة وضعف ولا اشتداد
وتضعف بل انما الزيادة والنقصان والتزيد والتنقص في اما مقوله
الجوهر فليس يصح فيها شي من ذلك وليس الاشتداد ببقاء الضعيف
متغيرا في نفسه ولا بانضمام شي اما اليه بل بتحرك الجوهر الموضوع
بما فيه بعينه على ان ينسلخ عن النوع الضعيف ويتلبس بالنوع الشديد
بالحركة وهذا الاخير قد استمر عليه اتفاق الفئتين تشريق
فان شاء شاء ان ينقاد للحق يستمع لضابط الاختلاف التشكيكي
فليعلم ان التشكيك هو ان تختلف قول الطبيعة المرسلة على افرادها
في نحو الفردية وفي درجة الفردية وانواعه اولوية واقدمية واتمية
اما بالاشدية او بالاكثرية او بالازيدية واما الاختلاف بالنفسية والجزئية
وبالذاتية والعرضية فوراء طباع التشكيك وليس يسوغ شي من الانواع
في المهية وفي جوهريتها اصلا اما الاولان فلاستواء نسبة
الطبيعة الى الاشياء الطبيعية التي هي ذاتية لها وامتناع تخلل الاقتضاء
بين جوهر الشي وجوهريته واما الاخير باحسنا في الثلثة فلنتل عليك

والنقص

والنقص بالعارض ساقط فالذي يقال بالتشكيك مطلقا هو العرضي المحمول
والكمالية المعتبرة في الاتمية منه انما هي في خصوصية الفرد القايم
في المعروض من افراد العارض المبدا لاشتقاق المحمول بحسب الهوية
الفردية فطبيعة السواد مثلا على التواطي الصرف في افرادها
الشديدة والضعيفة قاطبة وانما التشكيك مفهوم الاسود على
معروضي الفردين المختلفين بالشدة والضعف في حد الهوية الفردية
واما ازدياد الطبيعة المرسلة في بعض الافراد فقد احاله البرهان المتلو
عليك اجاثر مرسلة على الاطلاق فكما لا كمية ازيد في انها كمية من كمية
وان كانت كمية ازيد من كمية ولا كثرة اكثر في انها كثرة من كثرة وان
كانت كثرة اكثر من كثرة ولا سواد اشد في انه سواد من سواد وان
كان سواد اشد من سواد فكذلك لا متكمم ازيد في انه متكمم من متكمم وان
كان متكمم ازيد في الكمية العارضة له من متكمم اخر في كميته العارضة
ولا متكثر اكثر في انه متكثر من متكثر وان كان متكثر اكثر عددا العدد
العارض له من متكثر اخر في عدده القايم فيه ولا مسود اشد في
انه مسود وان كان مسود اشد في سواده القايم فيه من مسود اخر
في سواده فاذن لا تشكيك الا في المشتق عن العوارض المختلفة بالكمالية
والنقصية في حد هوياتها المتخصصة لا في سنخ مهيتها المرسلة بالقياس
الى معروضاتها التي هي افراد بالعرض للمشتق واذ مقولة الجوهر مهية

المشكك ل

اسود من صح

منعوتية غير قايمة بي شيء فلا تشكيك فيها اصلا ولا جوهر اتم جوهرية
من جوهر بل انما الجواهر الاولى اولى واقدم من الجواهر الثانية في
التجوهر والوجود لا في الجوهرية ورب حقيقة جوهرية هي كاملة تامة
بحسب ذاتها الخاصة بالقياس الى حقيقة اخرى ناقصة جوهرية كما لعقل
بالنسبة الى الهيولى والانسان بالنسبة الى الفرس لا في طباع الجوهرية
ولا على شاكلة التمامية التي تعرفتها في الكيف والكم ثم المتصل والمنفصل
والوجود المطلق الفطري التصور تختلف في الموجودات بالاولوية والاقدمية
وليس يتصور له افراد متحصلة في انفسها حتى يصح اختلافها بالتمامية
والنقصان بل انما حصص متخصصة متمايزة بنفس الاضافة الى الموضوعات
المختلفة لا قبل الاضافة تقديس ومن المستبين لك ان حيثية
الوجوب الذاتي فعلية محضة من كل جهة ليس يعتريها شوب قوة ولا
يشذ عنها حيثية ما كمالية اصلا بل هي بعينها جملة الحيثيات الكمالية والتمامية
وفوق التمامية فاذن وجود الواجب بالذات وكمال وجوده وحقيقته وكل
حقيقته واحد وكذلك كماله واقصى الكمال اي لا متناهية في مراتب الشدة
واحد فليس يصح ان يكون واجبان بالذات يختلف الهوية بالتمامية
واللاتمامية حتى يكون احدهما اتم حقيقة واكمل هوية واجل ذاتا
واسبغ كمالا من الآخر فالواجب بالذات هو الوجود الصرف والوجوب
البحت والجمال الحق والكمال المطلق تقديس ان حقيقة

وجوب

وجوب التقرر والوجود بالذات يمتنع ان تكون ماهية نوعية لمختلفين بالعدد
الم يطلعك ما اتيناه في صحفنا ان كل ما يخصه حد نوعي فانه لا يحتمل
اشخاصا كثيرة الا من جهة المادة اليس ما هو في ذاته بريء من الشوائب
المادية والغواشي الغريبة التي لا تلزم ماهيته عن ماهيته انما يلحقه ما يتبع
ماهيته عن ماهيته فلا يمكن ان يتكثر الا بالماهية لا بالاشخاص الداخلة تحت
ماهية محصلة نوعية فانما تشخص النوع المتكثر الاشخاص بالمادة
الحاملة من حيث انها تقبل التشخصيات الكثيرة لا من حيث انها تفعل
التشخص او ان لها صنعا ما في فعله بل جاعل التقرر والوجود هو الذي يفعل
التشخص على ان من تلقائه الوجود المتعين بامتناع الشركة من حيث
الارتباط بالمتشخص بالذات والاعراض المحمولة كالاين والوضع ومتى
مثلا مسماة بالاشخاص بالمتشخصات على ان هي لوازم وامارات للتشخصية
الوجود المادي فاذن الماهية المجردة عن المادة لا يمكن ان تكون لذاتين
واتمام حق طباعها ان يكون نوعها لتشخصها بعينه والشيئان انما هما
اثنان اما بسبب المعنى واما بسبب الحامل للمعنى واما بسبب الوضع
والمكان او الوقت والزمان وبالجملة لعلة من العلل فكل ممكن موجود بعينه
لا لتشخص بعينه فقط فهو متعلق الذات لا محالة بشيء من العلل ولواحق العلل
فلا يكون هو بعينه الحقيقة القيومية التي هي بعينها الوجوب بالذات
ومن اسلوب آخر المعنى الواحد انى لا يتكثر بذاته والا لم يكن يوجد لواحد

واذ لا وحدة فلا كثرة فيكون اذا كثرناه بنفسه فقد ابطلنا كثرته فقد
ابطلنا نفسه فاذن وجب ان يكون لكثرته ولوجود كثرتين منه علل
فاستحال ان يتصور ذلك في حقيقة الوجوب بالذات بتة وايضا لو كان
معنى الوجوب بالذات طباعا نوعيا وليس هو لواحد بعينه فقط
بل ولغيره ايضا فاما ان يكون ذلك الواحد واجبا بالذات هو نفس كونه
هو بعينه فلا يكون الغير واجبا بالذات بالضرورة واما ان كونه واجبا
بالذات لامر ما ليس وراء كونه هو بعينه فيكون كونه هو بعينه شيئا خارجا
عن طباع الوجوب بالذات فيكون هو بهويته المعينة لا محة جايزا فاقرا
معلولا تقديس وكما امتنع ان يكون حقيقة الوجوب بالذات مهية
محصلة نوعية فكذلك يستحيل ان يكون هي طبيعة مبهمة جنسية منقسمة بالفصول
اما استبان لك في الحكمة التي هي فوق الطبيعة وفي الفلسفة التي هي كمال
العلوم ان الفصل او ما يقام مقامه ليس بسبب لجوهر الجنس اي ليس يفتاق
اليه قوام معنى الطبيعة الجنسية او ما يقام مقامها بل الفصول متضمنة في معنى
جوهر الطبيعة المرسلة المبهمة التي هي الجنس وانما فصل ما بعينه يعينها
ويحصلها ويفيدها استكمال تقوم الحقيقة التامة المحصلة واستتمام تصحح
الانية والحصول بالفعل فاذن اذا كانت الطبيعة كالحيوان واللون
التي ليس الحصول بالفعل هو نفس طباعها ولا متضمنا في جوهر ذاتها ساغ
ان يكون قد بقي لها منتظرا ان تتقوم ذاتا خاصة في الوجود وحقيقة

مستتمة التحصل في الفعلية فيكون لها فصل ليس يفيد المعنى الجنسي حقيقة
وقوام جوهره من حيث معناه بل يفيده التقوم بالفعل ذاتا محصلة
موجودة فاما حقيقة الوجوب بالذات فهي نفس تاكد التقرر ومحض الوجوب
وليست الموجودية بالفعل امرا خارجا عن مرتبة نفسها وعن معنى ذاتها
فلو كان لها العموم الجنسي كان ما هو كالفصل هناك مفيدا معنى ذاتها
وطباع حقيقتها فكان ما هو كالفصل بما هو كالفصل داخلا في طبيعة ما هو
كالجنس بما هو كالجنس في اللحاظ الذي فيه تمايز موضوع التعيين والابهام
مع تخالطها وهو خلف فاسد تقديس وبالحري ان
نقول قولا مرسلا ان كل طبيعة مرسلة جنسا كانت او نوعا فان
الفصل لا يدخل في معنى معناها ويفيد نفس ذاتها العامة المرسلة بل انما
يكون مناط تحصلها ومعيار موجوديتها بالفعل والوجوب بالذات هو نفس
التقرر والوجود مع امتناع البطلان وعدم العدم بالنظر الى نفس المعنى
وطباع معنى المفهوم فاذن الموجودية بالفعل لا هناك مثابة نفس
اللونية والانسانية ههنا فكيف يصح ان تناط بشيء من الفصول او
الخصوصيات والعوارض والواجب بالذات هو الغني المطلق وليس له
وجود ثان بعد ماله في مرتبة ذاته بحسب اصل معناه واللون او الانسان
له بعد اللونية والانسانية وجود يستند الى علة فاذن قد برزع ان
وجوب التقرر والوجود بالذات ليس يصح ان يكون طباعا يحتمل الاشتراك

المنوع او الخاصة المصنفة او المشخصة
ليس يسوغ ان صح

مثابتها صح

نفس صح

اصلا وبالجملة القيوم الواجب بالذات بحيث يكون متوحد الحقيقة
ومتشخصا بذاته لست اقول بلوازم حقيقته وبعوارض ذاته والا
لم تكن مهيته هي بعينها انيته فليس يسوغ ان يق انه طبيعة مرسلة
ولا انه يتخصص بعينه من مرسلة ومن لوازم مخصصة مشخصة بل انه بنفس
ذاته متفرد ومتمايز عن كل شيء هو غير ذاته ويمتنع ان يكون حقيقته بغير هويته
الواحدة ولا يوصف بانه كلي وطبيعة مرسلة ولا بانه جزئي وفرد
من طبيعة مرسلة بل هو الواحد الحق من كل وجه والاحد المطلق من كل جهة

تقديس واذ حقيقة الوجوب بالذات جعلية محضة من
جميع الجهات فالوحدة الشخصية كالهيولى الاولى المبهمة الذات
الموجودة والمبهمة الهوية الشخصية ليست عن ساحة جنابه الاقدس قصيا
مراتب النائي والابتعاد واذ هو متوحد بالحقيقة متشخص بالذات غير متعلق
بالغير فلا مثل له واذ ليس يصح تكافؤ بينه وبين شيء في قوة الوجود
فلا ند له ولا شريك له واذ هو وجود بحت متمجد عن امكان العدم وصحة
الفساد متعال عن الموضوع متقدس عن المادة وعلائقها والاضداد
باسرها اضداد متفاسدة متكافئة امكان الاستعقاب والتعقب على
موضوع واحد فلا ضد له ولا كيفية ولا كمية ولا وضع ولا اين ولا متى له
واذ لا علة له فلا حد له واذ لا جنس له ولا فصل بل لا اجزاء له اصلا ولا احتمال
حيثية وحيثية فيه بل لا صحة الاكتناه بحيثية مغايرة اصل الذات مطلقا

فلا حد له ولا ما يقام مقام الحد توسعا ولا مهية له بل مهيته انيته وحقيقته وجوده
وليس له شيء مما تشابه به الذات وانما يوصف بعد الانية بسلب
المشابهات عنه وبايجاب الاضافات كلها اليه فان كل شيء منه وليس
شيء مما منه وهو كل شيء مشاركا له وليس هو شيئا من الاشياء بعده ٥

تقديس واذ لا حد له ولا ما يقام مقام الحد على سبيل التوسع
بل ان العقل ربما اجاءه الاضطرار في شرح اسمه الى الاستيناف توسع
آخر في التوسع المألوف والحد والبرهان متساوقان متشاركان فلا برهان
عليه اصلا بل هو البرهان على الاشياء والافلاك اي كل ما في عالم الجواز
الذي هو اغول جوهر الذات في الليس الخالص والهلاك السارج فهو
الشاهد على كل مهية ووجود وكل ذات وصفة كما يقول القرآن الحكيم اولم
يكف بربك انه على كل شيء شهيد ويقول شهد الله انه لا اله الا هو
وانما على السبيل اليه دلايل واضحة وبوارق لامعة فالذي يحاول اولا
ان يبرهن عليه هو ثبوت من الثبوتات الرابطة في العقود التي
هي الهليات المركبة لشأن من الشئون الاضافية لذاته ككونه جاعل
المهيات وصانع العالم اعني فاقة العالم الى جاعليته وصانعيته على ان
يكون حالا للعالم لا حالا للجاعل الصانع اي يحقق ان العالم ذو جاعل صانع واجب
الوجود او كونه فرد المفهوم الموجود المطلق اي كونه المنتزع منه لمفهوم الوجود
المصدري الفطري والمصداق لمفهوم الموجود المشتق منه اعني الاستدعاء

مقام حد

طباع هذا المفهوم المصدري ذلك على ان يكون بهذا اللحاظ حال المفهوم المنتزع
لاحال الذات التي هي المنتزع منه فيتبين الامر من جهة العلة اذ طباع
الجواز وطبيعة الوجود بحسب صحة الانتزاع بالفعل من الذوات الجائزة
علة لذلك فالمعلول بحسب الوجود المحمول ربما يكون علة بحسب الثبوت
الرابط كالمؤلف بالقياس الى المؤلف ولزوم الشيء الملزومه قد يلحظ بحيث
يكون حال الملزوم وقد يلحظ بحيث يكون حال اللازم ثم اللازم قد يكون بخصوصه
علة للملزوم مهما لحظ على ان هو حاله اي اعتبر كون اللازم بخصوصه بحيث
لايتبع الا ذلك الملزوم بعينه كما ان الملزوم ايضا علة له مهما لحظ على ان هو
حاله اي اعتبر كونه في ذاته بحيث يستتبع ذلك اللازم كما الحال في الحرارتين
المتخلفتين بالنوع اللازمتين للشمس والنار وليس يلزم كون شيء واحد هو
اللزوم مستندا الى علتين هما الملزوم واللازم فاذن تستبين بالفحص من
طريق اللم ان العالم الموجود متساوق البتة في الحصول بالنسبة الى الصانع
الواجب بالذات فيتم ان الواجب بالذات صانع للعالم عقدا ايجابيا
فيكون اذن وجود موضوع ذلك العقد في نفسه من البينات بالضرورة
الفطرية ثم يتدرج على التنزل منه ومن جوده وخيريته الى مراتب
المجهولات على سبيل البرهان اللمي الى اقصى الوجود مفحص
لايخفين عن فطانتك ان جوهريات المهيات الجائزة وكذلك عرضياتها
المقابلة للجوهريات ليست هي المفهومات المعبر عنها فان المعبر به خاصة

ولازم

ولازم لما يعبر عنه على الاطلاق وانما المحكوم عليه بانه جوهري او عرضي
هو المعبر عنه الذي هو بذاته مبدأ لزوم ذلك اللازم وخاصيته والاختلاف
بالجوهرية والعرضية في اولات العنوانات في حد ذواتها لا في
مفهومات العنوانات انفسها اليس مما قد بان لك في الفلسفة التي فوق
الطبيعة ان الفصول المقومة للانواع مطلقا والاجناس العالية التي
لاجنس فوقها اذ هي بسائط في ذواتها وعند العقل ايضا لايمكن تعريفها وتحديدها
والاشياء التي يؤتى بها على انها فصول او اجناس فانما هي تدل عليها وهي
لوازم وعنوانات بل ان رهطا من شركائنا الرؤساء السلاف ربما
تسمعهم يقولون ليس في قدرة البشر الوقوف على حقايق الاشياء ولا
سيما البسايط منها الا من سبيل اللوازم ونحن لانعرف حقيقة الحيوان
مثلا وانما نعرف شيئا له خاصية الادراك والفعل والمدرك الفعال ليس هو
حقيقة الحيوان بل هو خاصة ما ولازم والفصل الحقيقي له لسنا ندركه
وكذلك لانعرف حقيقة الجسم بل نعرف شيئا له هذه الخواص وهي الطول والعرض
والعمق والذي يقتضيه الفحص البالغ انه ربما تنطبع في العقل حقيقة
لجنس مقولة الجوهر واذ هي بسيطة لايحللها العقل الى جنس وفصل
فليس للعقل ان يعرفها ويعبر عنها بصرف كنهها فيدرك منها خاصية
اولية تلزمها بنفس ذاتها وهي انها مهية منعوتية حقها انها اذا
وجدت في الخارج كانت لا في موضوع فيعبر عنها بتلك الخاصية ويجعلها
عنوان نفس الحقيقة فمفهوم العنوان وان كان عرضيا لازما الا ان

ذا العنوان والمعبّر عنه هو نفس جوهر الحقيقة وفصول الانواع بأسرها على هذه
الشاكلة فالفصل المقوّم للانسان مثلا يدرك ويعبّر عنه بالناطق اي مستحق
ادراك الكليات ومبداه لانه يدل على الفصل المقوّم وهو المعنى الذي اوجب
للنوع ان يكون ناطقا فاذن التحديد بمثل هذه الاشيا يكون رسوما
اقيمت مقام الحدود على التوسع لا حدودا حقيقية وليس يتصور في الفصول
والاجناس البسيطة الا مثل هذا التحديد الذي هو على سبيل التوسع والتجوز
ثم المركبات يصح تحديدها بالحدود التوسعية وبالحدود الحقيقية ايضا فالانسان مثلا
اذا عرّف بالحيوان الناطق فان عني بهما مبدأ آثارهما اي المعنى الذي بنفسه اوجب
الحيوانية والمعنى الذي بنفسه اوجب الناطقية كان حدا حقيقيا من جنس
وفصل حقيقيين وان عني بهما عنوانا المفهومان كان رسما بالحقيقة وحدا
على التوسع من جنس توسعي وفصل توسعي لا كالرسوم المشهورة من العوارض
اللاحقة والعرضيات المصطلحة التي ليست هي عنوانات جوهر الحقيقة بل هي
عنوانات امور تلحق الذات بعد قوام الحقيقة كالضاحك والكاتب فاذن
قد استبان ان العرضي الذي بازاء الجوهري كالابيض عنوان المفهوم منه
ودو العنوان المعبّر عنه بالعنوان كلاهما عرضيان واما الجوهري فان عنوان
المفهوم منه عرضي بخلاف ذي العنوان المعبّر عنه بالعنوان فانه جوهري بتة
وان اجزاء حد البسيط اجزاء الحد لا القوام واجزاء حد المركب اي الجنس
والفصل اجزاء الحد والقوام جوهره جميعا وان الرؤسا الشركا يقولون
ربما يقام رسوم من اجناس وفصول ويرومون بالخواص الفصول التوسعية

المعبّر بها عن الفصول الحقيقية لدلالتها عليها بالذات وبالجملة الفصول
والاجناس البسيطة تلحظ لها لوازم وعنوانات يوصل الذهن تصورها
الى حاق الملزومات وتعريفها بها لا يقصر عن التعريف بالحدود فلذلك تعدّ
حدودا على التوسع وذلك في مطلبي ما الاسمية وما الحقيقية كليهما و
السؤال مطلقا عن نفس الماهية ولكن تارة بحسب استعمال الاسم وتارة بحسب
التقرر والوجود والاتباع للمقلدين اذ لا قسط لهم من التفتيش الا الاذعان
كذا الامر فيغلطون فيزعمون انه رسمت بالخواص العرضيات اللاحقة
المستعملة في ازاء الجوهريات ثم ربما يخصصون الحكم بمطلب ما الشارحة للاسم
وليسوا يشعرون انه انما المعلوم بالحقيقة في العلم الارتسامي الصورة التي في الذهن
ثم الامر العيني معلوم ثانيا بالعرض لا بالحقيقة وان افتراق العلم بالشيء بالوجه عن
العلم بوجه الشيء ليس الا بضرب من الاعتبار والمعلوم بالحقيقة في الصورتين ليس الا
كنه الوجه ولا علم بالذات الا العلم بالكنه الا انه ربما كان كنه شيء ما وجها لشيء آخر
فاذا اعتبر بما يصلح للانطباق عليه قيل ان معلوميته بالذات معلومية ذلك
بالعرض وليس يصح ان مائيته او هليته مائية او هلية لم ان مطلب ما الشارحة
يتعقب بعينه مطلب ما الحقيقية بعد العلم بالتقرر فكيف يصح اختلاف الجواب فيهما
بالحدية والرسمية تقديس فعلمن ان سنة الحقيقة القيومية
الوجوبية متعالية عن شاكلة هذه الماهيات فانها على الاحدية الحقة والبساطة
المطلقة بخلاف البسيط الجوازية فليس للعقول القادسة سبيل الى اكتناه حقيقة
يعبّر عنها بالوجوب بالذات سبيل اصلا بل انما يعقل مفهوم الواجب بالذات

البرهان يحكم ان في النور قيوما لو ادرك بذاته كان مفهوم الوجوب الذاتي
والواجب بالذات عنوانا له وحكاية عنه فهذا المفهوم له كعنوانات
الجوهريات للمهيات الا ان تلك بحسب ادراك القوى العاقلة ونيلها
وهذا بحسب شهادة البرهان وحكمه مع ان العقول النورية ليست بجعليتها
تنال من المشهود له شيئا فاذن قد انفصلت وانحازت نسبة الوجوب
بالذات الى البارئ الحق تعالى عن نسبة عرضيات المهيات وجوهرياتها
اليها على الاطلاق فاذن شرح اسم القيوم الواجب بالذات يضطر العقل
الى ان يستانف توسعا آخر في التوسع المألوف الشايع في بسايط
الانواع الجائزات على نمط ارفع واسلوب اقدس ويعبر في زبر
السالفين عن استيناف التوسع في التوسع بالاضطرار ويجعل مقابلا
للتوسع وشقيقا له وبالجملة اذ هو جل ذكره منفصل الحقيقة عما عداه
مطلقا فليس يلزم ان يوصل تصوره العقل الى حقيقته بل لا وصول
للعقول الى حقيقته فاذن كما لا حد له لا تعريف له يقوم مقام الحد على
التوسع بل هناك ضرب آخر من التوسع يعرف بالاضطرار

تشريق كل معنى مصدري يكون مبدا
انتزاعه من الشيء ذاته بذاته لا باقتضاء من الذات لذلك ولا باعتبار
حيثية من الجنبات مع الذات اصلا لا تقييدية ولا تعليلية فان
لمنع ذلك الشيء مطابق الانتزاع ومصداق الحمل بالذات

يجب ان يكون اما نفس مهيته كالانسانية بالنسبة الى ذات
الانسان او شيئا مما يدخل في جوهر المهية كالحيوانية بالنسبة
اليه وبالجملة لا يكون ذلك المعنى من لواحق الذات وعوارض المهية
فان شيئا من العوارض اللاحقة ليس ينتزع من الذات بما هي
ولا يحمل عليها بنفس جوهر المهية

تقديس اما بان
لك فيما سلف تصحح قولنا كما ان لازم الحقايق المختلفة يجب ان يكون
في الحقيقة لازما للطباع المشترك ومستندا اليه والخصوصيات بأسرها
ملغاة فكذلك المعنى المصدري المنتزع من ذاتين بنفس الذات لا بحيثية
ما وراء الذات تقييدية او تعليلية كالانسانية من زيد وعمرو والحيوانية
من الانسان والفرس يجب ان يكون ما هو مبدا انتزاعه بالحقيقة ومطابق
حمل المشتق منه بالذات هو الطباع المشترك بين الذاتين ولا حظ
لشيء من الخصوصيتين بخصوصها من الدخول في ذلك بالعرض والا لم يكن
يسوغ الانتزاع والحمل بالنظر الى الخصوصية الاخرى وكذلك الوجود المنتزع
من المهيات المتغايرة انما مناط منشائية انتزاعه حيثية مشتركة بين
الجميع هي حيثية الصدور عن القيوم الواجب بالذات والاستناد اليه ولا مدخل
في ذلك لخصوصية مهية ما بخصوصها اصلا فالوجود انما ينتزع من الانسان
المتقرر مثلا ويحمل عليه بما هو صادر عن القيوم الواجب بالذات ومستند اليه
لا بما هو على خصوصية الانسانية وكذلك في قاطبة المهيات وقد كنت
دريت ان الوجود وجوب التقرر والوجود يجب ان يكون للقيوم الواجب

بالذات ومستند اليه لا بما هو على خصوصية الانسانية بنفس ذاته
لا بحيثية ما غير الذات اصلاً اذن لو فرض قيومان واجبان بالذات
تعالى القيوم الواجب بالذات عن ذلك علواً كبيراً لكان مبدا انتزاع الوجود
ووجوب التقرر والوجود من كل واحد منهما ومطابق حمله عليه بالذات هو
الطباع الذاتي المشترك بينهما لا محالة وكانت الخصوصيات ملغاة بالضم
المحصية والعزايزية العقلية في مؤل ذلك الطباع المشترك اما نفس المهية
المستتمة التقوم واما داخل في المهية وقد استبان لك سبيل احالتهما
جميعاً **تقديس** اكرمها حصلت ما اصلناه لك ان
الوجوب بالذات هو بنفسه حقيقة ومبدع لا انه وصف لمهية او عارض
لحقيقة دواجب التقرر والوجود انه يجب تقرره ووجوده بنفس حقيقته وحقيقته
وجوده ووجوده وجوبه لا انه ما يجب وجوده اي شيء متقرر موضوع فيه
الوجود او الوجوب اوليس يتصور هناك محمول وراء نفس الموضوع وهو (الموضوع ل)
الواحد الحق والاحد البحت ورسخ في سرك غرق استنقاته واستحصافه
ذات مستقيم الجبلة مستوى الغريزة ملقح العقل بلقاح الاصول الحكمية
معاير النظر بمعايير الاحلام المحصية اتضح لك ان مصداق ذلك الحمل وهو
نفس ذات الحق بالذات من دون قيام شيء به او انتزاع مفهوم عنه
او اضافته الى شيء اصلاً هو الذي قصارى عقلية العقل ان يعبر عنه بالوجوب
بالذات والقيوم الواجب بالذات وجعل ذلك شرح اسمه وعنوان
حقيقته من غير ان له سبيل الا الى مجرد المفهوم المعبر به اذ هو المتمثل فيه

وذو العنوان والمعبر عنه ليس للعقول ان تناله وتصل الى ادراكه فان كنت قد
تعودت تثقيف البصيرة النافذة في عمق العلم وسمك الحكمة تعرفت وتحققت
ان صرف الوجود الواحد الحق الذي يمتنع ان ينقسم في ذاته ويتطرق اليه
التحليل الى شيء من وجوه الاثنوة او انتزاع شيء من اعتبارات الكثرة ليس يمكن
ان يختلف بالعدد وكل ما يقدر انه ثان له فهو بعينه والتقدير باطل لان المعبر
عنه بالوجوب بالذات قطع الاشتراك بين اللذين هما مفروضا الوجوب بتة
فاذ ليس هناك الا الحقيقة البسيطة الحقة الصرفة لم يكن يتصور اختلاف بالعدد
اصلاً وبالجملة وجوب التقرر والوجود بالذات يستحيل ان يكون عارضاً لمهية
والا لكان معلولاً في ذاته فلم يتصور ان يكون ينبوع الوجوبات ومفيض
الحقايق باسرها وايضاً كانت تلك المهية في مرتبة نفسها عرية عن الوجوب
بالذات ثم الذاتي متكسبة به اخيراً فكانت بحسب مرتبة ذاتها اما ممكنة
بالذات او ممتنعة بالذات اوفى سنخ ضابط القسمة المستوفاة الحقيقية
المستغرقة قاطبة الذوات والمفهومات والعقود قاطبة الاعتبارات
فاذن هو بنفسه حقيقة بالذات وليس يعقل فيه وقوع الاسم بالاشتراك
على مختلفين بالمعنى فلو فرضت هناك اثنوة كان التميز والتخصص لا محة
بامر آخر زايد على حقيقة الوجوب بالذات فان كان من لوازم نفس الحقيقة
كان نوعها في شخصه ولم تكن اثنوة وان كان لاحقاً غريباً افتقر الى علة منفصلة
عن الحقيقة وانخرق فرض الوجوب بالذات لكل من الاثنين المفروضين ثم ايا ما
كان يلزم ان يكون الوجوب بالذات طبيعة مرسلة لا حقيقة متشخصة بنفس

الذات وذلک غیر مشکوک فی احالته بما بان لک فیما قد سلف

تقدیس ومن اسلوب آخر اما کان قد تبرهن لک امتناع ان
تستند طبیعة ما وحدانیة بما هی طبیعة واحدة الی طبیعتین مختلفتین وسواء
فی ذلک التعاقب علی التعقب والابدال بدؤ الامر والعلة الجاعلة وسایر
العلل فانما العلة علی ذلک التقدیر الطباع المشترک ولیس یصح ان یکون
مفهوم واحد لازما لکل الحقایق المتکثرة بخصوصیتها بل انما الملزوم هناک
بالذات ما هو القدر المشترک وهو امر واحد فاذن لو فرض تعدد الواجب
بالذات علی ان یکون مفهوم وجوب الوجود من العرضیات اللازمة تعالی
الواجب الحق عن ذلک علوا کبیرا کان الملزوم بالذات لطبیعة وجوب الوجود
انما هو الطباع الذاتی المشترک بین الواجبین فاذن یلزم ان یکون الواجب
بالذات قد فاتته البساطة الحقة واعتراه ان یکون ذا مهیة مرسلة غیر
متشخصة بنفس الحقیقة جل عن ذلک کله مجده وعزه وایضا السنا قد نبهناک
ان فی طبیعة المهیة الجوازیة تقررها وفعلیتها بالاستناد الی الواجب بالذات
ومن طباع الوجوب بالذات ابداعها وتأییسها بالجعل والافاضة وما لا
یکون استناد مهیة ما الیه مناط تصحح فعلیة تلک المهیة وتستتبع انتزاع
الوجود المطلق الفطری منها بالفعل فانه لا یستحق اسم الواجب بالذات
ولا یستوجب نصیبا من مفهوم المتقرر بنفسه بحکم الحدس وقضاء البرهان
فاذن لو اختلف الواجب بالذات بالعدد تعالی عن ذلک کان استناد

کل مهیة جایزة بعینها الی کل من الواجبین موجب فعلیتها ومصحح انتزاع
الوجود المصدری منها وحمل الموجود المشتق منه علیها اذ لو تخصص ذلک
باحدهما بعینه لم یکن الآخر واجبا بالذات فاذن تعود خصوصیة کل منهما
ملغاة فی الحکم ویرجع الامر فی مناطیة الجاعلیة والمفیضیة واستتباع
الوجوب فالوجود المعبر عن ذلک بالایجاب ثم الایجاد الی القدر
المشترک الذاتی بین حقیقتی الواجبین ثم انه یختص ح وجوب
الوجود ولوازمه بذلک الطباع المشترک وتنحاز خصوصیة کل بخصوصه
عما هو حقیقة الوجوب بالذات وینخرق ما رمنا بالفرض فاذن قد انتظم
برهان التوحید نظمه الطبیعی من انهاج شتی واستقام ما سلکته
اسلاف الشرکاء من رؤساء العشیرة العقلیة من قبل **تقدیس**
هل تعرفت فی تضاعیف العلم الربوبی ان المجعول الاول بما له
الفاقة المقتضاة لطباع الجواز یستدعی الجاعل الواجب بالذات وبانه
بخصوصیة هویته اکرم المجعولات المفارقة واقدس المفارقات المجعولة
واتم الانوار العقلیة المبدعة یابی الا ان یکون فی سلسلة البدو اقرب
المبدعات من المبدع الحق فلیس یتعلق فی تجوهره ووجوده الا
بالقیوم الواجب بالذات ولا ینفاق مطلقا الا الیه وقد کنا ادریناک
فیما سلف ان من خواص القیومیة والوجوب بالذات ان یتصحح
التقرر والوجود لای شیء کان من الجایزات بالاستناد الیه بالفعل لا
بوسط او بوسط ولا بشرط او بشروط فاذن لو فرض واجبان

بالذات كان المجعول الاول بخصوص هويته بالقياس الى كل منهما
بحيث يكون استناده اليه بالفعل مصحح فعلية التقرر والوجود له
البتة فاما ان كان ذلك بالقياس الى خصوصيتيهما بما هما خصوصيتان
كان يصح لهوية واحدة علتان مستبدتان وان كان بالقياس الى
امر واحد هو طبيعة مشتركة بينهما كانت هوية شخصية مجعولة
طبيعة مرسلة بما هي مرسلة لاباهي متشخصة تقدّس
بل اناك بناء ما اصّلناه نحن معاشر الحكماء الراسخين الربانيين في
ان النظام الجملي لعوالم الجواز المعبّر عنه بنظام الخير انه شخصي واحد
بالارتباط والاجتماع بالفعل في وعاء الوجود الذي هو الدهر وان كان
متكثرا بالاجزاء والتاليف فان ضرورة وجود الشيء عند وجود اجزائه
بالاسر من الفطريات وليس يعتبر تألف التشخص الجملي الا من الموجودات
بالاسر وايضا للهيئة الجملية والمرتبة الاجتماعية كالخمسية والعشرية
مثلا معروض حاصل بالفعل في الاعيان بتةً لكون العروض بحسب
الاعيان وان كان في الذهن لان العارض اعني المجموعية من الاعتبارات
الذهنية وليس هو شيئا من الاحاد والعضين فيكون هو لا محالة
المجموع وكل مجموع آحاد من شخصيات صرفة او هويات شخصية و
طبايع مرسلة فانه بهويته المجموعية شيء وراء الاجزاء وان هو الا واحد
شخصي ليس يحتمل الشركة ثم ما استبان من تركيب الا ما برهنا عليه ان التشخص
الجملي اتم ما يعقل من التشخصات واسبغها وليس يسوغ ان

يتصور نظام آخر هو فوقه تماميةً وكمالا او في حيزه خيريةً وسبوغاً
فالاتم من هذا النظام ليس من مفهومات هي لحقايق سابغة التقرر
بل هو مفهوم يختلقه الذهن ونظام الخير التام الشريف السابغ يأبى الا
ان يكون نوعه في شخصه الحاصل بعينه اليس ما ليس وجوده في مادة او عن
مادة لا يعوزه استعداد مرهون بامد واستحقاق مربوط باجل فيمتنع
ان يكون ممنوعا عن قسط الاوفر او معوقا عن كماله الاوفى وان يكون
نوعه متكثر الاشخاص وايضا قانون الامكان الاشرف منسحب الحكم
على كل ما ليس تحت الكون وفي افق الزمان ومتهيئة الهيولى وايضا
القيوم الواجب بالذات هو الذي بذاته يعقل النظام الجملي الواحد بالشخص
اذ لا خارج عنه سواه وما لم يكن المجعول من جاعله التام على اقرب النسب
بالقياس الى غيره لم يختص تماعداه بالاستناد اليه بتةً فاذ الجاعل
تام وفوق التمام وهو بذاته يعلم ذاته ولوازم ذاته بذاته فلا عقل من ذاته
خيريةَ نظام الكل على الوجه الاتم الاسبغ والكمال الافضل الاقصى
اوجبت عنايته وجواديته ان يفعله بذاته فكما ان النور المفارق اعني
الجوهر العقلي يتحد فيه مطلب ما هو ومطلب لم هو وعلته الفاعلة هي علته
الغائية وايضا علة بدؤه هي بعينها علة تامه اذ ليس يتصور هناك
بدؤ متقادم وتمام متراخ فكذلك النظام الجملي فيهما علم ما هو علم لم هو وعلم
ان بدؤه هو بعينه تمامه ووجوده بعينه كماله وفاعله هو بعينه غايته
وليس يعقل له خير مرجو وكمال مرتقب اذ ليس هو حاصل الفعلية

ثم الغاية وليس بها وليس من آخره

عن الهيولى القابلة قايم الوجود فيها فهو لامحة خير ما يمكن وافضل ما يصح
واكمل ما يتصور فاذن اذا لوحظ الشخص الجملي بوحدته الشخصية بان
انّ فاعله وغايته بالذات وبالقصد الاول انما هو الجاعل الذي هو مبداه
بذاته من غير وسط وشرط اصلا واذا ريم تشريحه والنظر فيه على سنة
المشترحين استبان انّ اشرف اعضائه النورية العقلية وافضلها
هو اقرب اجزائه من الجاعل الحق في سلسلة البدو واكرم المجعولات
واقدمها بحسب الترتيب من تلقاء جوده ثم تليه في المجعولية ما يتلوه
بالرتبة وهكذا الى ان يبلغ الامر اقصى الوجود فاذن ما اسهل ما يتأتى
لك بالاصول المعطاة ان ترى من قطعياتك انّ تعدد الواجب بالذات
مبدأ استيجاب طباع مشترك يستند اليه شخص هذا النظام الجملي المتّسق
فيلزم ان تكون الباحثة العلة الجاعلة للهوية الواحدة بالشخص طبيعة
مرسلة وذلك امر غير سايغ فيفسد النظام الشخصي المتّسق فاذن قد
انفصح كنه الامر وبزغ نور الحق وذاع سرّ ما قد قيل ان النظام
شمسين فكيف لايابى اليقين فرباتُك من باب ضرب الامثال نور
الانوار شمس عالم العقل وان كان لا نسبة بالحقيقة بين النسبتين اصلا
ولعلّ هذا الاسلوب ادقّ الاساليب واحقّها في قول الله العظيم في
القران الحكيم لو كان فيهما آلهة الّا الله لفسدتا لمعا دضمير التثنية جملة
عوالم السموتيات من العقول والنفوس والاجرام وعوالم الاسطقسيات

من الاجسام والطبايع والقوى والنفوس واما مسئلة التمانع ومجرى
مجراها فانما تورد على سبيل قشور الاقوال لارشاد العامة من العوام
لا على سياق لب الاسرار والحقايق المقشوّة لادراك الراسخين في
العلم تقديس وتنزيه ليس لا ميز في صرف شيء فصرف الوجود
الوجود الذي لااتمّ منه وهو تمام المجد والبهاء وفوق التمام بالايتناهى من
القوة والشدة كل ما فرضته على انه ثانٍ له فاذا حدّقت النظر فيه
لم تجده الا نفس الاول وكان هو بعينه فالقيوم الواجب بالذات اذ
تقدّس عن مهية وراء الوجود فهو النور الحق المحض والوجود الصرف البحت
الذي لايشوبه شيء من خصوص وعموم وتحيّث وارسال اصلا وهو
كل الوجود وكله الوجود وكل البهاء والكمال وكله البهاء والكمال وما سواه
على الاطلاق لمعات نوره ورشحات جوده وظلال ذاته واذ كل هوية
من نور هويته فهو الهو الحق المطلق ولا هو على الاطلاق الا هو وانّ
تعدده محال بالذات لا في الاعيان فقط بل وفي الاذهان ايضا
فاذن كل ذي مهية مجعول والجاعل لا مهية له على الاطلاق وهو الاول
الحق والشيء انما هي قاطبة ما سواه لها مهيات هي بانفسها افراد مفهوم
ما بالقوة وفي حيز ذواتها بما هي جايزة النور والوجود وليس تعرض
لها الفعلية الا من تلقائه فذوات المهيات منه تفيض ما هياتها ووجوداتها
على الاستغراق الحاصر الشمولي وهو مجرد الوجود المحض بشرط سلب العدم

فيه تعريض للشيخ الرئيس في التعليقات

من الخاصة

التصور له

هو ل قطعيا لك

عنه من كل جهة وكذلك سائر الزوائد ولسنا نعني بهذا انه الموجود المرسل المشترك
فيه فذلك ليس الموجود المطلق المجرد بشرط السلب بل الموجود لا بشرط
الايجاب ولكنا نعني في الاول الحق انه الموجود مع شرط لا زيادة
تالف وتحيث والمرسل هو الموجود لا بشرط الزيادة فلذلك ان المرسل
يحمل على كل شيء وهذا لا يحمل على ما هناك زيادة وكل شيء غيره فهناك زيادة

تقديس ان اجتهدت في استفتاق القوانين الملقاة
اليك لم تر عضيلاً على الحادس الشديد الحدس ان يحدس من اشتراك
كافة الماهيات والهويات الجوازية في معنى الوجود المرسل الفطري
المنتزع منها بحسب التقرر في الاعيان ارتباطها وتعلقها طرا بواحد
حق قيوم بذاته هو حقيقة الوجود ومبدا انتزاع الموجودية فقاطبة الجائزات
مشتركة في هذا الارتباط متفقة في هذا العلوق ما ترى في خلق
الرحمن من تفاوت أفي الله شك فاطر السموات والارض وبالجملة
لو استندت الى فاطرين مختلفين بالحقيقة لم يكن يتهيأ ان ينتزع منها
قاطبة معنى واحد فطري الوحدة هو الوجود اذاً لذهب كل اله
بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون ٥

تقديس فاذن وحدة الوجود الانتزاعي ظل وحدة
الحقة تقدس شانه وتمجد سلطانه وبساطته لمعة احديته المطلقة

واذ قد دريت ان الوجود هو نفس صيرورة الشيء والواحد الحق هو مصير الاشياء
باسرها لست اقول انه يصير الماهيات ماهيات والهويات
هويات كما هو سبيل التصيير المؤلف الذي متعلقه الهيئة التأليفية بل انه
يصير الماهيات والهويات على سنة التصيير البسيط الذي اثره ومتعلقه
نفس الحقيقة فهو مبدا انتزاع الصيرورة والكون عنها باسرها فاذن قد انصرح لك
لو كنت على ثقاف البصيرة ان بارئ الماهيات ومفيض الهويات هو
بالحقيقة وجود زمر الموجودات وموجدها معا لا انه موجدها فقط اعني
انه موجدها بالوجود المنتزع منها ووجودها الوجود الحقيقي الذي هو بذاته
مبدا الانتزاع ان ينسب هي اليه بالارتباط الصدوري فينتزع منها
الوجود الانتزاعي فهو وجود الماهيات ورأسها غير داخل فيها بل منفصلا عنها
بذاته وانما هو قيوم بذاته تلزمه نسب لاحقة واضافات عارضة ولا
تعيين ذلك بما يقرع سمعك ان الشعلة الجوالة والنقطة الفاعلة والحركة
التوسطية والآن السيال امور بسيطة شخصية ترسم متصلات هي
منفصلة عنها مباينة اياها وهي مستمرة الهويات الشخصية غير مستقرة
النسب اللاحقة الى الحدود المفترضة فان الامر هناك اقدس من ان
يوصف واعلى من ان يقاس واعتبر الحكم في سائر الصفات الكمالية على
هذه السنة فقد عرفك مسلف القول انه لا يهب الكمال القاصر عنه
وما ليس الكمال عين ذاته فهو قاصر عنه فكما مطلق الوجود منته اليه الى

الوجود القايم بذاته فكذلك مطلق العلم الى العلم القايم بذاته ومطلق القدرة
والارادة والحيوة الى القدرة والارادة والحيوة القايمة بالذات
فسبيلها سبيل الوجود في ان النظر فيها بما هي يسلك بالعقل الى اثبات
المبدا الحق ثم الفحص البالغ عنها يتادى الى توحيده فاذن الوجود الاشراعي
وكمالاته المطلقة ظلال الوجود القايم بالذات فان استناد الذوات اليه
بحسب كل اعتبار ودائم مبدا الاتصاف بفعلية وكمال فاذن القيوم
الحق وجد الموجودات بمعنى وموجدها بمعنى آخر وعلم العلماء بمعنى ومفيض
العلم عليهم بمعنى آخر وكذلك قدرة القادرين ومقدرهم وحيوة الاحياء
ومحييهم وارادة المريدين وخالق الارادة فيهم فهذه ارصاد عقلية من معارج
قدسية تولينا باستيقاد نور القريحة والاستصباح بزيت السجية
من بعد سبيل القدس وفيض علم الطبيعة ذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء والله ذو الفضل العظيم **ظنون وتنبيهات**

سلوك

فاما التي كسبتها ايدي انظار المتفلسفين ولفقتها السن افكار
المتفلسفين فهي بالسفسطة اشبه منها بالفلسفة والى المغالطة اقرب
منها الى البرهان كقولهم لو تعدد الواجب بالذات فاما ان يكون بينهما تلازم
في الوجود فيكون احدهما علة للآخر او هما معلولي علة واحدة او لا فيمكن ان يتحقق
احدهما مع عدم الآخر وهو امكان عدم الواجب وقولهم الكثرة اما انه يجب

بالنظر الى طباع الوجوب بالذات فيلزم ان يتحقق الكثير من دون الواحد او
انه يمكن بالنظر اليه فيجوز ارتفاعه وفيه جواز ارتفاع الواجب بالذات او انه
يمتنع بالنسبة اليه وهو الحق المطلوب فان فيهما تدليسا من جهة خلط الجواز
بالقياس الى الغير بالجواز بالذات وكقولهم مجموع الواجبين اي معروض الاثنوة
جايز بالذات للفاقة الى الجزئين فيفتاق لا محة الى علة ولا يصلح للعلية
شيء من الجزئين ولا نفس المجموع ولا امر خارج فان فيه تلبيسا من جهة الخلط
بين معروض الاثنوة بما هو معروض الاثنينية اي بما هو مؤلف وبينه بحسب خصوصية
الاجزاء ثم بين فاقة التالف وبين فاقة الصدور فانما الجواز الذاتي بحسب
طباع التاليف مع عزل النظر عن خصوصية الاجزاء كالواجبين او الممتنعين وفاقة
الصدور عن الغير للمؤلف بحسب فاقة الاجزاء فمهما استغنت استغنى
وكون الاجزاء باسرها علة تامة ومجموع الاجزاء معلولا وبين الاعتباريين فرقان
مبين كما في الحد والمحدود وسواء في ذلك اكان للمؤلف جزء صوري
ام لا وكقولهم ان الوجود الحقيقي بصرافته اما ان يمتنع تعدده وهو المطلوب
او لا فتكون نسبة مراتب الاعداد التي فوق الواحد اليه واحدة فلا يترجح
لشيء منها الا بعلة منفصلة فالمعنى كالفاقة في تعدده الى الغير وكذلك
في تعين عدد بعينه له دون غيره من الاعداد فان فيه نسيانا للتشكيك
الاصل الذي ريمت الفصية عنه وهو تسويغ حقيقتين مفترقتين بتمام الماهية

كل منهما وجود حقيقي بجهل كنهه وليس هناك طبيعة مشتركة يسوغ بالنظر اليها
التعدد تقديس السنا قد اوضحنا لك ان البارئ لا
ماهية له فلا جنس له اذ الجنس مقول في جواب ما هو والجنس من وجه
هو بعض الشيء والبارئ قد تحقق انه احد حق وبسيط محض فاذن هو
لا يشارك شيئا في معنى جنسي ولا نوعي حتى يجب ان ينفصل عنه بمعنى فصلي
او عرضي بل هو منفصل عن الاشياء بتمام ذاته ولا تظنن ان الموجود لا في
موضوع يعم البارئ وغيره عموم الجنس لكونه الذي اعتبرناه رسم جنس الجوهر
فانه ظن مختلق والوجود زائد طارئ على الماهيات من تلقاء جعل الجاعل اياها
فكيف يصير الموجود المشتق منه وهو مفهوم تام من العرضيات بانضياف معنى
سلبي اليه جنسا لمقولة بل المعنى الذي جنسناه لمقولة الجوهر هو ان الشيء ذو
المهية المتجوهرة التي حقها انها اذا كانت متقررة في الاعيان كان
وجودها وجودا ليس في موضوع وان كانت بتشخصها وبحسب وجودها
الشخصي في محل كالصور الجرمانية والصور المنوعة الطبيعية وهذا المعنى
غير مقول على البارئ لانه ليس بذي ماهية بل هو وجود صرف وكذلك
امر العرض على هذه الشاكلة فان جعلنا معناه ان الطبيعة الناعتية التي حقها
انها اذا كانت متقررة في الاعيان كان وجودها في نفسها سواء احدث
بحسب تشخصيتها او بحسب طبيعتها المرسلة هو بعينه وجودها في موضوع

جنسناه لمقولات الاعراض التسع وان جعلناه الموجود بالفعل في الموضوع
قلنا انه من عرضيات المقولات التسع فقط بحسب التقرر في الاعيان و
من عرضيات مقولة الجوهر ايضا بحسب التمثل الذهني ولكن من جهة التشخصية
الذهنية بخصوصها لا من حيث الطبيعة الجوهرية المرسلة فاذن مقولات الجائزات
محصورة في الوقوع تحت جنسين عاليين وتسع منها تحت واحد منهما بعينه
وانما الاجناس في العشر للمتقررات لذات ما له حد جنسي واما ما
لا يتحصل تحصلا وحدانيا ولا يتأحد تأحدا جنسيا كمفهومات العرضيات
التي هي موجودات بالعرض ولا حقيقة لها متحصلة متأحدة وفصول الانواع التي
هي بالعرض بسيطة لا جنس لها وانما تحمل الاجناس عليها بالعرض والاشخاص
التي لا حقيقة لها نوعية والانواع التي لا طبيعة لها جنسية ان صح لها تحقق
فليس يقع في المقولات ولا يتحقق عليه شيء من الاجناس قولا بالذات
وليس الحكم بالاحاطة التامة والقسمة المستوفاة بالقياس الى ذوات
الطبيعة الجنسية يستتر بذلك فهذا سبيل الحكمة المستوية النضيجة
فاما الذي في الاذهان للمشهورية المستوية النضيجة السائر على الالسن
الجمهورية ان اعتبار المعنيين على ان احدهما عنوان الجنس العالي للمقولة
ورسم حقيقته والاخر عنوان المفهوم العرضي له ليس الا في الجوهر والعرض
لا يحمل معناه الا الموجود بالفعل في الموضوع الذي هو من العرضيات اوان
اعتبارهما مستمر في الموضعين لكنهما جميعا من عرضيات مقولات

الاعراض اذ لا جنس فوق الاجناس العالية فالاول يرد عليه قول مفهومات
العرضيات التي هي لوازم المهيات لا اقول عنوانات الجوهرية شاملة هي
مقومات الحقايق والثاني يرد عليها قول العرضيات الغريبة التي هي للذات
بعلل خارجة عن جوهر المهية ثمن الفلسفة الحجة البنية لاني الحكمة الحقة
السوية وليس الا كلاما غاسقا قد عارضه النجي ونحا عاصفا قد صادمه
البرهان اما تحققت ان مفهوما واحدا لا ينتزع من امور المختلفة الا اذا كان هناك
طباع مشترك هو الملزوم بالذات حقيقة والا لم تكن الخصوصيات ملغاة
فلا يتلاب اللزوم على الاشتراك ثم ما الذي اوجب ان تكون المقولات
التسع اجناسا عالية والمهية الامكانية طبيعة مشتركة بين الجميع بحسب
حقايقها المختلفة كالمهية المنحوتة بين الجواهر جملتها بتة فاذن من
الحق ان رفضت الملاحة ليس الامكانية الجنس الاقصى المبتدا
اولا ثم ادرج المقولات فيها على القسمة المستوفاة وشريكنا السالف
في فنون الشفاء بين ناقض في القول في هذه المسئلة ومعصية البرهان

المرسلة

تقديس بل يلك قول السالفين الاولين وحدة
البارى الاول تعالى ليست وحدة عددية فاعلمن ان الذي من قاديانا
في معناه المحصل هو ان الوحدة العددية هي بتكررها تحصل الكثرة اذ ليس
حقيقة الكثرة الا الوحدات المتكررة وليست هي مجهولة الكنه ولا ممكنة القيام
بنفسها فان لها موضوعا تخرج هي عن قوام مهيته وتعرضه بعد مرتبة الذات

لا بحسب نفس جوهر الحقيقة بتة كما الكثرة وليست حقيقتها الا نفس
الوحدات المعروضة للتعدد كالاثنينية والثلاثية مثلا فيمتنع ان تكون قايمة
بنفسها لا بمعروض هو مجموع معروضات الوحدات بالاسر ووحدة الاول
الحق وحدة قايمة بذاتها غير معلومة الكنه وجودها وتشخصها بعينه نفس
ذاتها وتكررها ممتنع بالذات بحسب الاعيان وبحسب تصور العقل
جميعا اذ كل ما يوضع بالفرض انه ثان لها فهو هي بعينها عند التحقيق فاذن
ليست الوحدة العددية مضاهيتها بل هي اقدس وارفع من سبيل
آخران وحدة البارى الفاطر لا يصح ان تكون شيئا من الوحدات
التي تتألف منها كثرة ما فلا شيء من الكثرة يعقل ان وحدته تعالى
وحدة حقة صرفة ليس يصح تحليلها الى شيء وشيء اصلا بخلاف الوحدة
العارضة لاية حقيقة فرضت من المهيات الجايزة اليس كل حقيقة جوازية
فللعقل ان يفصلها بالحاظ التحليل الى جنس وفصل والى مهية وانية وبهذا
الاخير يستوعب قاطبة الجايزات حتى الاجناس القاصية والفصول
البسيطة فكل جايز زوج تركيبي ولا وحدة في الطبايع الجوازية مركباتها
وبسايطها بل انما هناك تأحد واتحاد ويتوسع في التعبير عنه بالوحدة
فالوحدة التي للطبيعة البسيطة كالجنس القصي والفصول الذاتية والقاصية
ظل للوحدة الحقة الصرفة وكذلك الوحدة الشخصية التي للاشخاص الجايزات
والوحدة الصرفة لا تكون الا قايمة بنفسها واجبة الوجود بذاتها فاذن
ليس شيء من الوحدات العارضة لما في عالم الجواز من جنس الوحدة القايمة

بالذات فلا شيء من الكثرة يصح ان تتقوم من الوحدة العارضة والوحدة
الحقة فمن البيّنات ان شيئاً من الكثرة لا يأتلف الا من الوحدات
التي هي نوع واحد من الوحدة الصرفة ضرورة ان الكثرة انما تحصل بتكرر
الوحدة وتعددها اذ المفهوم من الوحدات الوحدة المكررة فما لم تكرر وحدة ما
باخرى مثلها لم تكن كثرة اصلاً فكل كثرة انما اجزاؤها الوحدات العارضة
ولا يعقل ان يقع في شيء منها الوحدة البحتة الحقة فاذن ليست هي
وحدة عددية هي مبدا الكثرة بل هي خارجة عن اقسام الوحدة التي يعرف
كنهها فاما قوله في بعض صحفه ان الكثرة في عالم التقرر غير مشكوك في
تحققها وليست هي الا جملة من الوحدات ومنتهى لا محالة الى التي هي
الصرفة والا لتمادت الى لا نهاية فلم تكن وحدة فلم تكن كثرة فاذن الوحدة
الصرفة مبدا الكثرة ولا وحدة في عالم الجواز صرفة فالواحد الجائز على الاطلاق
زوج تركيبي متاحد من ازدواج حيثيتين مختلفتين فاذن قد وجب الانتهاء الى
الوحدة الحقة الوجوبية بالذات لتكون مبدا الكثرة فانما عنيت به انه ليس بد من
تحقق الوحدة الحقة ليصح تحقق الوحدة العارضة فيتقوم الكثرة من تكررها
ضرورة ان الوحدة العارضة ظل الوحدة الحقة ومجعولها فلا هي لولاها فلا
كثرة ايضاً لا ان الوحدة الحقة من جملة الوحدات التي يأتلف منها الكثرة فليس
وضعت ثم رجعت بل انما المبدا في الموضعين معنيين على اشتراك اللفظ وشركتا
السالفة في المباحثات والتعليقات بيان على اسلوب دقيق حاول التلميذ في

التحصيل ان يشرحه ولم يات بمشبع فحق تلخيصه ان من الوحدة ما سلب
الكثرة من لوازمه ومنها ما هو من لوازم سلب الكثرة واولات الماهيات
ليس معنى الوحدة فيها بعينه سلب الكثرة بحسب جوهر الحقيقة وفي مرتبة
نفس الذات بل كل ذي ماهية فان وحدته امر غريب عن حقيقته لحق ذاته
كما انيته امر غريب داخل على حقيقته حيز اي متقررة من الغير على ان
هي نفس جوهرها مستفادة منه فكما الوجود ليس من حيث نفس الماهية بما هي
فكذلك الوحدة ليست من جهة نفسها وايضا معنى الوحدة في كل ما له ماهية
ما يصير به جملة معان امراً ما واحداً ثم طبيعة ذلك الامر شيئاً واحداً
بالشخص غير متشارك في ذاته الشخصية من جهة ما يخصه من نحو الوجود
المتخصص المستفاد من الموجود المتشخص بذاته فاذن كل ما له ماهية انما يكون
واحداً بوحدة دخيلة عليه من جهة ما حده ووحدته واما الوجود الحق
فاذا وصف بانه واحد فمعناه انه بذاته لا بحيثية ملتقطة من ذاته ولا بسبب
خارج عنه بحيث لا ينقسم ولا يتكثر بوجه اصلاً ولا يتصور له نظير ولا في
في مرتبة وجوده فسلب الكثرة هناك بحسب مرتبة الذات ومن حيث
نفس الحقيقة وليست الوحدة من لوازم الحقيقة فهو وجود بحت مسلوب عنه
الكثرة والشركة والازدواج من ماهية وانية ووجود ووجوب ورسم
حقيقته انه لا اسم له يدل به على نفس الحقيقة وشرح اسمه انه بحت وجوده

لواحق

بلا علة لا مجب وجوده فاذن الوحدة في صفاته تعالى ليست معنى
وجوديا بحسبه يستوجب الذات سلب الكثرة كما هي في الذوات الجائزة
والموجودات الفاقرة اذ يلحقها وحدة فيكون هي واحدة بتلك الوحدة
بل معناها انه غير مشارك في وجوده وفي رتبة كماله ومجده الذي
يخصه فهذا السلب محض للاثر يلزمه في العقل وجود وهو انه واحد
بذاته وبالجملة لا يعقل له وحدة تلحق ذاته فيكون هو واحدا
بتلك الوحدة بل وحدته سلب الشريك عنه في نفس ذاته ومن هنا
المنطلق قال فيثاغورس واستمر عليه الفيثاغوريون تارة ان
الوحدة اما وحدة غير مستفادة من الغير وهي مبدا الكثرة وقبلها
الكثرة ثم يأتلف منها الاعداد وهي وحدة المخلوقات وتارة ان الوحدة
على الاطلاق وحدة قبل الدهر ووحدة مع الدهر ووحدة بعد الدهر
وهذه وحدة النفس ووحدة مع الزمان وهذه وحدة الاسطقسات
والمركبات الان مقالتهم ان الاعداد هي مبادي الموجودات وانما اختلفت
الموجودات في طبايعها لاختلاف الاعداد بخواصها الى ساير المعزوات
اليهم لا يستصحها البرهانيون وربما هي رموزات فاقرة الى تاويلات

تقديس

مبحث العلم

المرجع سمعك في اضعاف الصناعة (اي في اثنائها وطياتها)
ان المعقولية مطلقا هي وجود الشي للموجود المفارق وعاقلية الموجود
للموجود.

المفارق

المفارق هي وجود شي له ففي العقل الحضوري يوجد الشي بعينه له وفي العقل
الانطباعي بصورته المتمثلة فيه ووجود المعقول بما هو معقول في نفسه
هو بعينه وجوده لعاقله ووجوده لعاقله هو بعينه عقله اياه وكذلك المحسوس
بما هو محسوس وجوده في نفسه هو بعينه وجوده للجوهر الحاس ووجوده
للجوهر الحاس هو بعينه محسوسيته له وحاسيته الحاس اياه وبالجملة
مطلق العلم هو بعينه الوجود للعالم والصادر عن العقل ليس الا الهيولى
وعلايقها فالجوهر البري الذات عن علايق المادة اذ وجوده لذاته
لا للمادة فذاته غير محتجبة عن ذاته بل وجوده لذاته هو بعينه عقله ذاته
وبالجملة فالذي ذاته له فهو عقل ذاته ومعقول ذاته فيكون ذاته بما هي
متقررة موجودة لنفسها عقلا وعاقلا ومعقولا فوجوده هو بعينه الصورة
العقلية من ذاته لذاته واما الوجود الصوري العقلي في العقل بحيث يليه هو عقل
بالقوة اعني العقل بالملكة بعد العقل المنفعل الهيولاني والذي ما بعد
القوة هو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال فاذن ما ايسرك ان
تستيقن ان الجوهر المفارق الذات مدرك ذاته وادراكه ذاته
ليس بزيد على وجوده وانما يزيد على مهيته اذ ليست مهيته هي بعينها
انيته واما الموجود الحق المتقدس عن المهية فضلا عن المواد والعهد
وساير ما يحل المهية بحال زايدة فهو ظاهر لذاته ويتجلى ذاته واذ

انه بعينه حقيقته اي وجوده بهيته وهو على اعلى مراتب التجرد والتقدس
فعلمه بذاته كما ليس يزيد على وجوده فكذلك ليس يزيد على نفس حقيقته
وهو اكمل العلوم واشدها نورية وتقدسا **تنبيه**
ان الشيء اذا ما جرده العقل تجريدا تاما صارت صورته المجردة
القايمة في محلها المفارق معقول المحل وعلمه فما ظنك به اذا تجرد
بنفسه وقام بذاته اينسلخ عن شان المعقولية ام يصير معقول نفسه وعقل
ذاته فتفكر ان الحرارة التي هي حارية النار ما دامت قايمة فيها اذا
تجردت وقامت بنفسها اتعرى عن كونها حرارة ام تكون حارة
بنفسها وحرارة لذاتها والضوء الذي عنت للشمس اذا ما تجردت وقام
بذاته ايهجر حقيقته الضوئية ام يستوي ذاته وتمحض ضوءا لذاته
ومضيئا بنفسه ثم اعتبر من ذلك وتدبر في امرك **تقديس**
ثم انا اسمعناك من قبل ان العلم كمال مطلق للشيء والوجود بما هو
شيء ووجود وبما هو كذلك لا يمتنع على نفس ذات الموجود الحق بذاته
وكل ما ليس يمتنع عليه نفس ذات الموجود الحق تعالى فانه يجب لذاته في
نفس مرتبة الحقيقة اذ لا تصح في الوجود الوجوب جهة جوازية بحسب
مرتبة نفس الحقيقة بل الجواز العام هناك وجوب صرف لا غير فاذن
قد وجب ان يكون العلم وكذلك الكمالات التي هي مضاهية عين الحقيقة الحقة الواجبة

يمتنع عليه

وانما نروم بالكمال المطلق ما كان لبّه على الاطلاق من كل جهة غير متخلل فيها
قد وقد وحيث وحيث فان الذي يكون كمالا من جهة ونقصانا من جهة
يوجب لا محالة تجسما او تكثرا بالفعل او تركبا في لحاظ العقل او تحلله بالتحليل
في الذهن الى شيء وشيء وقد تعالى القيوم بالذات عن ذلك كله علوا
كبيرا **تقديس** لا يتوهمن ان عالميته ومعلوميته
مما تكثر الحيثية والاعتبار فيه فليس نفس كون المفارق عاقلا ومعقولا
يوجب اثنينية في الذات ولا في الاعتبار ايضا بل الذات واحدة
والاعتبار ايضا واحد اذ ليس تحصيل الامرين الا اعتبار ان هوية مجردة
لذاتها فهو المعقولية وان هوية مجردة ذاتها فهو العاقلية فههنا
تقديم وتاخير في الترتيب والغرض المحصل شيء واحد بلا كثرة ولا قسمة
اصلا فالاشياء لا تعقل الا بالقوة العاقلة والقوة العاقلة انما تعقل بنفسها
كما كل شيء غير الوجود يكون موجودا بالوجود والوجود موجود بنفسه لا بوجود
آخر وراءه وكل شيء يكون مضافا باضافة والاضافة هي المضاف بذاته
لا باضافة اخرى والزمانيات تتقدم وتتاخر بالزمان والزمان بنفسه
لا بزمان آخر والاشياء تظهر بين يدي الحس بالنور والنور بنفسه لا بنور آخر
والماديات تختلف بالمادة والمادة بنفسها لا بمادة اخرى والمعلومات
العينية تعلم بالصور العلمية والصورة العلمية بنفسها لا بصورة علمية اخرى

وبالجملة العاقل هو الموجود المفارق بان هوية شيء لاعم من ان يكون الشيء
هو او امر آخر غيره والمعقول هو الشيء بان هويته المجردة لموجود مفارق
سواء كان هو او آخر غيره فما في الموجود المفارق بازاء العاقلية هو ما منه
بازاء المعقولية لكنك اذا ما قايست بينه وبين عاقلات المعقولات في
غيرها وجدته بهوية مستحقا لاسمي العاقل والمعقول لما لا تفتنه ما الذوات
العاقلة والحقايق المعقولة لا سيما ان احد الاعتبارين في ذاته تغاير
الاعتبار الآخر فهو بما هو هوية موجودة لذاتها لا للمادة عقل وبما يعتبر له
ان ذاته المجردة لها هوية عاقل وبما يعتبر له ان هويته لذاته المجردة معقول
فاذن انما العاقلية والمعقولية موجب تكثر الذات في المفارق الجائز
الذات من حيث التغاير بين مهيته ووجوده وكون العاقلية والمعقولية
عين الوجود المجرد لا من حيث انهما اعتباران متغايران البتة فان اعتبار
العاقلية ليس يوجب ان يغاير اعتبار المعقولية ولا العكس في القيوم
الواجب بالذات اذ هو نور مقدس ووجود متمحض فهو علم محض فلا كثرة
فيه من جهة العلم اصلا لا بحسب العالمية والمعلومية ولا بحسب الوجود والمهية

تشريق اما بلغك من البينات ان كل ما عقل سببه
التام بما هو سببه التام لست اقول بملاحظة حيثية السببية المضايفة للمسببية
بل اقول الحيثية التي هو بها سبب تام عقلا تاما فلا محالة قد عقل هو ايضا

عقلا

عقلا تاما والعلم التام المتعين بذوات الاسباب انما حصوله من حيثية العلم باسبابها
واتم العلوم بذي السبب هو العلم به من تلقاء العلم باسبابه المتأدية اليه
من الحيثية التي بنفسها يترتب عليها التأدية فكما لا يعزب عنه الجاعل التام
للمجعول بما هو جاعل تام موجب له بنفسه اي يكتنهه ويعقله من كنه الحيثية التي
بنفسها بحيث يتشامنها المجعول فكذلك لا يعزب عنه انية ذلك المجعول ولا
مهيته بل انه يكتنهه ويعقله بعينه عقلا تاما فان المجعول بانيته وبماهيته من لوازم
الجاعل الموجب التام بما هو فاذن فاحكم ان كون الشيء مدركا بعلته افضل من
كونه مدركا بمعلوله لان العلم التام بالعلة التامة موجب العلم التام بمعلولها
وليس العلم التام بالمعلول يستوجب علما تاما بعلته اذ العلة بما هي تامة
موجبة معلولها المعين من حيث هو هو بعينه والمعلول بما هو معلول انما
يقتضي علة واحدة لتقرره اية علة كانت لا امرا متعينا بعينه لا غير
فمعلول الشيء ليس يجب ان يكون معلولا لنفسه بخلاف علته ولان العلم بالعلة
موجب العلم بمهية المعلول وانيته والعلم بالمعلول ليس يقتضي الا العلم
بانية العلة دون مهيتها فلذلك كان افضل البراهين واوثقها واحقها
باسم البرهان وباعطاء اليقين هو اللمي من النمط اللمي تشريق
مهما كان تقرر جوهر المعلوم مسبوقا بصورته العلمية منبعثا عنها مترتبا عليها
كان العلم فعليا يفيد وجود ذي الصورة وهو المعلوم بالقصد الثاني
وتلك الصورة هي العلم والمعلوم بالذات وبالقصد الاول كالصورة الصناعية
المتقررة اولا في ذهن من يصنع شيئا بالقياس الى المصنوعة ومهما كانت

الحيثية لـ

اذ انما ناقر عليه دائما افضاله انه
المعلول تقتضي بحسب ذاته الوجود
الى الجاعل القيوم الواجب

الصورة العلمية التي هي المعلوم بالذات مستفادة من جوهر المعلوم المتقرر
متأخرة عنه تأخرا بالذات لكان العلم انفعاليا يتبع وجود المعلوم في ذاته
وان كان على التطابق بحسب المهية كما علمنا بالموجودات التي ليست
بصنعنا وهو منحط في الفضل عن العلم الفعلي فانه لا محالة افضل منه واقوى
واتم ومهما كان جوهر المعلوم الموجود وذاته المتقررة هو بعينه صورته العلمية
ولا صورة له في العلم الانفسي هويته العينية كان العلم طورا خارجا عن القبيلين
لا يتعقل فيه فعل ولا انفعال كما علم الذوات العاقلة بانفسها والعلم الاسم
يقع على الثلثة بالاشتراك ثم كل يختلف في الموضوعات بالتشكيك

تقديس اما استيقنت ان سنة الوجوب بالذات
افاضة الخير من غير ضنين واصطباب العالم فيضه بلا بعير وضمير
وان كون الباري الفاطر واجبا بذاته هو بعينه كونه مبدأ الفيضان الخير عنه
بالذات فنظام الخير اي نظام الكل الواحد بالشخص الذي هو الانسان
الكبير انما يتعين ويتخصص من مقتضيات المبدأ الحق بذاته ويفيض من
مجرد وجوده الذي هو بعينه نفس ذاته فهو جل اسمه بنفسه جاعله التام وموجبه
الكامل وغايته المطلقة وآحاد المجعولات التي هي اجزاء النظام الشخصي باسرها
سواسية بحسب هذا اللحاظ في الافتياق الى مبدائيته الحقة
والاستناد الى جاعليته المطلقة وهو افتياق عرضي والنظام الجملي
بحسبه سلسلة عرضية انما الجاعل الحق فاعلها وغايتها مرة واحدة فكل نحو

وكل كمال نحو وكل وجود وكل كمال وجود صنع فضله واصطناع رحمته على الاطلاق
الشمولي والاستغراق الاحاطي على سنة واحدة ثم اذا التفت لفت
الآحاد متفاصلة متباينة بما هي لا بما يتاحد منها نظام متسق صدوف
اكرمها في سلسلة البدو اقرب من الجاعل الحق ثم الامر متدرج في التنازل
على الترتيب السببي والمسببي الى اقصى الوجود وذلك استناد طولي والنظام
بحسبه سلسلة طولية وعرض من الآحاد كسلسلة الحوادث الكيانية متوقعة في هذا
الالتفات على عرضه كالابداعيات هي قاطبة ترتقي على الترتيب الصاعدي
ارتقاء منتهيا الى الجاعل التام المطلق ولها ايضا في التصاعد الطولي غايات
اولية قريبة مرتقية الى الغاية الاخيرة التي هي غاية الغايات اعني نفس ذات
الحق الاول فاذن انه عالم الجواز باسره قطران طولي وعرضي ومنتهيان
الى المحيط الذي هو الجاعل التام من حيث نفس ذاته وقد دريت انه يعلم ذاته اتم العلوم
واقدسها فهو لا محالة يعلم ايضا ما بعد ذاته وهو ساير الاشياء من حيث وجوبها
عن نفس ذاته في سلسلة الترتيب النازل طولا وعرضا علما تاما وفوق التمام
تقدسا ومجدا

تقديس اليس المجعول بما هو مجعول
نعوت جاعله التام وشئونه فمن غريزيات الفطرة العقلانية ان حصول الشيء
لفاعل يقتضي كونه حصولا لغيره دون حصول الشيء لقابله فاذن تقرر المجعول بما هو مجعول
في نفسه هو بعينه تقرره للجاعل والمجعولات بما هي مجعولات حقايق رابطية
وذوات ناعتية لجاعلها وان كانت غير رابطية في محل او موضوع

لكونها جواهر قائمة في الوجود بذواتها لا في موضوعات وقد عرفت أن
وجود الشيء للذات المجردة مطلقا هو بعينه معقوليته لها فكما وجود المجرد لذاته
هو بعينه عقله ومعقوليته لذاته ووجود الصورة في الجوهر العاقل هو بعينه معقوليتها له
فكذلك تقرر الجائزات ووجودها في ذواتها بما هو تقررها ووجودها لجاعلها
القدوس هو بعينه معقوليتها له وحضور هوياتها لديه وشهوده إياها بأعيانها
فعقل الأول لذاته هو وجوده في ذاته وعقله لغيره هو وجود هوية الغير لو عنده

بسط من سبيل آخر لست أظنك من الممارين أو الممترين
في أن القدوس الحق ليس يحتجب عن علمه التام شيء من جهات ذاته بل أنه
يعلم ذاته من جميع جهاته ولوازمه علما تاما ومن جهات ذاته أنه فاطر مفطوراته
فلا محالة علمه التام بذاته من جميع جهاته ولوازمه يتضمن العلم بقاطبة مجعولاته ومفطوراته
ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وبالجملة العاقل كما ليس يحوزه في إدراك
ذاته صورة غير ذاته التي بها هو هو فليس أيضا يحوزه في إدراك ما يصدر عن ذاته
لذاته صورة غير صورة ذلك الصادر التي بها هو هو واعتبر من نفسك أنك
تعقل شيئا بصورة تتصورها أو تستحضرها فهي صادرة عنك لا بانفرادك مطلقا
بل بمشاركة ما من غيرك بل أنك بالقياس إليها ليس من الشروط والمصححات تجري
مجرى القوابل والمهيآت للفيض الواهب هو الفاطر الحق ومع ذلك فأنت
لست تعقل تلك الصور بغيرها بل كما تعقل ذلك الشيء بها كذلك أيضا تعقلها

صورة هـ

ايضا

أيضا بنفسها من غير أن تتضاعف الصور فيك فتتمادى إلى لا نهاية بل ربما تضاعف
اعتباراتك المتعلقة بذاتك وبتلك الصورة فحسب على سبيل التركيب وإذا كان حالك
مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك بل عن غيرك بتهيئ وتهيؤ منك على هذه الشاكلة
فما ظنك بشأن العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة غيره فيه ولا تظنن
أن كونك محلا لتلك الصورة شرط في عقلك إياها ألست عاقلا ذاتك مع أنك
لست بمحل لها بل إنما تحليك لها مصحح حصولها لك الذي هو مناط عقلك إياها
فإن حصلت لك على جهة وراء الحلول لعقلتها من غير حلولها فيك ومن المتضح
أن الحصول للفاعل في كونه تقررا لمعطيا بالإضافة إليه أقوى من الحصول للقابل فإذن
المعلولات الذاتية للعاقل الفاعل بذاته حاصلة له بأعيانها غير حالة فيه
فهو عاقل إياها بأنفسها وهوياتها من غير أن تكون متقررة فيه فإذ قد علمت أن
الباري الفاطر عاقل لذاته من غير تغاير بين ذاته وبين عقله لذاته في الوجود
إلا في اعتبار المعتبرين ودريت أن عقله لذاته علة لعقله لمفطوره الأول الذي
هو من اللوازم الأولية لفياضية ذاته فهذا استبان لك أنه كما العلتان أعني
ذاته تعالى وعقله لمفطوره الأول شيء واحد في الوجود وإن لوحظ تغاير فيهما
كان اعتباريا صرفا فكذلك المعلولان أعني مفطوره الأول وعقله إياه شيء واحد
في الوجود غير معقول فيهما تغاير إلا الاعتباري الصرف فإذن وجود المجعول
الأول هو بعينه عقل جاعله الحق إياه من غير صورة متقررة منه فيه تعالى عنه
وعلى هذه السنة وجودات الجواهر العقلية وما فيها من صور الموجودات

المرسلة والتشخصية الكلية والجزئية باعيان تلك الجواهر الصور وكذلك نظام الوجود
على ما هو عليه بقضه وقضيضه وضرائه وسرائه اذ الوجود منساق منه تعالى
على الترتيب الى التفصيل الذي لا تفصيل بعده وقد تلونا عليك ان كلا من
المعلولات الاخيرة كالكيانيات وان لم يستند اليه في السلسلة الطولية
من بدو الامر الا انها مستندة اليه عز اسمه في السلسلة العرضية ابتداء
بالذات وبالقصد الاول فكل معلول اخير انه في الترتيب كما فاق الى الجاعل
الحق من حيث انه علة علته كذلك هو بما هو مفتاق اليه بالذات مع قطع النظر
عن المتوسطات لكونه من الجايزات وطباع الجواز موجب الافتقار الى
الواجب بالذات بتة فالفاقة الى القيوم الحق والاستناد اليه طباع كل
مهية ممكنة ومن خواص كل هوية جايزة وقاطبة الجايزات باسرها بحسب هذه
الفاقة والاستناد سلسلة عرضية منتهية اليه جل جنابه بالذات وبالقصد الاول
من بدو الامر فذو المعلولات متضاعفة الفاقة اليه تعالى بحسب البعد
عن جنابه في السلسلة الطولية وبعدد ما يحوزه من المعدات والشرايط
وسواسية الفاقة اليه تقدست اسماؤه بالنظر الى طباع الجواز وبحسب
هوياتها باعيانها في السلسلة العرضية فهذا ما يهتف به البرهان من
بطنان الحكمة **تلويح** اما قرع سمعك ان النفس تستخدم قوة سلطانها
في جرم الروح الذي في الجزء المقدم من التجويف الاوسط الدماغ فتفصل وتركب

وتركب بين المتكثرة والمتخيلة باعتبارين فبذلك الاستخدام تنزع الطبايع من الشخصيات
وتاخذ النتايج من المبادي فهي لا محالة تطالع الطبايع المرسلة والهويات
الشخصية والقوة الخادمة جميعا وتلك لا سبيل لها الى مطالعة المرسلات
ولا الى مشاهدة نفسها لكونها جرمانية وتقرر الجرميات والجزئيات
في ذواتها بهويتها تقررها الرابطي للمادة التي ليس من طباع جوهريتها الا فعلية القوة
المحضة فنفسك كما تعقل ذاتها بنفس هويتها العينية تدرك قواها الشخصية بنفس هوياتها
وصور المرسلات المتقررة في ذاتها والشخصيات المنطبعة في تلك القوى الحاضرة
لها بنفس تلك الصور والمدرك هو نفس الصورة الحاضرة لا ما خرج عن الصور الا
بقصد ثان فاذن لا ادراك بالحقيقة الا العلوم الحضورية الشهودية والنفس غير
غايبة عن ذاتها ولا قواها ولا الصور المتمثلة فيها وفي قواها محجوبة عنها ولا
بدنها الشخصي مختف عليها واما الادراكات الانطباعية فعلوم بالعرض معلومات
لا بالذات بل بالقصد الثاني ولو كان تجرد النفس اكثر واشد كان الادراك
لذاتها ازيد واتم ولو كان سلطانها على البدن اقوى كان حضور
قواها اشد وظهور المنطبعة اصرح ولو كنا ذا سلطنة على غير بدننا سلطنتنا
عليه لكنا ادركنا اياه فاذن قد لاح ان الوجود البحت الواجب بالذات
اذ هو اعلى ما يتصور تجردا وتقدسا واقدس ما يعقل تعاليا وتمجدا وله
اضافة الجاعلية الى ما سوى ذاته طرا وسلطانها على الكل لا يحد ولا يقاس
فاعداد الوجود وذراته سواسية الهويات في الحضور لديه والمثول

ومثل الرجل يمثل مثولا اذا انتصب قائما وانما
نبه عليه لانه من بين الاعلام ولان ...
... عنه ... وارد ... الناس
عليه ... واول ...

من يديه بذواتها واعيانها وهو بكل شيء محيط **تقديس**
لا يستحيل ان يقال انه سبحانه يعقل الاشياء من الاشياء وان للاشياء
صورا متقررة في ذاته تعالى عن ذلك مجده والا فذاته متقومة
بالعقل فيكون تقومه بالاشياء وايضا يعرضه بعد مرتبة الذات ان يعقل
فلا يكون واجب الذات من كل جهة بذاته ويكون لولا امور من خارج لم يكن
هو بحال هو بحال له ويكون له حال لا يلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون
لغيره فيه تاثير ويكون الجاعل الواجب محلا لمجعولاته الجائزة ويكون المتكثرات
منطبعة في الاحد الحق ويكون تقرر الصور في ذاته غير مسبوق بعقله اياها
مسبوقة بالذات فيكون نفس الذات مبدا اقتضائها لا عن علم
كالطبايع العديمة الادراك في مرتبة الذات للوازمها ويكون الاشياء
بهوياتها العينية غير معلومة له بالحقيقة بل انما بالعرض اذ تلك شاكلة العلوم
الانطباعية والاصول المسلمة تبطل هذه التوالي وما شاكلها فاذن
انما عقله للاشياء من ذاته فيعلم من ذاته ما هو مبدا له وهو مبدا للموجودات
التامة باعيانها والموجودات الكاينة الفاسدة بطبايع انواعها اولا
ثم بهوياتها بتشخصها فكل عقله خيرا فعقل جملة الاشياء فعقلت من ذاته
فجعلت من تلقائه ثم وجودها في الاعيان هو بعينه عقله اياها و
معقوليتها لصدورها عنه منكشفة غير محجوبة وليس له الاضافة العقلية
اياها من حيث وجودها في الاعيان فيكون لا يعقل من نفسه انه مبدا

ذلك الشيء على الترتيب الا عند فعلية فلا يعقل ذاته الا من شأن ذاته بذاته ان
يفيض عنه كل تقرر وكل وجود وادراك الذات من حيث من شانها ان
يصدر عنها كذا موجب ادراك كذا بل متضمنة بتة وان لم يوجد كذا بالفعل
فاذن يجب ان يكون العالم الربوبي محيطا بالوجود الحاصل بالفعل والممكن
الفعلي من حيث الاحاطة باسبابه المنتهية الانسياق اليه في الترتيب
الواجب من تلقاء الفياضية المطلقة الربوبية فيكون لذاته الحقة اضافة عقلية
الى الاشياء طرا من حيث هي معقولة من حيث تلك الجهة المنشئة لها وجودها في
الاعيان لا من حيث لها وجود في الاعيان تتبعه المعقولية فعلمه المحيط بالاشياء
الموجودة قبل وجودها ومع وجودها على نمط واحد وليس يسوغ ان
يكون معقوليتها له قبل تقررها في الاعيان انما تصححها وفعليتها من حيث
هي صور موجودة في عقل او نفس فاذا عقل الفياض الحق تلك الصور
ارتسمت في ايهما كان فيكون ذلك العقل او النفس كالموضوع لتلك الصور
المعقولة وهي معقولة على انها فيه ومعقولة الفياض الحق على انها عنه
وهو يعقل من ذاته انه مبدا لها فليس يكون اذ ذاك من المجعولات ما المعقول
منه ان الجاعل الحق مبدا له بلا واسطة صورة علمية سابقة بل يفيض
تقرره ووجوده عنه اولا من غير العلم به قبل الافاضة قبلية بالذات
وهو ذلك العقل او النفس وما المعقول منه انه مبدا له بتوسط صورة سابقة
فهو يفيض عنه ثانيا وهو ما بعد المجعول الاول والصور المرتسمة في المجعول الاول

تدخل ايضا في جملة ما المجعول الاول الجاعل الحق يعقل ذاته مبدا لما ليست هي
مسبوقة بصور اخرى قبلها فيلزم ان لا يكون صدور تلك الصور و محلها
عن الجاعل الحق على سبيل انها عقلت فجعلت وقد كنت تحققت ان
ان سنة الافاضة تعالى لا لاى شيء كان انه اذا عقله خيرا جعله ذا افاضة
وكذلك من هذا السبيل ليس يجوز ان يكون عقله للاشياء من حيث يكون
لها وجود مفارق لذاته تعالى ولساير الذوات كصور مفارقة على ترتيبات
موضوعة في صقع الربوبية وهي الصور الافلاطونية على ان تلك الصور
ان صحت يكون من الجائزات وقد برهنا في صحفنا على ان الجائزات
باسرها حوادث دهرية وان طباع الجواز يابى الازلية السرمدية فافلاطن
والافلاطونيون اخواننا الذاهبون في الايمان بهذه المسئلة ومن
المنصرح ان علم الجاعل الحق واجب الازلية غير سائغ الانفصال عن
السرمدية فاذن وجب ان يكون الفياض الحق يعلم من ذاته قاطبة الاشياء
على ما عليه نظام الوجود ونضده فانه يعقل ذاته ويعقل ان ذاته مبدا كل
طبيعة وكل هوية فيعقل من ذاته كل شيء طبيعة مرسلة كانت او هوية
شخصية فذاته تعالى علم بسيط بكل شيء فهو لذلك يعقل الاشياء دفعة
واحدة من غير ان يتكثر ذاته بها او تتقرر في ذاته صورها فالعالم
الربوبي عظيم جدا وهو بعينه ذاته الاحد الحق كالصورة العلمية لجملة
الاشياء وهو العلم بالاشياء قبل الجعل والافاضة ثم هي تفيض عنه معقولة

غير

غير مجعولة وصدورها عنه منكشفة حدوثا وبقاء هو نفس معلوميتها له اخيرا
عند التقرر بالجعل والايجاد فتفصيل العلم المتقدم هو بالجملة القيوم الواجب
مبدا كل فيض وهو ظاهر بذاته فهو بما هو ظاهر لذاته ينال الكل من ذاته
فعلمه بالكل من حيث الكثرة بعينه علمه بذاته وبالكل نفس ذاته ثم علمه بالكل
اي معلومية الكل له عين الكل وبعد ذاته فيكثر علمه بالكل اي معلومية
الكل لدى التقرر بعد ذاته ويتحد الكل بالنسبة الى ذاته فكانه هو الكل
في وحدة وهو اولى بان يكون علما بالكل من تلك التفاصيل الفائضة عن
ذاته وعن علميته **تشريق** الم تحصل في كتاب النفس
من علم الطبيعة ان الادراكات النفسية الانفعالية والفعلية بانواعها
الاربعة من الاحساسات والتخيلات والتوهمات والتعقلات
النفسانية المتبددة المبادي والمناسب انما هي رسم ورسم عن شاهد
حسي او رشم ورشم عن طابع عقلي وهي على لونين اجماليات
وحدانية بصورة بسيطة واخر اليات تفصيلية بصور كثرانية فالعقل
البسيط في المرتبة التي هي العقل بالفعل مبدا التفاصيل الفكرية المتقررة
في النفس لا معا دفعة بل على الترتيب والتدريج ومن ذلك اذا فوجئت
في مسئلة فيحس في نفسك علمها دفعة بصورة وحدانية بسيطة هي بعينها
فاعلة التفاصيل المتصورة في ترتيب الاجوبة فتلك المرتبة البسيطة هو علم
بالفعل وصنيع الفعالية لما اتى بالاخرة المتتالية التي هي العلوم التفصيلية
كما قوة القدرة على تحريك مرتبة وزنية بعينها من تكميل

بعينه كالحديد قوة وقدرة بالفعل على تحريك كل من اشخاصها بهما المعينة بحسب موادها الشخصية فاما المتكلمون الحاسبون انها
عقلي لا بفعل والاول بالقوة الذي يدعى العقل فغير مميز بين علمها بالنسبة الى تفاصيلها وبين العلم بالاصل ككل انسان حيوان بالنسبة الى
الفروع كزيد حيوان وعمرو حيوان فالعقل الاجمالي كالعقل بعينه هو جملة تلك العقول التفصيلية في وحدة ولكن ما دام النفس نازلة
في ارض الغربة ودار الجسد كسوة الحس محجوبة في الطبيعة ان تعقل التفاصيل والكثرات دفعة واحدة فتعقلاتها التفصيلية
ما دام التعلق في افق النقص والتجدد جسمانية على سبيل الانتقال من معقول الى المعقول على التدريج والترتيب ثم كلما كانت اوفر طهارة من رفض
ظلمة الجسد واكثر تجردا من شرك الطبيعة واصدق اشتياقا الى شبهها بالعقول الفعالة كان عقلها الاجمالي احق فعلية واشد بساطة
واقوى فعالية للمراتب التفصيلية وارتباطها بها فكان لا محالة اشبه بعلوم العقول التي هي فيوض العلم الحق وظلاله واليها انها لا مع تجردها
وشبوعها ان تشبهه تمامية وتقدسا

تقديس

فاذن قد استبان ان العلم البسيط الحق بالموجودات الذي هو نفس ذات فاعلها القيوم ابلغ العلوم تجردا واقدسها بساطة
وانها خلاقة للعلوم التفصيلية التي بعده هي ذوات الاشياء الصادرة عنه بطبايعها وهوياتها وان علمه جل ذكره بالتفاصيل
ليس كالعلوم النفسانية بل انه بعضها وتفصيلها ازلا وابدا على شان واحد وسنة غير متبدلة وانما علمه الشرائع على انه عنه اي على ان هو مبدا
فاعلي له وتعقل غيره على انه فيه اي على ان هو مبدا قابلي وبالجملة كما وجوده الذي هو ذاته مباين لوجودات الموجودات فكذلك علمه
مباين لعلوم الموجودات العاقلة وعلى هذه السنة جميع شيونه فهو لا يقاس بشيء مما سواه في حال من احواله والعقول الخالصة القدسية
في سبيل ادراكها واهمة حايرة

استشراق

اليست الصورة الذهنية المعلومة بالقصد الاول في العلوم الانطباعية مع مباينتها للذات العينية في نحو الوجود والتشخص وتخالفهما في
القيام بالذات وبالغير عنوانا لمدركية تلك الذات تامة في محاكاتها والنيابة عنها في الحضور ونسختها المطابقة لها في الانكشاف
والمعلومية فلا تستغربن ان يكون حضور الفاعل التام الذي يفعل الشيء وشيئيته بانه وذاته لا بصفة تلحق انه وذاته هو الحضور
ذلك الشيء بل اقوى منه في تصحيح حكم الانكشاف فالشيء تميز في الانكشاف عن اغياره بصورته الظلية القائمة بالذهن من ظل ذاته العينية
فكيف لا يتميز بجاعله التام الذي منه جوهر مهيته وخصوصية ذاته وهويته وهو بمهيته وهويته الممتازة عما عداه ظل انه وذاته بل لا يقاس
تبعيته ومقهوريته انه وذاته لانه وذاته تبعية ومقهورية الظل لذي الظل وقل لي ما حسبانك اذا كانت الحركة التوسطية المستمرة

الخاصة م

الذات الشخصية الغير المستورة النسب الى الحدود المفترضة في المسافة
عاقلة ذاتها الشخصية في الجهتين وكذلك الآن السيال والشعلة الجوالة
كانت من تعقل ذواتها على الوجهين تعقل مرسوماتها التي هي الحركة القطعية
والزمان الممتد والدايرة المشتعلة اي كانت تنفعل عنها لست اظنك
في ذلك من الممترين فما ظنك بواسم الذوات والهويات المجرد انه
الذي هو نفس ذاته العليم فاذا كان كل جايز الماهية في حد ذاته
ليسا صرفا ولا شيئا بحتا وانما تشيؤ ماهيته وتجوهر ذاته وتعين
هويته من تلقاء المفيض الحق الذي هو الجاعل البحت لا الشيء الجاعل فيكون
جملة الجايزات لوازم انه الذي هو صرف ذاته فيكون برمتها لوازم
ذاته بذاته فلا محالة ينطوي في ظهور ذاته ظهور اعداد التقرر وذرات
الوجود كما ينطوي في عقل النفس ذاتها ونيلها شيئا ما عقل ذلك العقل
ونيل النيل وعقل عقل العقل ونيل نيل النيل لا الى نهاية لست اقول
الى لا نهاية واما في عقل العقل ذاته فيتمادى الى لا نهاية اذ ليس للذات
معنى ما بالقوة بحسب نفس الامر وان كان في نفس في حد ذاته
بحت معنى ما بالقوة وبالجملة الايجاب والجعل التام يجعل الاثر
المجعول بحيث يصير بالنسبة الى الموجب التام الجاعل بصرف ذاته
كهو مع نفسه في الارتباط والاقتراب وعدم الاستتار و
الاحتجاب فلا تبتعدن عن السبيل فبارئك المحيط اقرب اليك من ملاك
نفسك الى طلسم جسدك ومن طبايع ذلك الى جوهر هويتك مرات

[illegible]

لا مشابهة تقديس اليس اذن من بتى الثبوت لديك
ان شخصيات النظام وذوات الوجود ابديا تها وبايداتها ثابتاتها و
متغيراتها واجبة الانتهاء والاستناد الى القيوم بالذات وهو عالم
بذاته وبجميع جهاته اتم العلوم والعلم بالجاعل التام علم تام بمجعولاته وايضا
الماهيات والهويات باسرها متقررات رابطية انما تقررها
ووجودها لجاعلها الحق كما قال في القرآن الحكيم له ما في السموات وما في
الارض ومعلومية الشيء لغيره اي وجوده الرابطي لذاته المجردة
وايضا قد اقرأناك من صحفنا ان قسطاس التشخص بمعنى امتناع المقولية
على الكثرة من بعد اعتبار التمييز المستفاد من تضام الخواص والعوارض
المسماة مشخصات انما هو نحو الوجود المتخصص من حيث الاستناد الى
الموجود الحق المتشخص بنفسه في مرتبة ذاته فاذن ليس في منة العقل الصريح
الا ان يستيقن ان العليم الحق يعقل الثابتات الشخصية بهوياتها الثابتة
والفاسدات المتشخصة بتشخصياتها الكاينة الفاسدة على اي ما هي عليه
من الاوصاف والاحوال والجهات والاوضاع عقلا تاما ثابتا قبل
الكون وقبل الفساد وبعد الكون والفساد من سبيل واحد وعلى شاكلة واحدة
فمن يحسب انه جل ذكره انما يعلم الفاسدات على الوجه الكلي اي كل شخص منها
بطبايع وهويات مرسلة منطبقة عليه بعينه لا تعداه في الوجود وان
كانت في حد انفسها لم تاب القول على الكثرة وليس يعلمها بهوياتها الشخصية

المتغيرة الفاسدة متغيرةً فاسدةً على الوجوه الجزئية او تقول على الفلاسفة
انهم يزعمون ذلك فانما حسبانه هذا او تقوله عليهم من الجهل المضاعف و
صراح قول رؤسائهم ان الفاسدات ان عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها
مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة وهو فاسد اذ مجهولة بما هي فاسدة وجاعل
الحق قد رتب الاسباب فانتهت اواخرها الى الجزئيات الشخصية على سبيل
الايجاب والترتب الذي عنده شخصا فشخصا بغير نهاية فكل كلي وجزئي
مرسل وشخصي ظاهر عن ظاهرية الاولى وان ادركت بما هي مقارنة
للمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص ادراكا زمانيا متغيرا لم تكن معقولة
بل محسوسة وكان انبات ونحن قد بينا في كتب اخرى ان كل صورة
محسوسة وكل صورة خيالية فانما تدرك بما هي محسوسة او متخيلة ادراكا
حسيا او تخيليا وكان اثبات كثير من الافاعيل للقيوم الواجب الوجود بالذات
نقص له فكذلك اثبات كثير من التعقلات فالقيوم بالذات انما يعقل
كل شيء على نحو كلي اي عقلا تاما غير زماني لا يعتريه التغير ومع ذلك
فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وهذا
من العجائب التي يحوج تصورها الى لطف قريحة فاما كيفية ذلك فتحقيقها
على ذمة بيان وفي من قبلنا يضمن نموج النفس لكل ذي تامل غاير
وتعقل واسع تشريق من المستبين ان الكثرة المتفقة
بالحقيقة اما هي باحاد غير قارة التقرر او باحاد قارة والاولى لا يمكن

باكره متجزية ه

حصولها الآن منسوبة الوجود الى الآن بالمعية او بالمعية المشهورة الا فيكون
هي لامحالة متزمنات متخصصة بازمنة متعينة فالعلة الاولى للتغير في
الوجود على هذا السبيل هي الموجود الغير القار بالذات الذي بذاته
يتصرم ويتجدد على الاتصال وهو الزمان وتغير بحسبه هو فيه او معه تغيرا
على تلك الشاكلة والثانية غير متصورة الحصول الا ان يكون وجودها
في المكان لوضع المكان معية منسوبة الى المعية فتكون هي لامحالة
متباينات متخصصة بايون متميزة والكثرة متعينة فالعلة الاولى للكثرة
في الوجود على هذا السبيل هي للموجود القار الذي لذاته يقبل الوضع
اي يكون بحيث يصح ان يشار اليه اشارة حسية فيلزمه التجزي باجزاء
مختلفة الاوضاع بذلك المعنى وبالمعنى الذي يخصص بعض الاجزاء بالنسبة
الى البعض على ان هو في جهة من الجهات وسمت من السموت منه
دون جهة وسمته وعلى بعد من الابعاد وغير بعده وكل موجود تلك
شاكلته فهو هيولاني الوجود لامحالة والطبايع المرسلة المعقولة ليست
بمادية التقرر واذا تحصلت في تشخصات عديدة كانت العلل الاول
لتشخصاتها وتعين اشخاصها اما الازمنة كما للحركات او الامكنة
كما للاجسام او كلاهما مع ساير العوارض المادية المسماة مشخصات
كما للاشخاص المتغيرة المتكثرة الواقعة تحت نوع من الانواع ٥
تشريق المنهج لك فيما اوتيت من الحكمة انه

حيث لا حجم ولا كم اى لا انبساط فى الجهات لا امتداد قارا فلا
علق بالمكان اصلا وحيث لا فوت ولحوق اى لا حركة لا امتداد
متقضيا ومتجددا فلا علق بالزمان اصلا فانما فى المكان الاجسام
بما هى متكممات وذوات حجوم وفى الزمان بما هى متغيرات وذوات
حركات فالجسم فى المكان بالذات ومقارناته فيه بالعرض والحركة
فى الزمان بالذات وما فى الحركة فيه بالعرض فاما مطلق الوجود والعدم
بما هما وجود وعدم فبمعزل عن ذلك كله فضلا عن الوجودات التى
هى للمفارقات الثابتة كالعقل مستنزع عن الاسناد بما طال شئ من ذلك
وليس يتسوغ ان يق الانسان الصراح من حيث طبيعته المرسلة
اين يوجد او متى يوجد والخمسة نصف العشرة فى اية بلدة يكون
او فى اى زمان يكون بلى اذا تعين شخص كهذا الانسان وهذه الخمسة
والعشرة ساغ العلق باين ومتى من حيث الشخصية فالاشخاص
المتعلقة الجسمية زمانية ومكانية وبالجملة متعلقة الوجود بالمادة بتة
وربما كانت الاشخاص المخلفة الحقايق ايضا متعلقة بالمكان والزمان
اذا كانت هيولانية الذوات معروضة الحركات كالاجرام العلوية و
كليات الكرات السفلية الاسطقسية واما الثابتات الصرفة
المفارقة الذوات من كل جهة فلا يعقل كونها مكانية او زمانية او متمكنة
بجهة من الجهات اصلا ثم من الموجودات ما منشا منه الزمان ويقوم

وجوده فيه كالفلك الاقصى وحركته فكيف يوجد فى الزمان وهو متقدم
الوجود عليه واذن فما ظنك بالثابتات الصريحة المحضة اعنى الجواهر العقلية
التى هى اقدم فى التقرر والوجود من الفلك اقدمية بالذات ثم بالموجود
الحق الذى هو مبدع الجميع وجاعل الكل على الاطلاق فاذن الثابتات
الصرفة ليست توجد فى الزمان كالزمانيات بل انما وجودها مع الزمان
المتمادى من ازاله الى اباده ومع اى جزء افرض فيه معيه على خلاف مشاكلة
المعية الزمانية بهذه المعية لها بازاء تلك المعية للزمانيات فتلك المعية
مع الزمانيات وهذه المعية للثابتات بازاء الملى فهذا نحو من الكون
ارفع من الكون الزمانى وهو المسمى بالدهر وهو وعاء الزمان بل
وعاء الوجود الصريح المرسل على الاطلاق وليس يتصور فيه امتداد منطبق
عليه الممتدات فى المستمرات ولا طرف امتداد منطبق عليه الدفعيات

مفروض م

الغير المستمرة لا بحسب الاعيان ولا بحسب التوهم وبالجملة الزمان
ظرف التغيرات والحركات وما فيه حدود فوت الغايات ولحوق
اللاحقات وما به القبليات المترتبة المتعاقبة وما به المعيات الزمانية
الدفعية والاستمرارية والدهر وعاء التقرر الساذج والثبات
البات وما به القبلية الواحدة التى هى للجاعل الحافظ السرمدى على قاطبة
الحوادث وهى زمر مفطوراته ومجعولاته بحسب وجوده الحق وعدمها
فوجودها الصريحين اى اللذين لم يشابا بامتداد ومقابله وما به

المعيّات الغير الزمانية والغير الآنية وما لا يحصل فيه حدّا فوت و
لحوق بل تبع فيه وجود الحادث في حيز عدمه الصريح بعينه على
الاستبدال وهناك كون متقدس على نحو آخر اعلى من ان يوصف واقدس
من ان يقاس محيط بالزمان والدهر احاطة غير متناهية الشدة والقوة
ولا متصورة الكنه وهو المصطلح على التعبير عنه بالسرمد

تشريق

فاذ قد لاح لك ان الايس وكذلك الليس كون في زمان او في جميع
الازمنة بما هو مستمر استمرارا زمانيا صالحا لان ينحل في الوهم الى
ابعاض مترتبة وينتزع منه حدود غير متناهية وفي آن بما هو منبت
ليس منفصل شيء من فعليته عن الدفعة الانقسامية المنطبقة على طرف الامتداد
وفي حاق الاعيان صريحا لا في زمان ولا في آن ولا في جملة
الازمنة والآنات بما هو ايس او ليس صراح غير مشوب بالغواشي
الهيولانية والعوارض المادية فالايس العيني اعم من الوجود في الآن
ومن الوجود في الزمان على سبيل التطابق او لا على سبيله
ومن الوجود الصراح في حاق الاعيان لا في عالمي الزمان والمكان
والثابتات العقلية اذ هي فوق ارض الهيولى ووراء كورة الابعاد
القارة والامتدادات الغير القارة المتصلة التقضي والتجدد فهي لا محة
ليست بواقعة في ذينك العالمين ولا منفصلة عنهما انفصالا متقدرا

زمانيا او مكانيا بل هي سواسية النسبة الى جملة الازمنة والامكنة والى زمر
المتزمنات والمتمكنات نسبة غير متكممة متقدرة على سنة متسقة
وسبيل واحد فاذن قد بان ان ادراك المتغيرات بحسب حال مدركها
على ضربين زماني متغير وعقلي ثابت فاذا كان المدرك متعلق الهوية
بعالمي الزمان والمكان وانما تصح تلك الادراكات له بآلات هيولانية
كالحواس الجسدانية الظاهرة والباطنة فانه يدرك المتغيرات الحاضرة في
زمانه ويحكم بوجودها ويفوته ما وجوده في زمان غير زمانه فيحكم بعدمه ويقول
انه متى كان او سيكون وليس الآن وكذلك يدرك المتكثرات المكانية
التي له ان يشير اليها فيحكم انها في اية جهة منه وعلى اية مسافة وانها
دان منه وايها ناء عنه واذا كان مرتفع الآنية الذات عن افق
الزمان والمكان فانه يكون تام الادراك محيطا بالكل على نسبة متسقة وسنة
غير متبدلة عالما بان اي حادث متزمن هو موجود في اي زمان من
الازمنة ومختص الوجود به وكم من المدة بينه وبين الذي يتقدمه في افق
التقضي والتجدد او يتاخر عنه ولا يحكم على شيء من ذلك بالعدم او ليس يصح
العدم الا اذا رفعت جملة الوجودات بل بما يحكم المدرك الزماني
حين حكمه ان الموجود الماضي ليس موجودا في الحال هو يحكم ابدا على كل
متزمن بعينه بانه موجود في زمانه بعينه وليس بحاصل التحقق في غير ذلك

الزمان من الازمنة التي قبله او بعده وكذلك كونه عالما بكل تشخص مكاني
بعينه وانه حاصل الوجود في اي جزء بعينه من عالم المكان واية نسبة
مسافية بينه وبين ما عداه مما يقع في جميع جهاته وكم الابعاد بينها جميعا
على الوجه الواقع في نظام الوجود فاذن هو ليس يحكم على شيء اصلا بانه
موجود الآن او معدوم او موجود هناك بالقياس اليه او معدوم والاشياء
ليست تنقسم عنده الى حاضر وغايب لانه ليس بزماني ولا مكاني بل
نسبة الازمنة والامكنة جميعها اليه واحدة وانما يختص بهذا الآن او بهذا
المكان وبالحضور والغيبة او بان هذا الجسم فوقي او تحتي او قدامي او
خلفي من يقع وجوده في الزمان و في زمان بعينه او في المكان و
في مكان بعينه **تانيس وتمثيل** ان من في عريش وهو
ناظر الى الخارج من ثقبة ضيقة انما يبصر العساكر المجتازة واحدا
فواحدا او المقادير الطويلة العظيمة شيئا فشيئا وهي محتشدة في الوجود
خارج العريش والذي هو بارز فاتح عينيه بصرا محتشدة معا على ما هي عليه
مرة واحدة واذا امررت سلكا مختلف الالوان ابعاضه على بعض ضيقات
الحدقة كذرة او غيرها كانت السواسية الحضور لديك لسعة احاطتك
بتلك الجملة متعاقبة في الظهور عليها لضيق حدقتها والانسان الحسي الذي
هو صنم للانسان العقلي مواضع اعضائه مختلفة والانسان العقلي جملة

اعضائه روحانية لا تفتقر الى مواضع مختلفة فاعتبر من ذلك كله واخبر اختلاف
نسبة الامتداد الزماني جملة وبطبقة معا زمانية من الحوادث المرتبطة
بالازمنة والآنات الى انظار الوهم للقوى المدركة الزمانية والى البصر
العقلي البارز عن عريش التغير الى سماء الثبات تعاقبا واجتماعا فالسالك
طريقا ما ارضيا اذا صار الى آخره فارق اوله واما السالك في ارض
الحيوة فانه يسلك الى الاقصى من غير مهاجرة من المبدا الاول ويكون في
الادنى وفي الاقصى وفيما بينهما على حالة واحدة **تشريق**
الم يبلغك ان لفظة التشخص يقع في الاطلاق الصناعي على معنيين
احدهما تميز الشيء عن ساير مشاركاته في الوجود والآخر امتناع
الشركة الكلية فيه بحسب نفسه فالاول كثيرا ما نفيده تضام طبايع
مرسلات عدة ومنها الاعراض المادية المسماة مشخصات
وذاك الذي يرام في قولهم الاشخاص المتفقة المدية تتشخص بالوضع
والوضع يتشخص بذاته وبالزمان والزمان بالوضع وكذلك المكان واما
الثاني فليس يسوغ ان يتصحح من ذلك وجملة الطبايع المرسلة المتضامة
متناهية ومتمادية الى اللانهاية في حكم طبيعة واحدة في عدم الصلوح
لافادته فاذن ليس شيء من مقولات الجايزات ما يجيبه الشخصية المقابلة
لصحة الشركة ولو كان كل شيء ذا ماهية مرسلة لم تكن في التقرر ولا في
التصور هوية شخصية **تعريب وتشريق**

لا تستوعن ما قد يحمق بالظن ان مبدا التشخصية التي هي ابناء الشركة الكلية في كل هوية متشخصة جايزة الذات من اشخاص الطبايع المرسلة جايزا ما متشخص بذاته غير مندرج بجوهر حقيقته تحت طبيعة ما اصلا وان ساغ ان يخرج من جملة المقولات اليس لهوية محصلة ما خذة ماخذا نوعيا بعد احدية جنسية فانه انما لن يستطيع ذكر ان يذكر شيئا الا يقع بجوهر ذاته تحت واحدة منها اذا كان قد تحصلت له هوية متاصلة ذات ماخذ نوعي من بعد احدية جنسية اليس من المتبرهنات بل البينات بصريح الغريزة القوية الحدس ان كل جايز الذات فان وجوده وراء جوهر حقيقته والعقل ليس يصحح الا ان يصح للتشخص رتبة قبل رتبة الوجود فليس يصح ان يتشخص بحسب ذاته الا الذي يكون انيته بعينها ماهيته ثم لا يمترى في ان المتشخص بحقيقته يجب ان يكون بسيط الحقيقة بساطة حقة على الاطلاق فيلزم ان يكون في الوجود بسايط حقة بعدد اشخاص الموجودات ولا يستحق ايضا ما قد يخرص بالوهم ان التشخصية والارسال والجزئية والكلية من عوارض الادراك لا من اوصاف المدرك وليس يتفاوت التشخصي والمرسل والجزئي والكلي بامر ما في المدرك بل انما باختلاف نحو الادراك فمناط التشخصية والجزئية هو الادراك الاحساسي او ادراك المجرد نفسه ادراكا شهوديا ومناط الارسال والكلية الادراكات

العقلية والا لزيد الشخص كزيد على الطبيعة النوعية كالانسان بشي يدخل في الحقيقة الشخصية ولا يدخل في النوع المرسل فلذلك اذا سئل عن الشخص بما هو لا يقع في الجواب الا النوع اليس من البينات الباتة ان كل شخص من اشخاص الطبيعة فان له في حد هويته وبحسب نفسه مع عزل النظر عن وقوعه في التصور صلوح ان يحله العقل الى هوية شخصية مستحيلة الحمل على هويات متعددة وطبيعة مرسلة هي تلك الطبيعة الجايزة الانسلاخ الارسالي عن تلك الشخصية والاشتراك الحملي بين شخصيات عدة فالهوية الشخصية متمايزة في اللحاظ التحليلي عن الطبيعة النوعية ومتاخرة عنها تاخرا بالذات اي تاخرا بالماهية وتاخرا بالطبع ولها مطلب من كالحقيقة النوعية مطلب ما ثم ان التشخص بالهوية بالشخصية الممتنع قولها على الكثرة ربما يدرك كذلك ادراكا تعقليا من جهة العلم الاحاطي بجملة الاسباب المادية الى الشخصية فكيف يكون التعقل هو مناط الارسال والكلية فاذا نقضت قد يحكم من الظنون الكاذبة نقضا ورفضت سبيل التخيلات المكذوبة رفضا فاعلمن ان تشخص الهوية الشخصية الجايزة هي نحو وجودها الذي يخصها على الافراد منفصلة متمايزة عن ساير الهويات الشخصية التي هي شاركتها في الحقيقة والوجود لست اعني

بذلك ان تشخصها هو الوجود على الحمل الاولي او على الحمل الشايع الصناعي
ولان مبدا تشخصيتها هو وجودها الخاص اي حصتها من الوجود المرسل
المنتزع منها فالوجود مباين التشخص بالمفهوم وانما تخصصه بالهوية المتشخصة
بعد استتمام تشخصيتها كما تشخص الاعراض هو القايم الوجود فيها بعد ذلك
بل انما على ان استنادها الى الموجود الحق المتشخص بذاته بممتازة متمايزة
عن ساير المستندات اليه من الهويات هو ما به تشخصيتها اي امتناع حمولها
على الكثرة والعوارض المشخصة بالتسمية الاصطلاحية لواحق النوع ومفيدة التميز عن
ساير الهويات ولوازم الشخصية المقابلة لامكان الشركة واماراتها فاذن
جاعل الذات والوجود هو فاعل التشخص فاستذكر ما علمناك في مسلف القول
من الفرق بين المنتزع منه ومطابق الانتزاع وتعرف ان سبيل الوجود
والتشخص في ذلك واحد فكما الوجود ينتزع عن الجايزات على ان من بذواتها
ليست مطابق الانتزاع بل انما مطابقه ومصححه استنادها الى الموجود
الحق بنفس ذاته فكذلك التشخص منتزع من الاشخاص الجايزة على ان هي
بهوياتها ليست مطابق للانتزاع بل انما مطابقه ومبدا تصححه استنادها
الى المتشخص الحق بنفس ذاته فكما عرفت ان الجاعل الحق سبحانه موجد الموجودات
ووجودها ايضا الوجود الحقيقي لا الانتزاعي فتعرف انه عز شانه مشخص المتشخصات
وتشخصها ايضا التشخص الحقيقي الذي هو مبدا امتناع الشركة لا الانتزاعي

فالاستناد اليه على سبيل الانفراد والانحياز عن ساير الشخصيات تضام
عوارض مميزة تلحق الطبيعة المرسلة مناط المتشخصية كما للهويات
الشخصية وعلى سبيل المخلوطية والاتحاد مناط المخلوفية بالشخص كما
للطبايع المرسلة فلذلك ليس تعدد الاشخاص تعدد الطبيعة المرسلة بالذات
بل انما بالعرض اذ العقل في اللحاظ التحليلي يجد الوجود في الاعيان انما
بالذات للهويات بما هي هويات متعددة وللطبيعة المرسلة بما هي
لا بما هي واحدة او متعددة وقولنا في اضعاف الصناعة الشي ما لم
يتشخص لم يوجد انما نروم به المعنى الاعم من المتشخصية ومن المخلوفية بالشخص
واعلمن ان الهوية اذا كان نوعها في شخصها فالجاعل التام يفعل شخصها
بذاته ويفيض شخصيتها من حيث هي هي بالذات واذا كانت طبيعتها
النوعية منتشرة في اشخاصها عديدة كان الجاعل الحق انما يفعلها
بشخصيتها من حيث انه جزء النظام التام الواحد بالشخص على الانفصال عن
ساير الاجزاء المتمايزة المتغايرة في الذات والوجود وان سالت
الصواب الصراح فالجاعل الحق بذاته يفعل شخصية النظام الجملي
بالذات وبالقصد الاول وساير الشخصيات من حيث هي اجزاء النظام
الجملي الشخصي الواحد بالشخص متمايزا بعضها عن بعض فالتشخص مطلقا من
حيث ان نوع النظام لا يصح الا في شخصه الذي يفعله الجاعل الحق بمحض
جوده الذي هو نفس ذاته فهذا مبلغ كنه المعرفة في مسئلة التشخص

بالهوية المتشخصة صح

وهو ما تواطأت عليه كرام الفلاسفة الأولون ورؤساء الصناعة الأقدمون
من المشائية والرواقية وكذا نحن قد اسبغنا ترجمته وابلغنا ثمة
فالفلسفة المنسوخة اليونانية والحكمة الناسخة اليمانية في رصد هذه
الحقيقة لم صاد واحد لكن الحكمة اليمانية على غضاضة بصيرة ونضارة
غضيضة وان ائمة الظن والتخمين عن سبيل الملكوت لفي ضلال بعيد
وجهالة عريضة

تشكيك

فاذن لا تحتبس عن حزبك
ان العلم بالشخص الجسماني المدرك بشخصيته وجسميته يتصور على سبيلين
احدهما ان يكون اشاريا احساسيا انفعاليا مستفادا عن نفس وجوده
المتخصص بوضعه واينه ومتاه وعن خصوصية وضعه ومكانه وزمانه
وهو الادراك المتغير بتغير المعلوم بتة ويسمى في الاصطلاح الصناعي بالعلم
الزماني وبالعلم بالجزئي على الوجه الجزئي وثانيهما ان يكون علما فعليا عقليا
من جهة العلم بجملة علله والاحاطة بجميع اسبابه المتسلسلة على الترتيب والتدريج
منتهيا اليه وهذا هو المسمى في الصناعة بالعقل التام الغير الزماني
وبالعلم بالجزئي على الوجه الكلي لانه كتعقل الطبائع المرسلة والكليات في
الثبات على حالة واحدة فهو ليس يتبدل ولا يتغير بتغير المعلوم في نفسه
بحسب افق التقضي والتجدد بل المعلوم وان كان متغيرا في افق
الزمان فانه بشخصيته يحضر مع وضعه ومكانه الشخصيين المتخصص وجوده

وجزئية ل

بما عنه اسقاط المحيط به وباسبابه ابدا ابدية دهرية غير زمانية فـ
في الضربين وهو الهوية الشخصية بما هي شخصية ممتنعة الشركة وانما المختلف
العلم اذا هو المحسوس في الضرب الزماني بالادراك الاحساسي هو بعينه معقول
في الضرب التام بالعلم التعقلي الغير المتغير ثم المستبين ان العلم التام بالعلة
التامة موجب العلم بالمعلول لا موجب الاحساس به او تخيله بل انه مستوجب
احالة الاحساس والتخيل اليس موجب العلم التام به من تلقاء ايجاب الجاعل اياه
وتادية الاسباب اليه لا من جهة اعضاء ادوية والات متجزية والادراك
الاحساسي او التخيلي ليس يكون الا بالقوى الهيولانية كالحواس الجسمانية فاذن
فاذن قد افترتن مناط الانكشاف في العقل التام من تلقاء عقل الاسباب
ظهور تادية الاسباب وظاهرية الجاعل التام من حيث كنه ذاته ولا حظ
لوجود المعلوم من المدخلية في تصحيح اصل الانكشاف او اشدية واشتداده
هناك اصلا انما ذلك في الادراكات الانفعالية فالشخص الهيولاني معقول
بشخصيته في هذا العقل قبل وجوده وحين وجوده على سبيل واحد وليس
وجوده بالفعل يزيده بسطة في الظهور والانكشاف بل انما يوجد
حين ما يوجد منكشفا غير محتجب

تقديس

لم يضرح لك تبيان ان القيوم الواجب على اعلى المراتب في سنة
التقدس والمكان والزمان من عوارض المادة الهيولانية فهو اقدس
من ان يكون مكانيا وزمانيا وايضا هو خالق الزمان والمكان ومبدع

الحق ل

علمها فكيف يكون فيها وانه كما ليس الوجود الا الموجودية المصدرية
لا حيثية ما تقييدية وراء المهية هي ما به الموجودية وانما صحة انتزاعه
من الموجود الحق بنفس ذاته لا بحيثية ما تقييدية ولا تعليلية ومن الموجودات
الجوازية بحيثية تعليلية هي استنادها الى الموجود الحق فكذلك التشخص
ليس الا المتشخصية المصدرية لا حيثية ما تقييدية تنضم الى المهية
فتكون ما به المتشخصية بل انما صحة انتزاعه من المتشخص الحق بنفس ذاته
لا بحيثية ما تقييدية ولا تعليلية ومن كل من الاشخاص الجوازية بحيثية ما
تعليلية هي استنادها الى المتشخص الحق بنفس ذاته استنادا منفصلا
متميزا عن استنادات ساير المستندات وان الجاعل الحق يعقل
ذاته عقلا تاما ويعقل انه جاعل كل ماهية وهوية فيعقل اوايل المتقررات
عنه وما يتولد عنها ولا شيء من الاشيا الا وقد صار واجب التقرر
والوجود من تلقاء ما يتادى اليه بحيثية قدرته الذى هو تفصيل قضائه
الاول تاديا واجبا وانه جل قدسه يمتنع ان يستفيد او يزداد
من وجود الاشياء علما او يكون له حالة ما يتحلى بها ذاته اخيرا
اذ ذلك من خواص الانفعال وهو من عوارض القوة الانفعالية
التي هي شان جوهر الهيولى فاذن قد آن لك ان تستيقن ان
العليم الحق سبحانه ليس يسوغ ان يدرك المتقررات الزمانية و
المكانية ادراكا حسيا او خياليا ويشير اليها اشارة حسية وهي امتداد
وضعي من ذي وضع الى ذي وضع اخر كاين منه في جهة معينة

او يعقل الاشياء شيئا فشيئا على سبيل الانتقال من معقول الى معقول بل انه
يجب ان يعقل قاطبة الماهيات والهويات العقلية والحسية معا عقلا
تاما وفوق التمام ويحيط بجملة امتداد الزمان من ازله الى ابده بما فيه من
الاجزاء المفترضة وجميع المترتبات المقارنة لزمان زمان وجملة النسب
الواقعة بينها ومقادير قبلياتها وبعدياتها على ما هي عليه في الوجود وكذلك
بجملة الاحياز والامكنة السارية في الجهات مع المتمكنات التي تحويها
والاوضاع والجهات والنسب التي هي عليها وما يتالف منها الى لا
نهاية وكيفية الاشارات الحسية من كل الى غيره ومقادير الامتدادات
بينها على ما عليه الوجود فالاشياء تامة الحضور عنده ابدا زمانية كانت
ام غير زمانية والماضي هناك قايم والمستقبل حاضر وبالجملة يحضر عنده
عرش الزمانيات وفلك المتغيرات وعنصر التقضي والتجدد وسنخ
الامتداد بالحقيقة بين الضرات والذرات وهو يعقل الاشياء
الغير المتناهية على مراتبها واختلاف شئونها الابدية والايدية
والقارية واللاقارية فهي كلها حاصلة بالفعل عنده والموجود المتقضي شيئا
فشيئا والمعدومات في الماضي والمعدومات في المستقبل كلها بالاضافة
اليه موجودة بالفعل لانه جاعل ماهياتها وانياتها ومبدا الاسباب التي
بمصادماتها ومصاكاتها ومصادفاتها ومطابقاتها واجبة الانتهاء اليها
سنة فهو يعقل ذاته ولوازمه ولوازم لوازمه الى اقصى التقرر دايما على سنة
ثابتة من غير ان يتخصص حين وجودها علما جديدا او يستانف معرفة
طارية فهي في ظهور وجودها له على حالة سواء في كل حال [illegible]

قبل حصولها بالفعل ومع الحصول وبعد الحصول ويجب ايضا ان يعلم الشخصيات
المحسوسة الزمانية والمكانية على الوجوه الشخصية الغير القابلة للاشتراك
الحملي علما عقليا هو اتم العلوم وفوق التمام فيعقل كلا منها شخصيا في وقته
الشخصي ومكانه الشخصي ابدا بعلله واسبابه المتادية الى الشخصية فنظام
الوجود بجملة اجزائه واحواله وان لم يكن بحسب نفسه وفي حد طبيعته بحيث يابى
مطابقة صور عوالم غير هذا العالم في امثال هذا العالم الا ان صدوره
عن جاعله التام المتشخص بذاته وارتباطه بجاعله وترتبه على نفس حقيقته الحقة
الشخصية قد احال تلك المطابقة واوجب له امتناع الشركة فالجاعل الحق
اذ يعلم صدور كل هوية شخصية عن ذاته الاحدية المتشخصة صدورا متميزا
على سبيل الانفراد وذلك مناط المتشخصية فلا محالة يعلمها متشخصة ممتنعة الشركة
فاذن انما الذي ليس يليق بمجده هو نحو العلم الاحساسي او التخيلي لا العلم بالجزئيات
المحسوسة والمتخيلة مطلقا اي اي نحو كان من العلم فانه يعلمها بهوياتها المحسوسة
والمتخيلة علما عقليا هو اتم العلوم والزمان محسوس لنا من وجه ومعقول من
وجه ومعقول له من كل وجه وكذلك فكل ما هو محسوس لاحدنا بحاسة ما
في وقت بخصوصه فانه بعينه معقول له سبحانه على افضل الانحاء
دائما ابدا بجملة علله واسبابه لا بآلة وما به الانكشاف لدينا وجود
ذلك المحسوس بالفعل وعنده عز مجده نفس ذاته الاحدية الحقة وكما لا
يسوغ ان يقال انه تقدست اسماؤه ذائق او شام او لامس مع علمه

بالمذوقات والمشمومات والملموسات لا محالة وليس يثلم ذلك في
شرف مجده بل يؤكده فكذلك لا يسوغ ان يقال انه عالم بالهويات الشخصية
الهيولانية علما جزئيا زمانيا متغيرا مع علمه بها علما عقليا تاما ثابتا على
اكرم الوجوه ثبتة وليس يثلم ذلك في تقدسه بل انه يؤكده ولو كنا نحن
نعرف حقيقة القيوم الحق وما يوجبه ذاته بذاته من صدور اللوازم
كلها عنه لازما بعد لازم الى اقصى النظام لكنا ايضا نعلم الاشياء
باسبابها علما تعقليا غير متغير فلو كنا نحيط باسباب شخص ما وضعي
زماني لكان يتهيأ لنا ان نعقله بشخصيته تعقلا ابديا غير زماني
لكنا انما نستفيد العلم بخصوصه من وجوده ووضعه ومكانه وزمانه
وكذلك المنجم بالقياس الى تحقق هذا الكسوف مثلا بالفعل في هذا الآن
بخصوصه وان قدرنا انه قد تثقف واحاط بحركات السماويات فلا جرم
لسنا ندركه الا بالاحساس او التخيل وهو انه ليس يدرك هذا الكسوف
الشخصي الا بالمشاهدة الحسية والجاعل الحق يعلمه مرتبطا بذاته المتشخصة
مترتبا عن جملة الاسباب التي افاضها ورتبها منتهية اليه فلا محالة
يعلمه شخصيا ويبصره متخصصا باينه ووضعه ومتاه لست اقول
اينه ووضعه ومتاه بالقياس اليه فانه تعالى عن ذلك جاعل الوضع
والاين والمتى ورب الكل ومن وراء الجميع محيط بل اقول اينه بالقياس
الى المكانيات ومتاه بالقياس الى المتزمنات ووضعه بالقياس الى
ذوات الاوضاع حكمة تفسيرية لعلك في قول الله

العظيم في القران الحكيم يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون
بشيء من علمه الا بما شاء بعد قوله سبحانه له ما في السموات وما في الارض
دلالة بل تنصيصا على ان الملكوتيات والملكيات والماضيات والمستقبلات
والحاضرات والغائبات سواسية الفعلية في علمه المحيط وتنبيها على
انه انما العلم بها لانها ذوات علمية وموجودات رابطية بالقياس اليه قررها
ووجودها له سبحانه وقوله سبحانه بشيء من علمه اي بشيء من هويات
الموجودات التي بعين ذواتها ووجودها اخيرة مراتب علمه التفصيلي
ولعل في قوله عز من قائل وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو اشارة
الى الاحاطة بالاسباب المنتهية الى تشخصيات نظام الوجود فهي مفاتيح
الغيب وليس يحيط بجميع الاسباب الا هو ثم في قوله الكريم ولا رطب
ولا يابس الا في كتاب مبين وكذلك في كريمة اخرى وما يعزب عن ربك
من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا
اكبر الا في كتاب مبين ان سيق القصد الى انكشاف الموجودات
بحسب وجوداتها بحسب وجوداتها العينية ريم بالكتاب المبين تشخص
النظام الجملي التام المتسق وان سيق الى معلوميتها بحسب صورها
المنطبعة في المدارك العقلانية والنفسانية عني به جوهر مفارق تنتقش
فيه صورة نظام الوجود من اوله الى اقصاه والله عنده علم الكتاب ٥
وهم وتقديس ربنا وسواس الوهم ينزع

سرك ان الحوادث لم تكن متقررة الذوات في الاعيان ثم تقررت من بعد
البطلان وقد تصلتم ان ذوات الموجودات ووجوداتها هي بعينها اخيرة
مراتب العلم فهذه المرتبة من العلم لم تكن عند عدم الحوادث ثم انها كانت
من بعد الا لكون حين وجودها فاشتانها اي من المراتب الكمالية للعلم الحق
فكيف يصح عدمها اولا ثم حدوثها اخيرا او لا فكيف يليق بجنابه فان
كنت بعدما فصل عليك في ريب من امرك كرر عليك القول المزيح لذلك
الانزعاج على سبيل الاستيناف فقل ان انزعاجك في العدم الزماني
للحوادث الزمانية فقد عرفناك ان العدم الزماني انما يحسب عدمها
في افق التقضي والتجدد وبالقياس الى الذوات الزمانية لا بحسب الواقع
في وعاء الوجود الذي هو الدهر وبالنسبة الى الموجود الحق والجواهر
التامة فالمعدوم الزماني موجود بالفعل بحسب نفس الامر في حد وقته
ووجوده في ذلك الوقت بخصوصه مبصر البصير الحق دائما او في
العدم الدهري للحوادث الدهرية وهي جملة الجائزات طرا فقد بينا
من قبل على ان العلم الذي هو بعينه هويات الموجودات ووجوداتها
انما معناه معلوميتها اي مجعوليتها للجاعل الحق مكشوفة غير محجوبة وليس
يصح ان يعني به العالمية التي هي من جهات ذات البارئ الجاعل
واسمائه الحقيقية المقدسة وانه جل مجده يمتنع ان يصير بحالة ما زائدة على
ذاته بعد مرتبة ذاته وان علومه التفصيلية حين وجود معلوماته التي هي
معلولاته بالفعل ايضا علوم عقلية فعلية تامة انما هي الانكشاف ومناط

فيها هو نفس ذاته الحقة ومبدائيته بذاته لصدور نظام الوجود عنه على
ترائيبه وتفاصيله وكون مناط انكشاف الشيء العلم التام بجاعله التام بنفس ذاته
والاحاطة بجميع اسبابه المتادية اليه اقوى في افادة الظهور من كون مناط
الانكشاف وجوده وحضوره بمجرد هويته الموجودة لا بعلله واسبابه التامة
فالاول يوجب العلم التام بكنه المهية وبالانية جميعا والثاني ربما لا يفيد
الا علما بالانية وذلك اذا كانت الانية الحاضرة بمجرد هويتها من الاشياء
التي هي ذوات العلل وذوات الاسباب وان علمه الفعلي التام بالموجودات
من حيث الاحاطة بعللها واسبابها ليس يزداد او يشتد حين وجودها
بالفعل اصلا على خلاف ما كلنا في علومنا الفعلية بامور نصنعها فانا انما
نعلمها علما فعليا ناقصا لعدم احاطتنا باسبابها جميعا ثم اذا ما هي صنعت ووجدت
ازددنا علمية بها لاستفادتنا من وجودها معرفة جديدة انفعالية
وكذلك الامر في ادراكاتنا وعلومنا الاجمالية والتفصيلية ولو كنا نحيط بالاسباب
ونتقدس عن الانفعال لكنا لم نزدد بوجود المعلوم علما بل كان علمنا به
قبل وجوده ومع وجوده على سبيل واحد فاذن قد اتضح ان وجود الحوادث
المنكشفة عند بارئها اذا ما هي متقررة بالفعل من الامور الملغاة في تصحيح
الانكشاف وانما هو داخل في الشيء المنكشف لانه معتبر فيما هو مناط الانكشاف
وملاك المعلومية فنسبة وجود المعلوم الموجود بالفعل الى معلوميته لبارئه
بمعنى كونه ظاهرا له غير عازب عنه نسبة الجار الى صاحب الدار ونسبته
الى معلوميته بمعنى مجعوليته له وصدوره عنه بالفعل مكشوفا غير محجوب

احد اعتباري ذات الشيء الواحد الى اعتباره الآخر فاذن عاد العدم
الصريح للحوادث الدهرية في وعاء الدهر قبل الوجود الى ليسيتها في
نفسها وانتفاء معلوميتها بالمعنى الاخير اي كونها فايضة بالفعل عن
مفيضها الحق منكشفة غير محتجبة لا انتفاء معلوميتها بالمعنى الاول
اي ظاهريتها له وعدم عزوبها عنه بنفس ظهور ذاته الفياض الذي هو
ما به الظاهرية والانكشاف مطلقا قبل تحدد المجعولات المنكشفة وعند
تقررها فاذن مرجع عدم الموجودات الجايزة اولا الى عدم المعلومات
انفسها لا عدم العلم بها وانما كانت مجعوليتها بعد اللامجعولية او لا
بعدية دهرية غير زمانية لان طباع الجواز ليس يسع الازلية السرمدية
بل انه يتأبأها لا لان الجاعل كان يفقد قوة او حالة او يعوزه اداة
او آلة لم تكن حاصلة اولا ثم اذا هي قد حصلت اخيرا سبحانه وتعالى
عن ذلك علوا كبيرا ثم تقرر الحوادث في وعاء الوجود الذي هو الدهر
يشغل حيز البطلان الدهري ولا يذر للعدم حدا ولا يدع للحكم به
بالاطلاق العام صحة على خلاف شاكلة الوجود والعدم الزمانيين
فاذن ليس يحق للوهم ان يتوهم بعد حدوث الوجود في الدهر الذي
هو متن الاعيان وصلب نفس الامر للعدم السابق فيه حدا وحيزا
يسئل عن المعلومية بحسبه وبالجملة انما المحال المعلومية واللامعلومية
بحسب حدين متميزين عند الوهم اذ ذلك مستلزم التغير لكن القوى
في سبيل التقديس على النمط المتقدم شك وتقديس

فان اعتاق قد يحيك فيك المتشككين انه كيف يعقل ان يكون الحوادث
الكاينة الفاسدة هيولانية الذوات زمانية الهويات ومعلوميتها
التي هي بعينها وجوداتها الزمانية معقولية ثابتة غير زمانية ولا وضعية
فاستذكر ما استسناه لك في صحفنا ولا سيما في الصحيفة الملكوتية
ان الثابتات العقلية غير متعلقة بالهيولى وعوارضها التي هي الوضع
والمكان والزمان لا بحسب ذواتها ووجوداتها في انفسها ولا بحسب
تقررها ووجودها لجاعلها واما الهيولانيات الوضعية فيجب وجودها
في انفسها مكانية وزمانية متخصصة الهويات باوضاع وامكنة ومواد
او موضوعات وازمنة او آنات ويجب تقررها ووجودها لجاعلها غير واقعة
في شيء من ذلك فلذلك كل منها له في نفسه مدة او طرف مدة وله في نفسه
مادة وليس شيء منها بحسب صدوره عن الجاعل ووجوده بالقياس اليه
وحضوره عنده تكتنفه غواشي المادة فمادية الماديات وزمانية
الزمانيات بحسب اعتبار ذواتها في حد انفسها لا بحسب اعتبارها
بالقياس الى جاعلها المحيط بكل شيء وانما معلوميتها عين وجوداتها بلحاظها
رابطية فاذن هي في انفسها هيولانيات زمانيات مختلفة بالمضي
والاستقبال والحالية ومعلوميتها التي هي عين وجوداتها الرابطية
معقولية تامة غير وضعية ولا زمانية وليس يصح ان يقال انها
معلومية زمانية بالعرض وذلك كما قد استبان لك في اضعاف العلم

ان كل شخص من شخصيات الكثرة المتفقة الحقيقة مادي الهوية محسوس الذات
ونوعه المرسل متحد معه في التقرر والوجود متقرر بعين تقرره موجود
بعين وجوده وليس يصح ان يقال انه مادي بالعرض محسوس بالعرض
بل انما يصح ان يقال انه مخلوط في الوجود بالمحسوس واضافات جاعلية
الجاعل الحق وعليته الى مجعولاته ومعلولاته بغير نهاية مرات غير متناهية
هي باسرها حاصلة بالفعل غير متعاقبة الحصول بالقياس الى جنابه سبحانه
فكل يوم هو في شان ولا يشغله شان عن شان فهذا من مظان العجايب
الملكوتية المحوج ادراكها بعد رفض الوهم وتنظيف الغريزة الى توسيع العقل
وتلطيف القريحة تقديس علك اذن قد تحققت ان
الباري الفياض سبحانه يصب الفيض على عالم الجواز في وعاء التقرر
الصرف الذي هو الدهر ابدا صبة واحدة فلا يزال يفيض جملة العوالم
معا مرة واحدة غير زمانية اما عالم الحمد اعني الانوار العقلية والجواهر الثابتة
ففي متن الاعيان لا في زمان ولا في آن واما عالم الملك اعني
الظلمات الهيولانية والبرازخ الجسمانية ففي الازمنة والآنات والاحياز
والامكنة كل شخص منها بشخصيته في وقت بخصوصه وحيز بعينه
على ما في القرآن الحكيم ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة ان الله سميع
بصير فاعلمن وفي السنة الشارعة النبوية جف القلم بما هو كائن
وجفت الاقلام وطويت الصحف وما من نسمة كائنة الى يوم

القيامة اللاهوتية كاينة فاعلمن ان لعلمه تعالى بنظام الصادر مراتب اولها نفس ذاته الاحد الحق الذي هو علمه البسيط المطلق بكل شيء وثانيها القلم اي الجوهر العقلي الاول الثابت بما يتمثل فيه من صور عالم الوجود غير مغادر صغيرة ولا كبيرة الا هو محصيها وهذه اولى مراتب التفاصيل العلمية المتكثرة وثالثها اللوح المحفوظ اي النفوس المفارقة العالية بما ترتسم فيها من صور المرسلات والكليات ورابعها كتاب المحو والاثبات اي القوى العلوية بما ينطبع فيها من صور الشخصيات والجزئيات و خامسها الكتاب المبين الذي هو النظام الجملي التام المتسق بجملته غير مغادر شيئا من الماهيات والهويات العينية والصور الادراكية المتشعشعة في المدارك العقلانية والمشاعر الادراكية الانسانية وجميع علومه سبحانه بما عدا ذاته عقلية فعلية تامة واما علمه بذاته القدوسي فاقدس من ان تضرب لمجده الامثال او يشرح سبيل عزه بالمقال ه

ايقاظ لا تحسبن كون علمه تعالى عزه بافاعيل الانسان فعليا مصادما ما عليه اصحابنا الاماميون المتمسكون بحبل آل سيدهم الساقي الرسول صلوات الله عليه وعليهم ان فعل العبد مسبوق بارادته ومستند الى اختياره فعلية العلم بالشيء وجاعليته له ليست تصادم توسيط وتسبيب الاسباب كما جاعليته لهذا الانسان مثلا مع تسبب والديه وساير الاسباب والشرايط لا تزاحم كذلك لذات الوجود ثم الوجوب بالاختيار الواجب حصوله بعلله واسبابه ومنها الاستعدادات المتسابقة المتادية اليه ليس بنافي الاختيار والحق ان القراح والكلمة السواء في ذلك قول مولانا الصادق عليه السلام لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين وفي السنة السانية النبوية واحاديث الاوصياء المقدسين صلوات الله وتسليماته على ذواتهم الطاهرة ونفوسهم القادسة في المعارف الربوبية اشارات برهانية ونصوص شعشعانية يضيق عن استعراضها طور هذه الصحيفة ه

تقديس فيما انبهناك وبما ادريناك تلخص لك ان الادراك يقع على ضروب الادراكات بالتشكيك فله اعتبار من حيث هو ادراك واعتبار من حيث هو حال ما للمدرك واعتبار من حيث هو حال ما للمدرك وله بكل واحد من الاعتبارات مراتب مختلفة اما اختلافه بحسب ماهيته فلكونه تارة احساسا وتارة تخيلا وتارة توهما وتارة تعقلا واما بحسب القياس الى المدرك فلكون العاقل شديد التقدس عن عالم المادة وغواشيها اوما ويا متوسط الهوي الى الانغماس فيها او متوغل الانغماس فيها وفي علايقها ولكونه فاعلا للمدرك او منفعلا عنه فالادراك الفعلي المقتضي لكون المدرك فاعلا اذ ليس معناه الا صدور ذات الشيء عن فاعله المفيض اياها منكشفة عنده اتم حقيقة ووجودا

من الادراك الانفعالي المقتضي لكونه منفعلا اذ ليس معناه الا حصول صورة
الشي في نفس مدركه او في آلته التي هي اداة ادراكه وايضا لانه مفيد وجود
وهو مستفاد من وجود واما بحسب القياس الى المدرك فبتجرده عن المادة
او ارتباطه بها او مغموسيته فيها وبانكشافه بظهور معلولاته او بحضور
ذاته او بحضور علله واسبابه اذا كان ذا اسباب وعلل فالمدرك المجرد
عن المادة اتم في كونه مدركا من المغموس فيها والمدرك بعلته وبحضور
جملة علله اتم ظهورا من المدرك بمعلوله او بشهود وجوده المعلول من غير شهود
علله وقاطبة الاشياء مرسلة او شخصية وكلية او جزئية لما انها الى بارئها
سبحانه نسبة المعلومية على ان هي معلومة سواء في ذلك اذ خل شي
منها في التقرر بالفعل ام لم يدخل ونسبة المجهولية على ان هي حاضته
مجهوليته عند عدمها الباتت الصريح فيضانها عنه لا ينسلخ عن انكشاف
ذاته فاض عنه بالفعل بل ان معلوماته جل ذكره تبقى عند الصدور
عنه بالفعل على انكشافها الذي قد كان من قبل من غير ان يغير ذلك
امرا منه في الحالين وفي الاحوال كلها فاذن اكمل الادراكات
واتمها في ذواتها ادراك الباري الحق سبحانه لذاته بذاته على ما عليه
ذاته وللجميع سواء ايضا بذاته من حيث هو جاعلها التام فخذ انه وهو
ايضا افضل انحاء كون الشي مدركا لانه فعلي ذاتي وافضل انحاء
كون الشي مدركا لانه تام حاصل من الوجه الذي يجب ان يحصل

ثم يتلوه ادراك الانوار العقلية اما ادراكها لكنه ذات بارئها فغير متصور الحصول اصلا
واما ادراكها لوجوده ادراكا تاما فايضا غير ممكن من ذواتها المجعولة الا
ان المبدع الحق لما كان معقولا لذاته وهي عاقلة لذواتها فباشراقه
سبحانه عليها عقلت نور وجوده ومجد قدسه وعز جلاله ثم عقلت
ما دون الاول الحق سبحانه من تعقل ذات الاول وقيوميته تعقلا تاما
غير نفساني فدون تعقل الاول سبحانه اياها بمراتب غير محصورة ودرجات
غير متناهية ثم بعد ذلك العلوم النفسانية وهي ادراكات النفوس
المستفادة من طرق الحواس والتخيلات وغيرها وتلك بابرها نقوش
ورواسم عن طابع عقلي اذ يخرج النفوس من القوة الى الفعل عقل
متصور بصور المعقولات فبحسب استعداداتها واتصالاتها
تنطبع منه فيها على الانعكاس او على الرشح صور معقولة وهي ادراكات
مترتبة العقلية متبددة المبادي اذ بعضها منها يتصاد بالحدس وبعضه
وبعضه تقتنص من تلقاء العلة وبعضه من تلقاء المعلول وبعضه من طرق
غيرها ومتبددة المناسبات اذ الاشتياق الى العلم بالشي تارة يكون من
العلم بما يضاهيه ويلايمه وتارة من العلم بما يوازيه ويقابله وتارة على
وجوه غيرها فهذه انقص مراتب الادراكات وادونها ثم النفس المستتمة
الذوات بجعلها المستفاد عالما عقليا مضاهيا للعالم الحسي ونسخة
مطابقة لكتاب الله المبين الذي هو النظام المتسق الوحداني

التقرر ك

لعوالم التقرر بكلياتها وجزئياتها وجملها وتفاصيلها اذا استمسكت عن شط
الامتداد الزماني الذي هو عنصر التغير الى حيز الدهر الذي هو وعاء
صرف التقرر وخرجت عن قبة الهيولى الظلام اهلها وانصرفت عن
قبة الطبيعة الفاسق جوها ونسيت مصطبة الحق الميت فوجها
كما كانت قد نسيت فيها كل سنخ ذاتها وسقط راس حقيقتها كما قررت
في متن القرار واستقرت على مستقر الثبات في عالمها الذي هو
صقع القدس وعرض البهجة وارض الجوهر المتعالي من شوب القوة
النفسية الى محوضة الفعل العقلي واخلصت ادراكاتها النفسانية المتعاقبة
تعقلات عقلانية متضاعفة متعاقبة فهنالك يكون قد نفضت
عوارض النفوس ونقضت خواصها واستحقت اسم القدسي ۵

تعقيب لعل المستحصف حظه من احصاف ما تلونا
عليك في العلم والتوحيد يستحق بوعه العقلي نصيبا لكونها من تعرف
اسماء الله الحسنى واستيناس الانوار المودعة في بطون اسرارها
وبهجة قدسية من الالفاظ بذكر القيوم الواحد الاحد الوتر الصمد الملك
الحق الغني العليم الحكيم السميع البصير الجامع الواحد الواسع المحيط الخبير

تقديس اليس من المستبينات ان الفاعل
بالطبع ليس يفعل عن علم بل يتبعه الفعل لا عن علم به وظن صلاح فيه
والفاعل عن علم يفعل بالارادة ويختار بالعلم لا محالة فيتبع الفعل علمه بوجه

الخير فيه او بكونه متشوقا له ومؤثرا عنده وقد تحققت ان قيوم الكل انما يفعل
الكل عن علم هو نفس ذاته العليم الذي هو اتم العلوم بكل معلوم معقول او محسوس
فاذن هو سبحانه فاعل بالارادة والاختيار بتة فانه يعلم ذاته وانه بنفس حقيقته
ينبوع كل تقرر ووجود وكل كمال تقرر ووجود وذاته خيرية محضة من كل جهة
فلا يوصف الا بالخيرية المطلقة لا على ان يوصف له بعد مرتبة الذات
بل على ان ذاته نفس الخيرية المحضة فذاته بذاته مفيض الخير وجاعل النظام
الفاضل على الاطلاق فاذ يعلم ذاته كيفية الخير في الكل فيتبع ذاته ومعقوليته ذاته
فيضان الموجودات عنه على النظام المعقول عنده من معقولية ذاته لا
على ان يتبعه ذلك اتباع الضوء للمضيء والاسخان للحار تعالى عنه عزه بل على
انه عالم بكيفية نظام الخير في الوجود وانه فايض عنه وعالم بان هذه العالمية
يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقله خيرا ونظاما فحصول فيضان الخير
والفضل عنه غير منافي لذاته بل انه مناسب لجنابه اذ هو تابع خيرية ذاته
ومقتضى جوده التام الذي هو نفس ذاته فاذن مجعولاته مرادة له ونظامها الصادر عنه
مرضي لذاته وليس انه يعلمها ثم يرضى بها بل ان نفس علمه بنظامها الجملي
الافضل نفس رضاه بها وذاته بخيريته الحقة وحقيته المحضة هو الذي دعاه الى
اختيارها فاذن كما قد اسمعناك ان انه عاقل وانه معقول فهو واحد فكذلك يتلو
على سمعك ان انه مريد وانه عالم هناك واحد وان ارادته للكل عين علمه بنظام
الخير الاكمل الاصلح وهو بعينه داعيه الى اختيار الجعل وايثار الافاضة وهو

اكان ونظامه ... الى الخير ... والان ...
... ان اريد ... مطلق ...

نفس ذاته الحق المستجمع بحسب نفس ذاته ووجوده لتلك الاسماء المقولة على الذوات
الجائزة بحسب جهات متكثرة وحيثيات مختلفة ٥ **تقديس**
ان شاكلتنا فيما تممنا بفعله وصنعه انا نتصوره فنشرف تعرفا ظنيا او تخيليا او
علميا ان فيه صلاحا او نفعا او منفعة ومحمدة ما لجهة خيرية ما بالقياس الى ذاتنا
او بالقياس الى قوة ما من قوى ذاتنا فتنبعث من ذلك شوق اليه فاذا قوي
الشوق وتاكد الاجماع امتزجت القوة الشوقية والارادة المتجددة اي الاجماع
منهما فحركتا القوة المحركة التي في العضلات وهنالك تحرك الاعصاب
والاعضاء الادوية ثم تحرك الالات الخارجة الى التحصيل فالمعنى الذي هو فينا
ادراك الفعل وادراك وجه الخير فيه غير المعنى الذي هو سبيل التحصيل وهو الشوق
ومرتبة المتاكدة التي هي الاجماع والارادة اذا فعلنا بالالات وهي ليست
تحرك الا بالشوق وما به رضانا بالفعل هو معرفتنا لوجه الخير العائد الينا فيه فاما
القيوم الحق سبحانه فاذ جل جنابه عن ان يكون فعله بالالة وعن ان يتصور له
خيرية غير حاصلة له في مرتبة ذاته بذاته فليس يعقل ان يتحرك ويحرك ذاته
بمعنى ما هو وراء مرتبة ذاته فلا محالة لم يكن لو شوق او اشتياق وكان ما به
رضاه بمجعولاته هو نفس علمه بها وبانها خيرات في انفسها لا بان لها خيرية
ما عائدة اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وهذا العلم هو بعينه ذاته الحق وهو
عين ذاته الارادة فاذن هو سبحانه شاء بنانه لا بهمة تعرض ذاته
ومعنى واحد منه وهو ذاته هو ادراك المجعولات ووجه الخير فيها وسبيل الا
الجعل والافاضة فكما فينا ترتب حركة الشوقية على نفس تصورنا

الشيء واعتقادنا انه نافع او صواب بالقياس الينا من دون ان يتوسط
بين التصور والاعتقاد وبين امتزاز الشوق ارادة لغوي غير نفس
ذلك الاعتقاد ففي الصقع الربوبي ترتب الجعل والافاضة على نفس علمه
سبحانه بالشيء وانه حسن وخير في نفسه من غير ان يتوسط بينهما شوق
وارادة اخرى وراء ذلك العلم الذي هو بعينه نفس مرتبة الذات فهو سبحانه
بذاته يعلم المجعولات ويرضاها فيفعلها طولا وجود الا ان يطلبها ويشتاق
اليها فهو سبحانه لعلى في ارادته من الاختيار الذي للمختارين من مجعولاته
فضلا عن الايجاب الذي للطبايع المضطرة الى افاعيلها وهي بذواتها وخواصها
مسخرات بامر الله وحده **تقديس** فاذ قد اتضح لك
ان ارادته تعالى غير مغايرة الذات والمفهوم لعلمه فاعلمن انه كما لعلمه
سبحانه مراتب واخيرة مراتبه وجود الموجودات على معنى ان وجودها غير
محتجبة عنه هو بعينه معلوميتها له لا عالميته بها على ما قد تعرفت فكذلك
لارادته مراتب واخيرة مراتب الارادة هي بعينها ذوات الموجودات
وهوياتها المتقررة بالفعل وانما هي عين الارادة بمعنى مراديتها له لا بمعنى
مريديته لها ثم المرادية ايضا بمعنى صدورها عنه بالفعل مرضيا بها لا بمعنى
كونها مرضيا بها فان ما به فعلية الرضا ومبدائية التخصص هو نفس ذاته
سبحانه وذلك اقوى في افادة الاختيار مما ان يكون ما به فعلية الرضا
بالفعل امرا زايدا على ذات الفاعل ومما ان تكون فاعلية الفاعل لا بنفس ذاته
بل بامر نالحق ذاته فاذن مجعولاته سبحانه مرضية بها قبل الصدور عنه

جل ذكره

سبيل صراد

الصدور على معنى واحد وليس تجدد الرضا عند الصدور بالفعل بل الحادث المتجدد وجودها بالفعل مرضية وهذا على مضاهاة ما اسلفنا في العلم ان المعلومية التي هي بعينها ذوات المتقررات انما معناها تقررها بالفعل منكشفة لا منكشفيتها بالفعل اذ ذلك حاصل قبل التقرر وعند التقرر على سبيل واحد وهاهنا الانكشاف هو نفس ذات الجاعل التام العليم والمنكشفية اذ ذاك اقوى مما ان يكون ها بالانكشاف هو وجود ذات المعلوم بالفعل او حصول صورته الظلية فمن المستبين ان الشيء الواحد بعينه يصح ان يكون له صور ظلية غير محصورة بحسب اذهان كثيرة او بحسب اوقات كثيرة وليس يصح الا ترتب المجعول الواحد بعينه على جاعله التام الواحد بعينه فالمنكشف في الجاعل التام اقوى افادة لتعيين ظله الذي هو جوهر ذات المجعول المترتب على نفس ذاته من انكشاف الصورة الظلية فاذن قد استبان ان الارادة التي هي عين هويات المخلوقات انما هي تقررها بالفعل مرادة وهي ليست صفة للخالق متجددة له اخيرا بل من شؤون هويات المخلوقات وعند هذا ابنع مرتا قد رواه بعض الاقدمين من فقهائنا المحدثين عن سادتنا الطاهرين وائمتنا المعصومين صلوات الله وتسليماته عليهم اجمعين في زيادة الارادة على ذاته سبحانه وحدوثها اخيرا واما ظن فريق من جماهير المتكلمين ان له عز مجده ارادة هي من صفاته وحيثياته متجددة الحصول لذاته فتخمين غير معقول اليس سبحانه يعلم في مرتبة ذاته نظام الخير فيما عدا ذاته على الوجه الاكمل

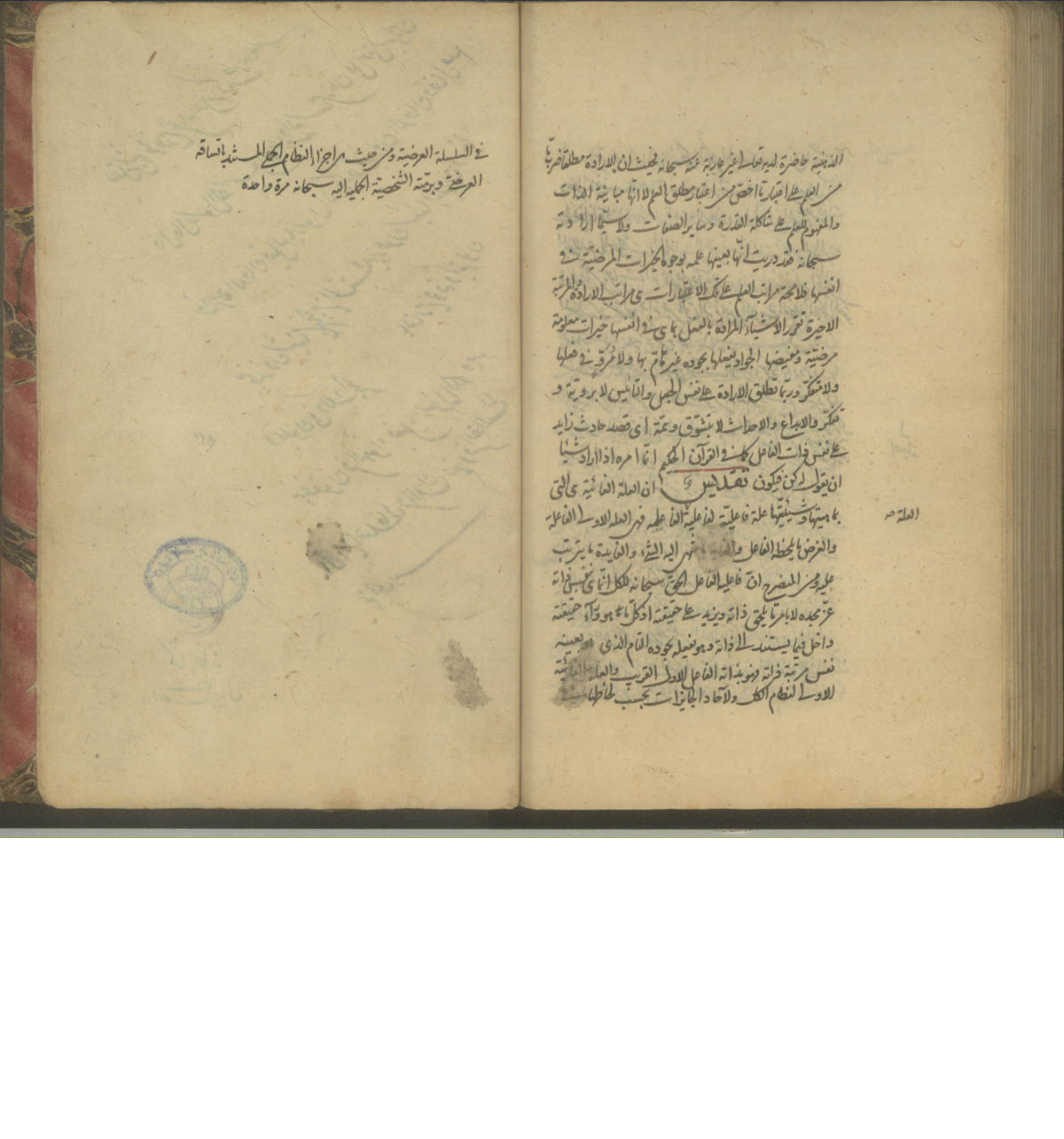
وليس

وليس يليق بجود الجواد الحق وحكمة الحكيم المطلق ان يفعل ما هو حسن وخير في نفسه على جهة حسنه وخيريته في نفسه من غير ان يكون على مضافاة لذاته ولما عليه ذاته ولا يرضاه وبالجملة انما المتجدد نفس ذوات المجعولات والمعلولات والمرادات لا شيء ما في ذات الجاعل العليم المريد او جهة ما من جهات ذاته فهو جل ذكره في مرتبة ذاته يرضى نظام الخير المعقول من معقولية ذاته غير ما يتوق اليه ثم يفعل الكل على النظام الاكمل المعقول جودا وتفضلا لا بروية وتفكر وتمة

تذنيب

فان سألت ما خطبكم تجعلون نفس هويات الاشياء وتقرراتها ووجوداتها العينية من مراتب العلم والارادة على نحو من الاعتبار ولستم تعتبرون مثل ذلك في القدرة قيل لك ان لفظ العلم في الاصطلاح الصناعي يقع بالاشتراك على معان ثلثة احدها المعنى المصدري الاضافي وهو زايد على كل حقيقة اصلية التقرر فاظنك بالحقيقة القيومية وثانيها المعنى الذي هو مبدأ صحة اطلاق العالم والشيء على الموجود المجرد وانكشاف الشيء المعلوم لديه وهو عين الحقيقة الحقة القيومية في علمه سبحانه بذاته وبما عداه ذاته مطلقا وامر زايد على الماهيات الجائزة والحقايق المجعولة على الاطلاق لكنه نفس وجودات الجواهر العاقلة القايمة بانفسها لا بمادة في علمها لذواتها وثالثها الصورة العلمية المنكشفة الحاضرة من المعلوم لدى العالم وهو بهذا المعنى يحمل لا محالة على هويات المتقررات في الاعيان والمنتقشات في المدارك بالقياس الى الموجود الحق عز مجده اذ هي تقرراتها العينية وانطباعاتها

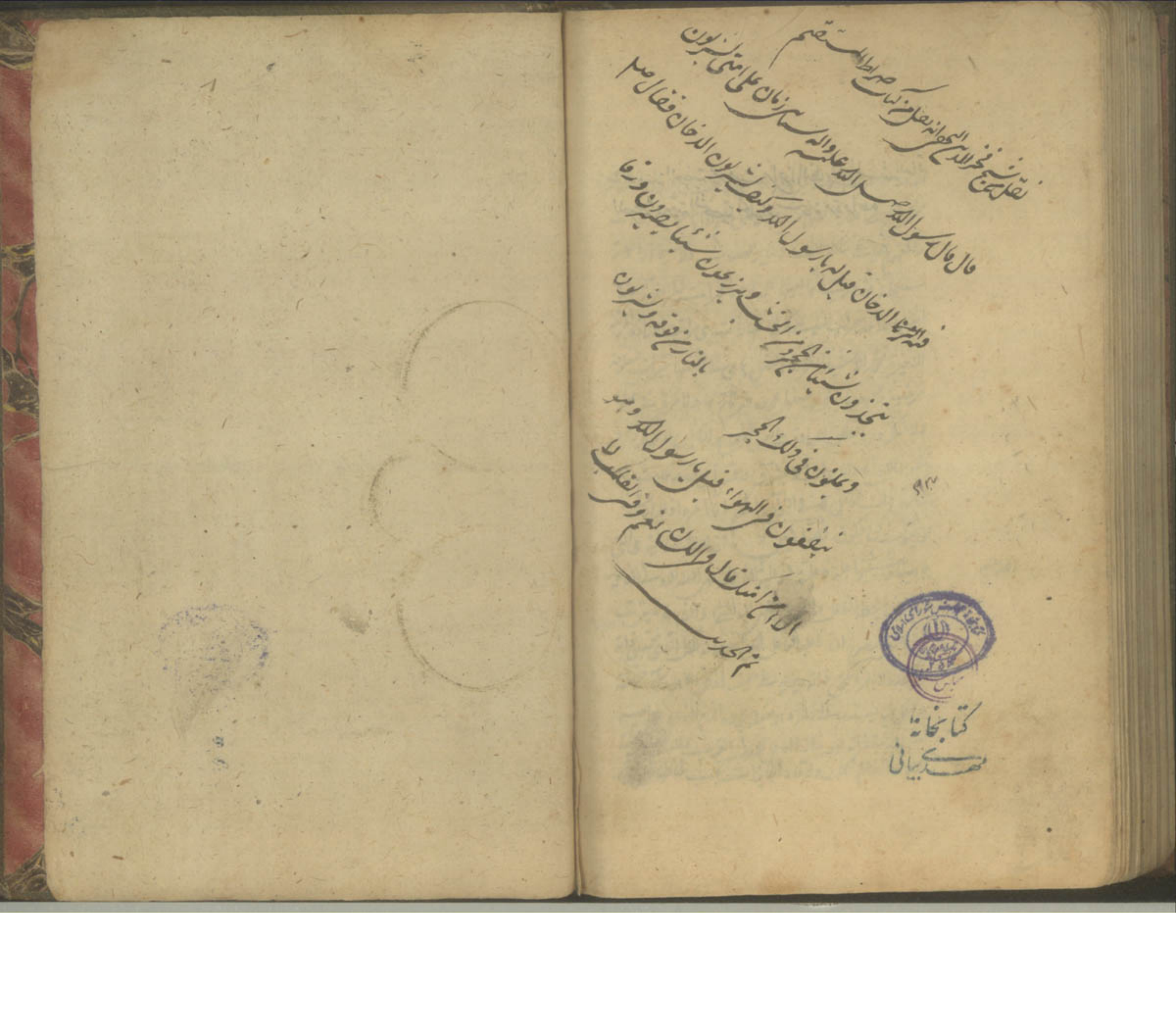
اصيلة



الذهنية حاضرة لديه تعالى غير عازبة عنه سبحانه فحيث ان للارادة مطلقا ضربا
من العلم على اعتبار ما اخص من اعتبار مطلق العلم لانها مباينة الذات
والمفهوم للعلم على شاكلة القدرة وساير الصفات ولاسيما ارادته
سبحانه فقد دريت انها بعينها علمه بوجوه الخيرات المرضية في
انفسها فلا محة مراتب العلم على تلك الاعتبارات هي مراتب الارادة والمرتبة
الاخيرة تقرر الاشياء المرادة بالفعل بما هي في انفسها خيرات معلومة
مرضية ومفيضها الجواد يفعلها بجوده غير مهتم بها ولا مروّ في فعلها
ولا متفكر وربما تطلق الارادة على نفس الجعل والتاييس لا بروية و
تفكر والابداع والاحداث لا بتشوق وهمة اى قصد حادث زايد
على نفس ذات الفاعل كما في القرآن الحكيم انما امره اذا اراد شيئا
ان يقول له كن فيكون **تقديس** ان العلة الغائية هي التي
بماهيتها وشيئيتها علة فاعلية لفاعلية الفاعل فهي العلة الاولى الفاعلة
والغرض ملحظ الفاعل وال[illegible] ينتهي اليه الشيء والفايدة ما يترتب
عليه ومن المنصرح ان فاعلية الفاعل الحق سبحانه للكل انما هي نفس ذاته
عز مجده لا بامر ما يلحق ذاته ويزيد على حقيقة اذ كل ما هو وراء حقيقة
داخل فيما يستند الى ذاته وهو يفعله بجوده التام الذي هو بعينه
نفس مرتبة ذاته فهو بذاته الفاعل الاول القريب والعلة الغائية
الاولى لنظام الكل ولآحاد الجايزات بحسب لحاظها

العلة هـ

في السلسلة العرضية ومن حيث مراجع النظام الجملي المستتب باتساقه
العرضي وبرمته الشخصية الجملية اليه سبحانه مرة واحدة



نقل عن شیخ فخر الدین ... انه نقل من کتاب صراط المستقیم
قال قال رسول الله صلی الله علیه وآله سیأتی زمان علی امتی یشربون
الدخان قیل له یا رسول الله وکیف یشربون الدخان فقال صم
ویزعمون ... یشربون ... ورها
یتخذون ... بالنار ... وینزلون
ویعلمون فی ذلک الحجر ... و...
یشعلون فی الهواء قیل یا رسول الله ... القلب لا
الا ... قال وذلک نعم و...
تم الحدیث

